المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد السادس والأربعين - آيار ٢٠١٦ | No. 46 May. 2016

ساعة إقتحام المتظاهرين مبنى وقاعة إجتماعات مجلس النواب العراقي

بيان بخصوص تداعيات الأزمة السياسية في العراق

أخذت تداعيات الأزمة السياسية في العراق تتخذ منحى تصاعديا يثير القلق، مما أدى إلى حالة خطيرة من احتقان الوضع ، والذي كان أحد أسبابه الرئيسة «وثيقة الإصلاح» ، والتي بدلا من أن تعالج نهج المحاصصة واستشراء الفساد، كرّست هذا النهج ، بسبب غياب الحكمة في إدارة ملف الإصلاح ، وردود الفعل من قبل القوى السياسية ، المعتاشة على المحاصصة والفساد .

وكان آخر تداعيات الأزمة وغياب الحكمة في معالجتها، اقتحام الجماهير الغاضبة لمجلس النواب والاعتداء على بعض النواب ، الذي أثر سلباً على جماهير الحراك المدني الديمقراطي ، الذين لم تكن لهم علاقة بعملية الاقتحام.

مع هذا نجد قوى متنفذة استغلت قضية اقتحام المنطقة الخضراء، لتقوم بالانتقام من متظاهري التيار المدني السلميين ، باعتقال عدد منهم في الأول من أيار (عيد العمال العالمي) ، وذلك على يد مجاميع ملثّمة، وأمام مرأى قوات الشرطة .

ومن هنا نرى أنه لا بد من الإسراع بطرح البدائل الناجعة للخروج من الأزمة الحالية التي يعيشها العراق ، والتي نراقب بقلق شديد تصاعد وتيرتها بشكل خطير .

من هنا نناشد المنظمات الدولية الحقوقية المعنية بحقوق الإنسان، للتدخل الفاعل، لانتشال الشعب العراقي من المخاطر المحدقة ، بمعالجة أسباب الأزمة، وعلى رأسها الإصرار على انتهاج الطائفية السياسية والمحاصصة والفساد ، كل ذلك الذي ضاع فيه الشعب العراقي ودفع ثمنه غاليا ، بينما تصرّ القوى السياسية المتنفذة على الحؤول دون معالجته ، لما تجد فيه تهديدا لوجودها ونفوذها، رغم ادعائها أنها مع الإصلاح ، بل راح بعضها تتصدر الدعوة إلى الإصلاح ، رغم أنها من أكثر المتورطين في تأسيس وتكريس نهج الطائفية السياسية والمحاصصة الطائفية والعرقية والحزبية ، والفساد المالي والإداري .

الموقعون :

1. كاظم حبيب
2. كامل مدحت
3. ضياء الشكرجي
4. عبد علي عوض
5. غالب العاني / أمين عام منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق/المانيا
6. عبد الخالق زنكنة / المنسق العام للمنتدى العراقي لحقوق الإنسان
7. محمد السلامي / رئيس جمعية المواطنة لحقوق الإنسان/ العراق
8. كامل زومايا / رئيس رابطة أصدقاء برطلة ضد التغيير الديموغرافي لمناطق المسيحيين بالعراق
9. مثنى صلاح الدين محمود
10. ليلى حبيب
11. حكمت تاج الدين
12. زهدي الداوودي
13. حسن حلبوص

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

إعتذار

وقع سهواً ذكر اسم وصورة الدكتور منذر الفضل في العدد السابق من مجلة المنتدى الديمقراطي العراقي عن معلومات تخص وثائق «بنما» حول تورط (١٤٠) زعيماً سياسياً في العالم بتهريب الأموال .. علماً لا علاقة للدكتور منذر الفضل لا من قريب وبعيد عن هذه المعلومات ، وأن هذه الوثائق قد نشرت في العديد من الصحف والمجلات والقنوات الإعلامية .

فشل الرئاسات الثلاث في حل الأزمة السياسية والجماهير الغاضبة تقتحم المنطقة الخضراء سلمياً

صبحي مبارك مال الله

لقد أثبتت الكتل السياسية مرة أخرى عدم تحملها المسؤولية الوطنية تجاه الشعب ، بل إزدادت إمعاناً في تجاهلها لمطالب الشعب وعدم الإستجابة لما تريده الجماهير الغاضبة في جميع انحاء العراق، ومن خلال إستقراء المواقف السياسية لهذه الكتل والتي تتحمل المسؤولية لما وصلت إليه البلاد من أوضاع سياسية وأمنية وإقتصادية وخدمية متردية، نجد أن هذه الكتل أصّرت على نظام المحاصصة المقيت وإستبعاد المشروع الوطني ، وبالرغم من تشخيص المشاكل والأخطاء وما حصل من فساد بشع إداري ومالي ومنذ سنين ، فان الأنانية والمصالح والنفوذ ونهب أموال الشعب من قبل هذه الكتل هو النهج السائد ، وبدلاً من بناء مؤسسات الدولة وفق القانون والدستور ، جرى الحُكم من خلال هذه الكتل التي لم تتفق إلا على مضض بسبب الفِرقة والإختلاف القومي والديني المذهبي وعدم الإيمان بالديمقراطية الحقيقية التي أقرها الدستور الدائم بالرغم من ثغراته ونواقصه .

ومن المؤشرات هو تفسخ وإنحراف العملية السياسية التي لم يبق لها تأثير يُذكر ، لأن العملية السياسية الصحيحة تنشد وحدة الشعب ووحدة الوطن وبناء دولة مدنية ديمقراطية ومؤسسات دستورية وسلطة تشريعية لها دور فعال ومؤثر وقضاء مستقل وغير مُسيس .

وبعد قطف ثمار الفساد والمفسدين ، أصبحت الدولة عاجزة عن تنفيذ المشاريع أو السعي لرفاهية الشعب و إجراء إصلاحات إقتصادية وإجتماعية ، لأن عملية هيكلة الدولة من جديد وإعادة عملها مكبلة الآن بقيود الكتل السياسية . أن التركيز على إصلاحات شكلية ومنها التعديل الوزاري المنقوص بينَّ أن الكتل السياسية لاترغب بالإصلاحات أوالتعديلات الوزارية ولا تريد التفريط بأي وزير من وزرائها ولا أي مكسب من مكاسبها ، كما إن مسألة وزراء تكنوقراط ليس مهماً على المستوى الفردي بقدر مايكون الحاجة إلى إعادة عملية بناء الدولة ومرتكزاتها الدستورية على أسس صحيحة وبالدرجة الأولى العمل الوطني والهوية الوطنية العراقية ، وليس العمل تحت أمرة هذه الكتلة أوتلك . ولهذا عندما طالبت الجماهير المنتفضة بالإصلاحات لم تكن تريده من خلال الكتل السياسية وإنما من خلال مؤسسات الدولة ، وعندما أراد السيد العبادي تنفيذ الإصلاح بطريقته الخاصة وحسب إندفاعه ، فشل عند الإرتطام بجدار الكتل السياسية ، وصار البحث عن الإستحقاقات وعن الحصص الوزارية والتوافقات غير العادلة وعادت من جديد عقارب الساعة إلى الوراء وتمّ الإتفاق والتوقيع على وثيقة الشرف او ماتسمى بوثيقة الإصلاح الوطني بين الرئاسات الثلاث وقادة الكتل ، الأمر الذي شحن الشارع من جديد وخرجت التظاهرات التي تطالب بقوة نبذ المحاصصة ، وتقلصت الكابينة الوزارية الجديدة المقترحة من ثمانية عشر أو من ثلاث وعشرين إلى خمسة وزراء جدد ولم يحصل الإتفاق على بقية الوزراء الجدد ، حصل ذلك في جلسة الثلاثاء٢٠١٦/٤/٢٦ لمجلس النواب والتي حصل فيها إعتراض النواب المعتصمين والذين أقالوا رئاسة المجلس في ٢٠١٦/٤/١٤ وبالتالي نُقلت الجلسة إلى القاعة الكبرى وبنصاب أكثر من ١٨٠ عضو ، وبعد التصويت على ماجرى في جلسة المعتصمين من أحداث ، ومنها إقالة رئاسة مجلس النواب بأنها باطلة والتصويت على خمس وزراء رُفعت الجلسة على أمل عقد جلسة جديدة لتكملة التصويت على بقية المرشحين وأيضاً من خلال الكتل السياسية ، وعند عقد الجلسة في يوم السبت المصادف ٢٠١٦/٤/٣٠ تبين أن الكتل السياسية قد رشحت وزراء تابعين لها أو إبقاء بعضهم ترضية للكتل السياسية التي تمسكت بالمحاصصة، أدى ذلك إلى إنسحاب كتلة الأحرار (التيار الصدري) فلم يحصل النصاب ، أجَّل رئيس المجلس سليم الجبوري الجلسة إلى اليوم العاشر من شهر مايس . تسربت الأخبار إلى الجماهير المحتشدة خارج أسوار منطقة الخضراء والتي علمت أن المحاصصة مستمرة ولايوجد هناك تغيير يُذكر ، فأدى ذلك وبتحريض من التيار الصدري إنفجر الموقف وأقتحمت الجماهير المنطقة الخضراء والدخول إلى مجلس النواب ، مما أرسل هذا الموقف رسالة خطيرة إلى القوى السياسية كافة بأن الوضع أصبح لا يُحتمل وإحتمال ينزلق إلى تداعيات خطيرة لايُحمد عُقباها ، كما ذكرنا ذلك في المقال السابق ، لاشك إن الضغط الخارجي من خلال الولايات المتحدة وحلفائها والدول الإقليمية له تأثير كبير ، والدليل على ذلك وصول عدد من المسؤولين الأمريكان إلى بغداد لغرض التأثير على القرارات ضمن ظروف أمنية ومالية صعبة ومحاربة داعش والإرهاب .

ولهذا فأن الدكتور حيدر العبادي رئيس مجلس الوزراء ، يعلم جيداً تركيبة الحكم ومجلس الوزراء المُستندةَ إلى المحاصصات الكتلوية وأحزابها وإلى التوافقات التي جرت قبل تشكيل الوزارة بعد الإنتخابات ، وبات هذا التوجه بمثابة القانون لضمان تمثيل الجميع وحسب المكونات كما يدعون ، فكيف يستطيع لوحده وبإرتجال واضح دون إستشارة الشركاء أن يشكل وزارة تكنوقراط وكما يدعي ؟! كيف تُمرر الوزارة ومجلس النواب يمثل الكتل التي رشحت وزرائها ، هل تتخلى الكتل السياسية عن وزرائها بالسهولة التي يراها السيد العبادي ؟ الجواب كلا ، لأن النظام السياسي ثُبت على أسس خاطئة ومخالفة للدستور وهي المحاصصة ، وكان الأجدر برئيس الوزراء أن يبدأ بالحلقات الأعمق من وكلاء وزراء ومدراء عامين ودرجات خاصة ومستشارين وبنفس الوقت يكون صريح مع مجلس النواب حول فساد الوزراء والمحسوبين على كتلهم وتقديم الملفات الثبوتية ، لأن الأزمة السياسية ليست أزمة وزراء بل هي طبيعة النظام السياسي الخاطئ وكان يُفترض وضع خطة صحيحة وعلمية لإعادة النظر في العملية السياسية ، تقييم جميع الدوائر وإتخاذ إجراءات صارمة تجاه الفساد والمفسدين وتقديمهم للمحاكم وأن تكون هذه الخطوة هي الأهم والأولى وليس إبعاد نواب رئيس وزراء ونواب رئيس جمهورية فقط وتقديم إصلاحات شكلية وليست حقيقية وأن يكون هذا النشاط وتنفيذ خطة الإصلاحات تدريجياً وبالتعاون مع جميع الكتل السياسية وقوى الشعب ، وفي الأول من أيار عقدت الرئاسات الثلاث إجتماعاً مع من حضر من قادة الكتل السياسية ، لمناقشة التطورات الأخيرة وإقتحام المنطقة الخضراء ومجلس النواب ، فصدر بيان عن هذا الإجتماع بإدانة دخول الجماهير مجلس النواب ومحاسبة المعتدين على بعض النواب ، يعني ذلك ملاحقة العديد من المواطنين المشاركين في الإقتحام وهذا سيؤدي إلى تعقيد الوضع السياسي أكثر فأكثر وربما إلى التصادم المسلح ، كما أدانت كتلة التحالف الكردستاني ما جرى في يوم السبت ووضعت اللوم على الأجهزة الأمنية والحكومة التي لم تستطع حفظ الأمن وتدافع عن مؤسسات الدولة وعن البرلمانيين ، وقالت في بيانها بأنها ستعيد النظر في موقفها من العملية السياسية ، المتوقع أن تتدهور العلاقات بين الكتل السياسية المتنفذة ، وسوف تعاني الكتل نفسها تشظّي وإنشطارات مما سينعكس ذلك على المشهد السياسي .

كيف سيعالج الوضع السياسي المُضطرب تحت ظروف معقدة وفي مقدمتها عُزلة السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) عن الشعب نتيجة لنظام سياسي متخلف وإدارة سيئة ، حرب داعش ، الوضع الأمني ، الوضع الإقتصادي والأزمة المالية .

١- المباشرة بالتعديلات الدستورية وتضمين مادة تؤكد على رفض ونبذ المحاصصة وتشكيل حكومة وطنية عابرة للمحاصصة الطائفية والقومية والسياسية ، علماً إن الدستور لم يُثبِّت نظام المحاصصة وحسب التسميات ، وإنما أكد على مكونات الشعب العراقي وحقوقها ضمن الإطار الوطني .

٢- ديمقراطية حقيقية ودولة مدنية .

٣- إصلاحات حقيقية وليست شكلية .

٤- المباشرة فوراً بمكافحة الفساد وإحالة الفاسدين والمفسدين للقضاء بحيث تشمل كافة الوظائف الحكومية وتفعيل قانون من أين لك هذا ؟ .

٥- إعادة اللُحمَة إلى مجلس النواب والتشجيع على تكوين معارضة داخل المجلس التي تُعتبَر من الأُسس الديمقراطية .

٦- في حالة تعذر إتخاذ إجراءات ، يصار اللجوء إلى إجراء إنتخابات مبكرة مع قانون جديد للإنتخابات ووضع أسس جديدة لتشكيل الوزارة ومؤسسات الدولة بعيدة عن منهج المحاصصة مع التمسك بالنظام البرلماني الرئاسي .

معتقلو وسجناء العراق : من يدافع عن حقوقهم المغتصبة؟

د. كاظم حبيب

لم يتمتع السجناء السياسيون العراقيون، منذ بدأت سجون العراق تستقبل السياسيين أفراداً وجماعات، بالحقوق المقررة دولياً ، لم يكن قد حصل هذا في العهد الملكي وفي ظل العلاقات شبه الإقطاعية والهيمنة البريطانية على سياسة البلاد ، رغم النضالات الباسلة التي خاضها السجناء السياسيون وقدموا الكثير من التضحيات ، ومنها تعرضهم لمجزرتي بغداد والكوت في العام ١٩٥٣ ، بسبب مطالبتهم بحقوقهم المشروعة، التي أقرها الدستور العراقي والقوانين المعمول بها حينذاك ، وتحسين ظروفهم ومعيشتهم ، مما أدى إلى استشهاد عدد من السجناء السياسيين وجرح العشرات منهم .

ولم يكن حال السجناء السياسيين في فترة حكم البعث والقوميين الأولى ، وحكم القوميين ، ومن ثم حكم البعثيين الثاني ، تمت إلى البشر بصلة ، فقد كان المحققون وأجهزة الأمن والشرطة وشرطة المعتقلات والسجون وحوش كاسرة منحت حق تعذيب الإنسان بكل الأساليب المتوفرة ، بما في ذلك فرم الإنسان بمكائن فرم عملاقة استوردت خصيصاً لسجون العراق، إذ فرم فيها الكثير من السجناء السياسيين ورميت لحومهم للسمك في نهر دجلة ببغداد .

وعلى امتداد الفترة الواقع بين شباط/فبراير ١٩٦٣ ومارس/آذار ٢٠٠٣ استقبلت سجون البعثيين والقوميين والبعثيين ثانية ، السرية منها والعلنية ، مئات ألوف المعتقلين والسجناء السياسيين الذين تعرضوا للاعتقال الكيفي والتعذيب ، وجمهرة كبيرة جداً منه استشهدوا تحت التعذيب أو أعدموا أو أرسلوا إلى جبهات القتال الأمامية ليستشهدوا هناك ، وكان التعذيب الذي يتعرض له المعتقل أو السجين السياسي يجسد قمة السادية المرضية والعدوانية والرغبة في رؤية الضحية يتعذب بين أيدي جلاديه ، إنها شهوة السيطرة والتحكم بالإنسان الضحية ، وعلى عهد البعثيين والقوميين يقدم قصر النهاية وقطار الموت وجميع سجون بغداد المعروفة وعموم العراق ، نماذج رهيبة لما كان يحصل فيها من تعذيب ، وقد كتبت عنها الكثير ونشرت كتاباً بهذا الصدد تحت عنوان «الاستبداد والقسوة في العراق» صدر عن مؤسسة حمدي بالسليمانية في العام ٢٠٠٥ ، كما كتب الكثير من العراقيين والعراقيات عن التعذيب في سجون البعث المجرم .

وفي أعقاب سقوط النظام الدكتاتوري الفاشي في العام ٢٠٠٣ تحت ضربات القوات الأمريكية والبريطانية الغازية واحتلالها العراق وفرضها نظام المحاصصة الطائفية على المجتمع وضد هوية المواطنة المتساوية، ورغم شجب هاتين الدولتين في إعلامها ودعاياتها السابقة لسجون نظام البعث بالعراق وما كان يجري فيها ، وتسمية نظام البعث الغاشم وصدام حسين بالفاشي ، فإنها مارست في سجون العراق ، وخاصة في «سجن أبو عريب» جميع الأساليب المحرمة دولياً ضد السجناء السياسيين، او المتهمين بالإرهاب ، أو المعارضين للوجود الأمريكي بالعراق ، إن الأساليب التي مارستها، حتى ضد الأطفال والنساء ، لم تختلف بأي حال عنتلك الأساليب الفاشية السادية التي مارسها صدام حسين مع سجناء الرأي بالعراق ، ولا عن الكثير من تلك التي مارستها أجهزة الغستابو وألـ «أس أسss» النازية الهتلرية بألمانيا ضد السجناء السياسيين ، ولم يكن المشاركون في أعمال التعذيب البربرية أو يعرف بها أولئك المرتزقة الذين وظفوا لهذا الغرض والقوات العسكرية الأمريكية ، بل كبار المسؤولين الأمريكيين، وفي مقدمتهم رئيس الدولة الأمريكية جورج دبليو بوش ، ووزير دفاعه رامسفيلد وكل القادة العسكريين الأمريكيين المسؤولين الذين حكموا العراق حينذاك، وحكام العراق ممن تواطئوا مع الأمريكيين في تلك الممارسات الإجرامية .

ولم تنته الأساليب المنافية لحقوق الإنسان التي ترتكب بحق السجناء السياسيين أو المتهمين بارتكاب عمليات إرهابية بالعراق بخروج القوات الأمريكية والبريطانية، وتلك الهيئات الأمنية الإرهابية التي وظفت لـ «حراسة !» السجناء والمعتقلين ، بل استمرت تلك الأساليب حتى الآن ، ورغم أثارتي وآخرين لما يجري في معتقلات وسجون العراق لمرات كثيرة، إلا إنها لم تجد أذاناً صاغية من حكام العراق أو الأحزاب الإسلامية والقومية السياسية العراقية الحاكمة ، أو حتى غير الحاكمة أو من القضاء العراقي ، وهو أمر يرثى له حقاً ، ومنذ العام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ حتى الآن توجد سجون سرية بالعراق ، إضافة إلى السجون العلنية ، وهي لا تختلف في أساليب التحقيق والتعذيب والتدمير الجسدي والنفسي وظروف العيش والحياة داخل السجون عما كانت عليه أوضاع السجناء في فترة حكم البعث الفاشي .

وأخيراً أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢ يشير إلى ما يجري في السجون السرية بالعراق ، والتيأقيمت ووسعت منذ فترة حكم المستبد بأمره والطائفي المهووس رئيس الحكومة السابق، والذي ما يزال يلعب دوراً كبيراً مضراً جداً في السياسة الرسمية العراقية ، والتصدي لأي تغيير في الوضع الطائفي المقيت المرفوض من الشعب .

إلى ماذا يشير تقرير منظمة العفو الدولية ، التي أنا عضو فيها وأثق بتقاريرها المحايدة إزاء التجاوزات على حقوق الإنسان في العالم ، حول السجون السرية بالعراق ؟ .

قام وفد من المنظمة الحقوقية ضم الأمين العام سليل شاتي بزيارة أحد هذه المراكز الواقع في منطقة عامرية الفلوجة الواقعة غرب بغداد ، حيث جاء في التقرير الصادر عن منظمة «العفو الدولية»»ظاهرة الاعتقال على الشبهة وانعدام وسائل التحقيق تتفاقم في العراق، وكما أنّ ظروف الاعتقال بالغة السوء»، مضيفاً أن»حقوقيين وقادة رأي عراقيين وأجانب ، كثيراً ما اعتبروا أنّ معاناة السجناء والمعتقلين في العراق ما هي إلاّ تداخل الاعتبارات السياسية بالعوامل الطائفية في تسيير الشأن العام» ، ثم أكّدت المنظّمة أنّ «السلطات العراقية تحتجز غالباً أبرياء بتهم الإرهاب في ظروف مروّعة في عموم البلاد» ، مشيرةً إلى أنّ «الاحتجاز على الشبهة وخارج القانون وممارسة التعذيب داخل السجون ، ووجود معتقلات سرية، جميعها ظواهر مستشرية في العراق منذ ٢٠٠٣ وما تبعه من مرحلة حكم الأحزاب الشيعية التي سخّرت أجهزة الدولة من داخلية وقضاء لتصفية حسابات مع رموز ومحسوبين على نظام حزب البعث والتعامل مع المواطن على أساس طائفي أو على الهوية» ، وأشار التقرير إلى أن هذه «الظاهرة ازدادت تفاقماً مع اندلاع الصراع ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وما رافق ذلك من بروز غير مسبوق لتشكيلات غير نظامية مسلّحة، ممثلة بمليشيات الحشد الشعبي غير الخاضعة لأي نوع من أنواع رقابة الدولة، والتي أتيح لها أن تسيطر على مناطق بأكملها وأن تجري فيها القانون على طريقتها» ، مبينةً أنّ «شهادات كثيرة ترد عن عمليات اعتقال تمارسها المليشيات على نطاق واسع بحق سكان المناطق المستعادة من عناصر (داعش)، وأساساً بحق الذكور من شبان وكهول من أبناء الطائفة السنيّة بتهمة التعاون مع التنظيم لمجرّد الشك فيهم» ، وحول الاعتقال العشوائي جاء في التقرير ما يلي: « أن «ممارسة الاعتقال العشوائي لا تقتصر على المليشيات الشيعية ، بل تشمل أيضاً القوات النظامية التي تعمد تحت ضغط الحاجة إلى منع تسرّب مقاتلي تنظيم (داعش) مع العوائل النازحة من مواضع القتال إلى توقيف غالبية الشبان والاحتفاظ بهم في معتقلات

على أمل تحقيق مفترض غالباً ما يتأخر مدداً طويلة لعدم توفر العدد الكافي من المحققين ومن مراكز التحقيق المجهزة بالوسائل اللازمة » ، وعن أوضاع المحتجزين أشار التقرير إنّ «أوضاع احتجازهم تشكل صدمة كبيرة ، حيث لكلّ واحد منهم مساحة لا تتجاوز متراً مربعاً، وليست هناك مساحة حتى للاستلقاء ، كما أنّ الحمامات في نفس الغرف، إضافة إلى أنّ كمية الغذاء قليلة ، والأوضاع بشكل عام مروّعة جداً» ، كما أكد بعدم توجيه تهم محددة إلى المحتجزين كافة حتى الآن ، وهم لا يعرفون لماذا هم محتجزون !! .

وبالأمس (أوائل أيار ٢٠١٦) قامت جماعات ملثمة وشرطة محلية باعتقال ٢٢ شخصاً في مدينة الحلة، لأنهم شاركوا بالمظاهرات الشعبية التي تطالب بالإصلاح والتغيير الجذري ، وقد اصدرت «جمعية المواطنة لحقوق الإنسان» العراقية بياناً احتجت فيه على هذا الاعتقال الكيفي ، وطالبت بإطلاق سراحهم فوراً لأنهم لم يرتكبوا جرماً ، بل مارسوا حقاً ثابتاً من حقوقهم المشروعة ، كما هو وارد في المادة ٣٨ من الدستور العراقي ، وفي الوقت الذي أطلق سراح ٤ منهم وبكفالة، أي يراد تقديمهم للمحاكمة ، لم يطلق سراح البقية حتى الآن، علماً بأن بينهم من يقل عمره عن ١٨ سنة ، إن ما جرى في الحلة، عاصمة الحضارة البابلية العراقية القديمة، ليس إلا إمعان في انتهاك حقوق الإنسان والتجاوز الفظ على حريته من جانب أجهزة الدولة والجماعات المسلحة الموازية التابعة للأحزاب الإسلامية السياسية الحاكمة ، إن المعلومات المتوفرة تشير إلى وجود «دواعش شيعية» تتجول ببغداد ، لا تختلف في سلوكها عن الـ «دواعش» الذين احتلوا الموصل والأنبار وصلاح الدين وغيرها ، وهم الآن يرسلون التهديدات بالسجن والقتل إلى نشطاء تظاهرات الحراك المدني الشعبي وغيرهم ، إن على منظمات المجتمع المدني فضح هؤلاء وممارساتهم ضد الإنسان العراقي ، الذين يأتمرون بأوامر سيدهم المستبد بأمره وبالخارج .

إن الواجب الوطني والإنساني يستوجب من كل إنسان عراقي شريف يدرك مسؤوليته عن العراق وشعبه بالداخل والخارج ، وكذلك منظمات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية والرأي العام العالمي ، أن يرفعوا صوت الاحتجاج والإدانة للاعتقال الكيفي وللأوضاع المزرية للمعتقلين والمحجوزين والسجناء السياسيين وغيرهم بالعراق ، وأن يطالبوا المجتمع الدولي والحكومة العراقية والأحزاب السياسية بإطلاق سراح الأبرياء من المعتقلين وتوفير مستلزمات التعامل الإنسان معهم وتوكيل المحامين للدفاع عنهم ورؤية عائلاتهم، على وفق لائحة حقوق الإنسان وحقوق السجناء، ورفض التعذيب النفسي والجسدي والالتزام بالشرعية في عمليات الاعتقال والتحقيق بعيداً عن أجهزة الأمن المختصة بالتعذيب وعن المليشيات الطائفية المسلحة وقوى الإرهاب بالعراق .

علينا أن نتحمل مسؤوليتنا في الدفاع عن حقوق المعتقلين والمحتجزين والسجناء مهما كانت التهم الموجهة لهم ، فالمتهم بريئ حتى تثبت إدانته أولاً ، وحين يبرأ يجب أن يطلق سراحه حالاً ويعوض عن فترة اعتقاله غير المبرر ، وحين يجرم ، فلا بد من التعامل معه على وفق أسس التعامل المقررة دولياً والمنصوص عليها في سبل التعامل مع السجناء ، سواء أكان السجين سياسيا ، أم من سجناء الحق العام .

أية دولة ؟ وأية هيبة ؟

عدنان حسين

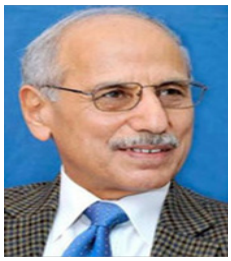

دخول المتظاهرين إلى قاعة الجلسات في مبنى مجلس النواب على النحو الفوضوي الذي جرى يوم السبت الماضي ، ٣٠ نيسان ، هو تجاوز على هيبة الدولة التي يمثّل البرلمان أعلى سلطة فيها .. لا شكَّ في هذا .

تعدّي بعض المتظاهرين على عدد من أعضاء المجلس، هو تجاوز على هيبة الدولة ورجالها ونسائها.. لا شكَّ في هذا أيضاً .

عبث بعض المتظاهرين بمحتويات قاعة الاجتماعات وسواها من أقسام مبنى المجلس ، هو تجاوز على هيبة الدولة وإضرار بالمال العام .. لا شكَّ في هذا أيضاً وأيضاً .

تلطيخ إحدى القنفات (الكنبات) ناصعة البياض في مكتب رئيس المجلس بالدم والأوساخ ، مما أرغم رئيس المجلس ورئيس الوزراء على الوقوف أمامها طويلاً وتأملها عميقاً وإظهار علامات الأسى والأسف ، هو تجاوز على هيبة الدولة .. لا شكّ في هذا أيضاً وأيضاً ، وكذلك .

لكن، ماذا عمّا فعله عدد غير قليل من أعضاء المجلس، قبل ذلك ببضعة أيام فقط ، عندما رموا رئيس مجلسهم ورئيس الحكومة ومرافقيهما بقناني الماء وعلب المناديل الورقية والمايكروفونات التي «شلعوها وقلعوها» من فوق طاولاتهم؟.. ألم يكن ذلك تجاوزاً على هيبة الدولة وتعدّياً على رجالها؟ ألم يكن «شلع وقلع» المايكروفونات إضراراً بالمال العام يشبه الإضرار الذي ألحقه بعض المتظاهرين بمقاعد قاعة المجلس وبقنفة (كنبة) رئيس المجلس ؟.. ما الذي فعله رئيس المجلس وهيئة رئاسة المجلس ورئيس الوزراء لمقاضاة ومحاسبة الأعضاء المتجاوزين على هيبة الدولة ورجالها ؟ .

لكن أيضاً ، ألم تكن سرقة مئات مليارات الدولارات من قبل رؤساء حكومة ووزراء ونواب ووكلاء وزارات ومدراء عامين ورؤساء مؤسسات وهيئات وسفراء وأفراد عوائلهم وحاشياتهم على مدى أكثر من عشر سنين ، تجاوزاً على هيبة الدولة وإضراراً بالمال العام ؟.. ما الذي فعله مجلس النواب والحكومة لملاحقة سرّاق هذه المليارات الذين هم من قيادات وكوادر الأحزاب الحاكمة، ولاسترداد هذه الأموال التي هي أموال الشعب ؟ .

لكن أيضاً وأيضاً ، ألم يكن انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية، التي صرفت عليها الدولة مئات مليارات الدولارات ، أمام داعش الإرهابي وتمكّنه من احتلال ثلث مساحة البلاد في أيام قلائل وبقاؤه في مناطق واسعة ومدن مهمة حتى اليوم .. ألم يكن هذا تجاوزاً على الدولة وهيبتها وتعدّياً على الشعب الذي قُتِل منه عشرات الآلاف وسُبي الآلاف ونزح الملايين ؟.. ما الذي فعله مجلس النواب والحكومة لمساءلة وملاحقة المسؤولين عن ذلك ؟.. ما الذي حلّ بالتقرير البرلماني عن احتلال الموصل ؟ وما الذي انتهت إليه التحقيقات عن المجازر التي رافقت الاحتلال الداعشي، وبخاصة مجزرة سبايكر ؟ أليس في هذا الموقف البرلماني والحكومي تجاوز على الدولة وهيبتها وعلى حق الشعب في معرفة الحقيقة وفي مساءلة المتسببين والاقتصاص منهم ؟ .

نعم بالتأكيد، ما قام به بعض المتظاهرين داخل مبنى مجلس النواب كان تجاوزاً على الدولة وهيبتها .. لكنّ هذه الدولة لم تكن لها في الأساس هيبة ولا تقدير ولا اعتبار ولا احترام ولا كرامة .. دولة فقدت هيبتها وتقديرها واعتبارها واحترامها وكرامتها بفعل فاعل ... الفاعل هو رجال هذه الدولة أنفسهم ، فما الذي سيفعله البرلمان والحكومة الآن لملاحقة هذا الفاعل ومساءلته ومعاقبته عمّا ألحقه بهيبة الدولة من تجاوزات وعمّا تسبّب فيه من تعديات ؟ .

ما هي المحاصصة ؟

حيدر زوير

في العراق تعتبر المشكلة الرئيسية التي تسببت بكل ما حصل سياسيا و أمنيا و اقتصاديا و اجتماعيا و حتى ثقافيا هي المحاصصة ، و يبدو ان المحاصصة يفهم منها انها عملية اعتماد فكرة ان لكل من مكونات العراق الاثنية و الطائفية (الشيعة ، السنة ، الأكراد) حصة في مواقع الرسمية للدولة، و على هذا الأساس تشكلت الدولة العراقية و ليس الحكومة او البرلمان فحسب ، و داخل هذه المحاصصة التي يمكن اعتبارها العليا (محاصصة قومية طائفية) هنالك المحاصصة الحزبية ، و تتضمن توزيع الحصة القومية و الطائفية بين أبناء احزاب القومية و الطائفة الواحدة ، و مؤكدا ان هنالك محاصصة دون هذه المحاصصة و هي تلك المتضمنة لتوزيع حصة الحزب بين الأفراد الأكثر سلوكا محاصصاتيا من غيرهم هذه المعادلة ماذا صنعت ؟ تشريعيا صنعت منظومة تشريعية تشكل محركات الدولة على أساس المنهج القومي ، الطائفي ، الحزبي ، و في بعض الأحيان ما هو دون الحزبي الذي قد يكون عائليا او ذاتيا تنفيذيا فضلا عن جعل العراق البلد الأكثر فسادا في العالم، فإن كل الأزمات الأمنية و الاقتصادية و كل ما يرتبط بسوء قطاعات التعليم و الصحة و غيرها هي ببساطة نتائج طبيعية للمحاصصة .

هل هذا كل شيء ؟ مؤكدا لا ، لإن ذلك بالإمكان حله لو انه انتهى عند هذا الحد ، فالمحاصصة بمستوياتها المختلفة، حولت العاملين في مؤسسات الدولة يعرفون بأحزابهم و ليس باسمائهم ، كرمز لعائدية كل موظف المحاصصاتيه، هذا الامر يتجلى في المؤسسات الخاصة اكثر من غيرها، و المؤسسات الخاصة هي تلك التي تشكلت حديثا او طورت و التي تتسم بإن مرتبات موظفيها اعلى من غيرها، بل هي ضعف بمرات من مرتبات الموظفين في الدوائر التقليدية و هنالك شي اخر القانون المحاصصاتي و الموظفين باحجامهم كافة الذين جاءوا على أساس المحاصصة ، خلق ثقافة وظيفية في كل دوائر و مؤسسات الدولة ، الامر هذا ليس في التعيين و الحصول على المناصب ، بل في طريقة و أسلوب و سلوكيات العمل وهنا علينا ان نطرح السؤال الآتي : ماذا سيفعل وزراء يعينون بعيدا عن منهج المحاصصة ؟ اذا كنّا نرجوا من هؤلاء اعادة بناء الدولة على أسس معرفية و وطنية ، فالإجابة ، نعم ان هؤلاء بإمكانهم ان يكونوا الخطوة الاولى في تحقيق هذا الهدف ، و هنا ؛ هل يمكن اعتبار ان التغيير الوزاري على أساس نظرية التكنوقراط هو الحل للقضاء على المحاصصة ؟ الإجابة هيَّ نظريا نعم ، الا ان بحث هذا الجواب وفقا لسياقات الواقع الذي يجري، يبدوا ان الامر أشبه بمحاربة رجل شجاع لملايين القتلة المجرمين يبقى هنالك شيء مهم ، هل ان التكنوقراط الذين يمكن ان يتسنموا وزارات الحكومة العراقية هم من تصدق عليهم نظرية الشجاع هذه ؟ أشك في ذلك لان ترشيحهم من قبل كتلة محاصصاتية قد يسلبهم عنصر الشجاعة هنا، طبعا هذا كله اذا ما نجحت نظرية التكنوقراط في تشكيل الحكومة العراقية .

الماراثون العراقي والعودة إلى المربّع الأول

د. عبدالحسين شعبان

كلّ شيء في العراق مكشوفٌ ومعروفٌ ، فلا توجد أسرار عسكرية أو خطط أمنية ، أو صفقات سياسية أو اقتصادية ، في دولة تكاد تكون عارية أمام الجميع ، وليس هناك معلومة ، مهما كانت خطرة إلاّ وتسرّبت، سواءً عن طريق الإعلام أو عبر الكتل المتصارعة ، التي تتربّص أحدها بالأخرى، فتشيع عنها ما هو صحيح وواقع ، وما هو مخطوء وموهوم ، وهكذا تختلط الأوراق لدرجة يصعب التمحيص ، خصوصاً إذا ما تعلّق الأمر بالفساد المالي والإداري ، وقد كشفت الأحداث التي حصلت في الأسابيع الأخيرة الماضية عن ذلك على نحو واضح.

مع انضمام السيد مقتدى الصدر ارتفع رصيد الحراك الشعبي ، وخصوصاً بعد دخوله المنطقة الخضراء مع ثلّة من أصحابه ، واعتصامه في داخلها ، لكنه سرعان ما انسحب على نحو مفاجيء، إثر تقديم حيدر العبادي رئيس الوزراء «وزارة الظرف المغلق» إلى رئيس البرلمان سليم الجبوري. وهكذا تبدّدت مطالب الإصلاح، بل سالت على الأرصفة دون أي اكتراث، وعدنا إلى المربع الأول كما يقال أو نقطة الصفر ، أي إلى نظام المحاصصة الطائفية ـ الإثنية ، الذي هو نتيجة وسبب في الوقت نفسه، فالدستور ذاته حارسٌ عليه، عندما تحدّث عن المكوّنات ثمان مرّات ، وليس ذلك سوى تبهيت لدولة المواطنة ، طالما هناك استحقاقات تعلو عليها، وهي الأساس الذي أقيمت عليه العملية السياسية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق العام ٢٠٠٣ .

تنبّه رؤساء الكتل إلى مخاطر حركة الاحتجاج ، والتفّوا عليها ، لتحويل الكرة إلى ملعبهم وتقاسم المناصب العليا مجدّداً، ثم جرى توقيع «اتفاق شرف»، ولم يكن ذلك سوى الإبقاء على ما هو قائم مع مداورة بالأسماء والمواقع والصفات ، لكن الجديد في المسألة هو حدوث أزمة دستورية ، نجمت عن مشكلة، حين قام النواب بالاعتصام والتمرّد على رئيسهم ، بل حاولوا خلعه، بالتصويت على رئيس مؤقت ، متكئين على «الشرعية» التي يتعكّز عليها الطرف الآخر من الذين يريدون إعادة الجبوري إلى موقعه وعدم المساس بحرمة المواقع، وفي حين اجتمع نحو ١٧٣ عضواً ، وهم يمثلون النصاب القانوني، شكّك الطرف الثاني بدستورية وشرعية مثل هذا الإجراء وبالعدد المطلوب ، وحين دعا رئيس الجمهورية إلى عقد اجتماع طارىء لتدارس الأمر ، واصل النواب المعتصمون خطتهم وطلبوا الترشّح للرئاسة (رئيس للبرلمان ونائبين : أول وثاني)، وهو الأمر الذي سيعني وجود برلمانَيْن وربما ينبثق عنه حكومتين ، أي «ليبيننة» الحالة العراقية .

عند مفترق الطرق هذا ، استشعرت القوى الأساسية المشاركة بالعملية السياسية بالخطر عليها ، فتحركت لتدارك الأمر، لا سيّما بعد أن أصبح البرلمان هو المشكلة، بدلاً من الحل ، وقد أثار ذلك قلق «حلفاء» العراق الإقليميين والدوليين الذين ضغطوا للحفاظ على ما هو قائم، وهكذا بدأت الانسحابات من البرلمانيين المعتصمين، مثل مجموعة من اتحاد القوى الوطنية والكتلة الكردستانية والمجلس الإسلامي الأعلى وكتلة بدر ، لكن عدد المعتصمين الذين استمروا يزيد على ١٣٠ نائباً ، وهو ما يخلق فجوة كبيرة داخل مجلس النواب ، وقد تعود الكرة إلى ملعبه .

الفجوة ازدادت اتساعاً بين الرئاسات الثلاث من جهة ، وبين البرلمان ، وبين الكتل نفسها، التي انضم قسم من أعضائها إلى المعتصمين ، فاتّخذت إجراءات انضباطية بحقهم ، كما أن الصراع امتدّ إلى المعتصمين، وفي كل هذا الخضم تم تناسي مطالب الإصلاح والتغيير ومكافحة الفساد ومساءلة المفسدين ، والأنكى من ذلك فإن قادة الكتل عقدوا حلفاً جديداً فيما بينهم يقوم على التخادم والدفاع عن بعضهم البعض ضد أي تهديد يطيح بالعملية السياسية ككل، لأن ذلك سيطيح بهم جميعاً .

إن العملية السياسية التي رسمتها واشنطن ودعمتها طهران ، مهدّدة بالانهيار بعد التآكل الذي حصل فيها ، لهذا كانت المبادرات والاتصالات والزيارات متنوّعة، وإذا استثنينا وجود الجنرال الإيراني قاسم سليماني حيث الملف العراقي بعهدته، وراقبنا انتقالات القوى السياسية واستقطاباتها الجديدة ، فإننا سنتأكد من وجود البصمة الإيرانية ، وهكذا يمكن فهم تراجع الصدر وإعادة النظر بمواقف الحكيم لتغيير العبادي وعودة كتلة بدر بعد اعتصامها، وهكذا .

أما واشنطن فقد سارعت بإرسال جون كيري وزير الخارجية في ٨ أبريل (نيسان) وبعده بعدّة أيام آشتون كارتر وزير الدفاع في ١٧ أبريل (نيسان) ٢٠١٦ إلى بغداد ، في زيارتين لم تعلن عنهما إلاّ بعد وصولهما، ولم تخبر الحكومة العراقية بذلك، كما تقتضي الأعراف والعلاقات الدبلوماسية وقواعد السيادة ، وما أن حلّ كيري وكارتر في بغداد، حتى فهمت القوى والجماعات الطائفية والإثنية وتمثيلاتها السياسية، أن هاتين الزيارتين هما ، دعم كامل للعبادي، ووضع كيري على رأس أولويات واشنطن زيادة الضغوط العسكرية على تنظيم داعش وتحرير مدينة الموصل، وهو الأمر الذي عاد كارتر وأكده بعد أيام .

المشهد السياسي كما هو متوقع سيتشكل من: بقاء رئيس الوزراء في موقعه بدعم دولي (أمريكي تحديداً وبريطاني ثانياً) وإقليمي (إيراني تحديداً) مع رضا دول المحيط، إضافة إلى التركيبة الثلاثية القائمة (رئيس وزراء شيعي ورئيس برلمان سني ، لا سيّما بإعادة الجبوري ورئيس جمهورية كردي) ، وهذا سيعني قبول العبادي بتسوية مع الكتل السياسية بترشيح ما سمّي وزراء «تكنوقراط» من جانبهم ووفقاً لمواصفاتهم ، وإعلان برنامج إصلاحي فيه عموميات كثيرة ، مع وضع مواجهة داعش وبالتحديد تحرير الموصل، من أولوياته .

وستواجه العملية السياسية من جهة أخرى ، مشكلات عويصة من قبيل : تبدُّد آمال الحراك الشعبي ، الأمر الذي قد يزيد من أعمال العنف والإرهاب ، لا سيّما في ظل تدهور الخدمات، والمسألة لا تتعلق بالكهرباء والماء الصافي والمجاري ، بل بعموم البنية التحتية المهترئة ، إضافة إلى النقص الكبير في الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية وغيرها، واستمرار ظاهرة الفقر وتفشي البطالة، ثم سيدخل على الخط مسألة تسليح العشائر وموضوع الحشد الشعبي ومستقبله، والحرس الوطني، وتدريب قوات غير حكومية من جانب الولايات المتحدة ودعمها بالسلاح والمال، وتسليح البيشمركة خارج سيطرة الجيش الاتحادي ، ودور مجلس النواب الذي سيظل معوّماً أو غير مؤثر .

ثم سيأتي الدور إلى ما بعد تحرير الموصل والمناطق المتنازع عليها ومستقبل المادة ١٤٠ حول كركوك ، إضافة إلى مستقبل المناطق المحرّرة وعودة النازحين وتعويضهم وإعادة تعمير مناطقهم ، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي تكاد تكون مستعصية زادها انخفاض أسعار النفط واستمرار الفساد المالي والإداري .

ومن حيث التقويم السياسي ، فإن امتصاص نقمة الشارع ، سيكون مجرّد جرعة تخدير جديدة أو استراحة مؤقتة لمواصلة الماراثون الذي لا حدود له ، حتى وإن تعدّدت أشواطه ومراحله ، وهو ما تم التخطيط له ، سواء بالتفتيت والتشظي أو وصولاً إلى التقسيم والشطير .

الجماهير المنتفضة .. وهيبة الدولة

حميد مراد

تعالى صراخ القيادات المتقدمة في سدة الحكم حول انتهاك الجماهير المنتفضة لهيبة مؤسسات الدولة .. كان يجب على هذه القيادات تنفيذ ارادة الشعب واحترام خياراته وتنفيذ مطالبه التي ينادي بها منذ شهر تموز من عام ٢٠١٥ ولغاية الان ، لا ان يختلفون ويماطلون ويعملون ما يحلو لهم ، وفرض مصالحهم الشخصية والحزبية على الاستحقاقات الوطنية .

الجماهير خرجت ليس فقط ضد البرلمان بل ضد الحكومة ووزاراتها من أجل المطالبة بحقوقهم والتي تمثلت في « تقديم الخدمات الاساسية وفي مقدمتها :
« الكهرباء ، الماء ، الامن .. ايجاد فرص العمل .. اصلاح القضاء .. معالجة ازمة النازحين القاهرة .. انهاء نظام المحاصصة والمحسوبية » .. الى جانب عشرات المطالب الاخرى التي فشلت الحكومة في معالجتها .

منذ شهر تموز الماضي ينتظر العراقيون من البرلمان والحكومة تنفيذ مطالبهم لكن من دون جدوى .. وبعد فشل البرلمان العراقي في جلسته المنعقدة في ٣٠ نيسان الماضي في التصويت على استكمال التغيير الوزاري للكابينة الحكومية الجديدة « التكنوقراط » ورفع جلسته إلى الأسبوع المقبل نتيجة عدم اكتمال النصاب القانوني ، وكانت الجماهير تنتظر حسم هذا الامر لتكون تعديلات الوزراء الانطلاقة الاولى في الاصلاحات في الدولة فيما بعد ، الا انهم وكالعادة اختلفوا ، مما اجبروا الشعب الصابر على اقتحام مقر مجلس النواب العراقي داخل المنطقة الخضراء المحصنة والتي تحميها القوات العسكرية والاجهزة الامنية الاخرى التي يتجاوز عددها اكثر من ١٢٠ الف منتسب !! .. [وقد جرى الاعتداء على عدد من نواب الشعب بصورةً مهينة وغير حضارية (وهذا السلوك مرفوض)] وكأن النواب كأفراد هم سبب معاناة الشعب فقط، لعدم تنفيذهم القرارات المهمة، وليس الوزراء الذين اهدروا المليارات من ثروة الشعب، ورؤساء الكتل الذين اغلبهم هم خارج البرلمان يصدرون أوامرهم من مقراتهم الحزبية ليطبقها الوزراء واعضاء البرلمان التابعين لهم. بكل اسف نقول ان اكثر من ٨٠٪ من اعضاء مجلس النواب يوافقون وهم ممنونين على امور يعرفون انها قرارات غير وطنية ولا تصب بصالح المواطن لكنهم ينفذون، اما بسبب الخوف على حياتهم، او لكونهم مستفيدين، اما الوزراء فيبذلون كل الجهود من اجل سرقة اموال وزاراتهم وتقديمها الى احزابهم وكأنها غنائم او اموال مستباحة ليس لها راعي !! ان من اوصل البلد الى هذه النقطة هم العاملين في الصفوف الامامية في حكومة الاحزاب، وانتفاضة ٣٠/ نيسان اختلقها ودفع بها الى الامام هم رؤساء الكتل انفسهم الذين يحاولون دائماً عدم التفريط بمصالحهم وامتيازاتهم، ودفع ثمن هذه المماطلات بعض النواب الذين جرى الاعتداء عليهم نتيجة تأخرهم في الهروب مثلما عمل اقرانهم بعبور نهر دجلة او اللجوء الى السفارات او التنكر او الاختباء .. ان الإهانة والسخرية التي تعرضوا لها ليست للنواب فقط بل لكل السياسيين والمشاركين في الحكومة .

وعلى من يعترض على دخول الفقراء والمحتاجين الصابرين والذين يمثلون جميع اطياف الشعب العراقي ان يسأل نفسه لماذا وصلت الامور الى هذا الحال ؟ من كان السبب ؟ لماذا لم تنفذ الاصلاحات ؟ من هو المسبب في تدهور حالة البلد والشعب ؟ كان عليهم السعي الجاد من اجل النهوض بالوطن وتحقيق العدالة والعيش الكريم للمواطنين المبتلين بسياسيين فاشلين يبحثون عن السلطة والمال والشهرة والسفر والاضواء .. لا في بناء الدولة واسعاد المجتمع الذي جلبهم وصوت لهم .. اين كانت هيبة الدولة عندما سرق المسؤولين اموال الشعب بلا حق ؟ وبأي شرع او قانون ؟ .. واين هم من سقوط الشهداء كل يوم في المدن العراقية الصابرة، اين العز والشرف من احتلال تنظيم داعش التكفيري

الارهابي (لـ ٢١٧) كيلو متر مربع من مساحة البلد، وانتهاك شرف العراقيات وبيعهن بسوق النخاسة ، والعبث بتاريخ وبتراث وحضارة العراقيين ناهيك عن عمليات القتل والتشريد وتدمير المدن المحتلة ؟ .. اين كانت الكرامة والسيادة عندما دخلت القوات البرية التركية الاراضي العراقية والمتواجدة فيها لحد الان، الى جانب القصف الجوي والمدفعي المستمر ومنذ سنوات على القرى الحدودية .. واقتحام الآلاف من الزوار الايرانيين ابان الزيارة الاربعينية للمعابر الحدودية ؟ .. اين سيادة القانون من وجود العديد من الميليشيات التي تعمل ما يحلو لها « وهذه المجاميع موجودة قبل دخول عصابات داعش الارهابية » وهي تربك عمل القوات والاجهزة الامنية العراقية في داخل العاصمة والمدن الاخرى .. اين حق المواطنة لأبناء المكونات الذين تسرق ممتلكاتهم في وضح النهار ويُخطفون ويُبتزون في مسعى لتفريغ البلاد منهم ، والسلطات عاجزة عن حسم هذا الملف الخطير .

والغريب بعد ثلاثة ايام فقط من انتفاضة الشعب السلمية اصدر عضو مخول من مجلس النواب تقديراته حول الخسائر والاضرار التي تعرض لها مقر البرلمان والتي قدرت مبدئياً بمبلغ (٦٩) مليون دولار !! طبعا في مقدمة ما تعرضت له هي (القنفة) .. بدون أي خجل او احترام لإرادة العراقيين ، طيلة (١٣) عام من الحكم الهزيل والفاشل لم يخرج للعراقيين أي مسؤول يقدر خسائر اموال المواطنين وممتلكاتهم من جراء العمليات الارهابية والعسكرية والعنف المنظم الذي تعرضوا له ، والتي جعلته يحتار في كيفية توفير السكن، ولقمة العيش لأطفاله وعائلته .

والازمات في العراق برزت بسبب عدم وجود شخصية قيادية بإمكانها تسيير امور البلاد بصورة صحيحة ، نتيجة التعقيدات في النصوص الدستورية ، والعمل على الطائفية والاختلافات والتجاذبات الى جانب التقاطعات السياسية ، ناهيك عن ما خلفته الحكومات السابقة من تراكمات في الاخطاء القاتلة في ادارة الدولة، وكان في مقدمتها غض النظر عن الفساد المالي والاداري لكل من كان لديه سلطة ، مما ادى الى نهب المال العام والذي يقدر (١٠٠٠) مليار دولار امريكي ، اشتركت في سرقته وتبذيره كافة الاطراف السياسية وبدون أي استثناء ، مما جعلت العراق في مقدمة الدول الاكثر فساداً وفقراً في العالم .

ايها السادة انتم لستم رجال دولة :
هل تعلمون ان هناك الآلاف من العراقيين يعتاشون على النفايات !! .. وثلاثة ملايين شخص يعيش في العشوائيات ، والمتسولون يملؤون الشوارع والطرقات ، وموضوع تأخير صرف الرواتب ، واستقطاع المبالغ من رواتب الموظفين والمتقاعدين ، وانتشار المخدرات، والاتجار بالبشر ، فضلاً عن ذلك ملف المعتقلين ، والصحة والتعليم والخدمات .. بماذا نذكركم ؟ وهل بقي شيء في العراق لا يحتاج للإصلاح والمعالجة ؟ .. انتم ضيعتم طموح كل العراقيين ، وخذلتم شهداء الحرية والنضال المشرف الذي قاوم نظام صدام الفاشي ، كل عام يقتل ما لا يقل عن خمسة آلاف من ابناء العراق بسبب العنف !! هل وقفتم وفكرتم بكيفية ايقاف هذا النزيف ؟ .. وبسبب نهجكم الطائفي ايها السادة وادارتكم الفاشلة ووعودكم الكاذبة التي اصبحت غير مقبولة من قبل الشعب وقواه الوطنية الصادقة، انتم بلاء على هذا الوطن، ودخول العمال والكادحين والمثقفين على المؤسسة التشريعية رسالة لجميعكم « وزراء وبرلمانيين واحزاب وكتل سياسية » من انكم مرفوضون شعبياً، وسقطت شرعيتكم، لو بقينا نكتب صفحات عن معاناة هذا الشعب فسوف لا تنتهي وفي أي مجال من مجالات الحياة .. حقوق وكرامة كل العراقيين بوجودكم في مهب الريح .

حرية الدين أو المعتقد في العراق بين التطرف والأعتدال ١ - ٢

د . منذر الفضل

يعد موضوع الحق في الحرية الدينية أو المعتقد في العراق من المواضيع الحساسة والحيوية التي لها صلة وطيدة مع حقوق الأنسان وبناء قيم الديمقراطية ، تلك الحقوق التي صار إحترامها الطوعي من الحاكم والمحكوم معيارا لأحترام الدستور والقانون ومقياسا للرقي الحضاري الذي تتسابق اليه الأمم والشعوب من أجل تحقيق الأستقرار والسلام الذي هو قانون الحياة . ومن الطبيعي جدا أن تهدر هذه الحقوق في ظل الأنظمة الأستبدادية القائمة على حكم الحزب الواحد والقائد الأوحد أو الفكر الشمولي المتطرف مثل حكم البعث - صدام في العراق الذي إنتهكت فيه كل الحقوق للبشر بلا إستثناء وارتكبت في ظل هذا النظام الفاشي جرائم خطيرة ضد حقوق الأنسان وبخاصة ضد حرية الديانات و المعتقدات ومن ذلك مثلا ما أصدره ما يسمى بمجلس قيادة الثورة قرارات جائرة توقع عقوبة الأعدام على أتباع المذهب البهائي منذ عام ١٩٧٠ كما جرى تضييق الخناق على حرية ممارسة الشعائر الدينية والمذهبية ووصل الأمر الى حد منع أو مصادرة أو حرق المؤلفات والكتب والمراجع للمذهب الشيعي ومنع إنشاء الكيانات أو التجمعات الدينية والمذهبية كما جرت تصفيات جسدية للمئات من الشخصيات الدينية والمذهبية ووصلت درجة التمييز والاضطهاد الديني والطائفي من خلال إسم المواطن وهي سياسة متطرفة تكشف عن كراهية الأخر سببت الكوارث في العراق , وجميع هذه الجرائم والانتهاكات موثقة لدى منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الانسان والجهات الدولية المختصة .

و هذه الجرائم ارتكبت بدوافع وهمية هي الحفاظ على المصلحة العامة أو حماية النظام العام والتي تعني من بين ما تعنيه مصلحة الحكم والحاكم وسياسته الطائفية وتقييد الحريات الدينية والتضييق على المعتقدات , وبما إن هذه الأنتهاكات هي من جوهر الأنظمة التي تقوم على ممارسة قانون القوة من خلال السلطة التنفيذية لهذا سوف لن نتطرق في هذه السطور الى قضية إهدار حقوق الانسان في ميدان الحق في الحرية الدينية أو المعتقدات في ظل النظام الدكتاتوري السابق الذي ولى الى غير رجعة منذ ٩ نيسان ٢٠٠٣ وإنما سنحصر كلامنا في مجال مفهوم الحرية الدينية وموقف المجتمع الدولي منها طبقا للضمانات الواردة في الوثائق الدولية ومن ثم عن محنة العراقيين بعد تحرير العراق من هذا الحكم الدكتاتوري وما تعرض له العديد من أتباع الديانات والطوائف من إنتهاكات وجرائم خطيرة من الأرهابيين والمتطرفين والمتعصبين وما يجب على الحكومة الفيدرالية الحالية ووسائل الأعلام والمثقفين ومنظمات المجتمع المدني القيام به من أجل ضمان ممارسة هذا الحق الأنساني بحرية كاملة ووفقا للدستور والقانون ومن أهمية تشجيع الحوار وإشاعة روح التسامح .

وبما إنني من المنادين بالحوار بين أتباع الديانات والمذاهب والمعتقدات ومن الداعمين لنشر الوسطية أو الاعتدال فأنني أرى إن قضية الحرية الدينية أو المعتقد هي من الركائز الأساسية للمجتمعات الديمقراطية المنتجة والمستقرة والتي تقوم على أساس التداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الانسان والقانون طواعية من الجميع ، ففي حجب هذه الحرية أو تقييدها أو الافراط في التطرف وإرتكاب جرائم ضد اتباع الديانات والمعتقدات والمذاهب تتولد أجيال تؤمن بالتعصب والكراهية وتنبذ التسامح والحوار وتتبنى التسلط وهو ما يزعزع الأستقرار ويعرقل تطور المجتمع ، ولا يمكن بناء السلام مع وجود الفكر التكفيري والتطرف الديني والمذهبي الذي يجد الظروف المناسبة الآن في العراق بسبب المناهج التعليمية أولا والبطالة التي تضرب بالمجتمع ثانيا وشيوع الفساد المالي والاداري وإنعدام تكافؤ الفرص والخدمات الأساسية للأنسان وغياب العدل والعدالة ، ولأسباب إخرى ...

ولعل أهم ما يسئ للحرية الدينية أو المعتقدات ولحرية التفكير والتعبير إنعدام وجود مفردات ضرورية في المناهج التعليمية في جميع المراحل الدراسية تحترم حق الأختلاف وتشيع الحوار أي المجادلة و الأعتراف بالأخر والتسامح وتنبذ الغلو , إذ ان مراجعة بسيطة الى هذه المناهج تكشف عن حقيقة التربية والتعليم في العراق التي هي إمتداد للمدرسة القومية العربية والأسلامية المتطرفة حيث نجد مثلا في كتب (التربية الاسلامية) مفردات الجهاد والقتال والغزوات والحروب وقيم إلغاء الأخر فضلا عن التكفير والعبادة الأحادية الدين دون أية إشارة للديانات والمعتقدات الاخرى وهو ما يعني تكفير غير المسلم وهذا خطأ كبير , إذ يجب أن تكون هناك ثقافة جديدة تشيع الحوار والتسامح والوسطية والاعتراف بالحرية الدينية أو المعتقد ضمن منهاج جديد للتربية الدينية التي لا تقتصر على الدين الاسلامي فقط وتؤسس للتربية الحديثة البعيدة عن المغالاة لاسيما وأن العراق بلد التعددية الدينية والفكرية والقومية والمذهبية والمعتقدات والمدارس والطرق وفقا لما نص عليه الدستور ، رغم إن البعض من العراقيين العرب المتطرفين ينكر هذه التعددية القومية ويعتبر العراق بلدا عربيا خالصا وهويته عربية .

ومما يتعلق بذلك فأن المناهج الدراسية العراقية وتحديدا مناهج التربية الأسلامية ومناهج التربية الوطنية والتاريخ هي محل دراسات وتحليلات علمية من الباحثين المتخصصين في المعاهد الدولية في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها للتوصل الى معرفة كيفية بناء عقلية الأجيال في العراق وعلى أي طريقة يتم تربيتهم وتدريسهم ، وكيف يثقفون من الحكومات ، ومن أهم هذه المعاهد الدولية المتخصصة بذلك معهد هدسون في واشنطن http://www.hudson.org ومعهد السلام http://www.usip.org/ .

تحديد مفهوم الحرية الدينية :

المقصود بالحرية الدينية أو حرية المعتقد ضمن نطاق الحقوق الأساسية للبشر هي تخلص الأنسان من القيود في أن يعتنق ما يشاء من ديانة أو مذهب أو أفكار دينية أو أن لا يعتنق أي معتقد كان ، ولهذا فأن هذا الموضوع يدخل ضمن إطار الحق في حرية التفكير والتعبير كجزء أساسي من إحترام حق الانسان في بناء منظومته المعنوية وفلسفته في الحياة ، غير إن هذه المسألة قد تكون مصدرا لزعزعة الأمن والأستقرار وربما سببا للحرب الأهلية ، إذ يدور السؤال عن مدى ونطاق هذه الحرية وعن حدودها لكي لا تصطدم بحقوق الآخرين أو تخالف النظام العام والأداب العامة ، كما قد تكون حرية الدين أوالإعتقاد مناخا صحيا للتعايش بين جميع بني البشر والعيش بسلام ضمن إطار القانون حيث تشير تجارب العديد من البلدان المتحضرة مثل بريطانيا والسويد وأمريكا وغيرها الى وجود تعايش بين كل الأديان والمعتقدات دون مشاكل لأنها تخضع للقانون , ففي بريطانيا مثلا تجد أحيانا في الشارع الواحد أكثر من مكان مقدس يمارس فيه أتباع الديانات المختلفة طقوس عباداتهم بحرية كاملة وبسلام وأمان وفقا للقانون دون إصطدام بين هذه الديانات والمعتقدات . ومن الجدير بالذكر إن المناهج الدراسية في السويد

←

تعطي للطالب معلومات مختصرة ومحايدة عن مختلف الديانات والمعتقدات للبشر وعن رموزها الدينية بلا تمييز ولا إنحياز لطرف على آخر وتترك الحرية للشخص في أن يختار الدين أو المعتقد أو أن لايعتقد بشئ .

إن التمييز بين البشر على أساس القومية أو العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو المذهب أو المعتقد جريمة تدخل ضمن نطاق سياسة عدم المساواة بين الناس ، ولهذا لا يجوز مطلقا إقامة التفرقة في الدولة والمجتمع على أي نحو من هذه الأسس لأن هذا الاختلاف لا ينقص من القيمة الأنسانية للانسان ولأن جميع البشر سواسية في الحقوق والواجبات ، ومما يدخل في ذلك إن من حق كل إنسان أن يكون له دين أو معتقد أو أن يتخلى عن ديانته ويبدلها أو أن لا يعتقد بدين ولا بمعتقد شرط أن يحترم معتقدات الأخر مادامت مكفولة دستوريا وقانونيا وإنسانيا ، كما أن تكفير الآخر بسبب إختلاف الدين أو المعتقد أو بسبب عدم الأعتقاد هو جريمة تترتب عليها المسؤولية القانونية لأن هذا التكفير ينتهك الحقوق , ومصدر التكفير هذا يعود للتطرف وسببه التعصب أو الأنغلاق ولهذا فأن الأعمال التكفيرية هي جرائم عمدية يستحق فاعلها العقاب .

والسؤال المطروح هو ما الذي تشمله حرية الدين والمعتقد من مضمون ؟

للجواب على هذا السؤال نقول بأختصار إن المقصود بذلك هو أن يكون لكل إنسان حق في بناء منظومته الروحية وحق في ممارسة شعائره وطقوسه دون قيود ولا تدخل من أحد وأن يزور أماكن عبادته أو ديانته ويلتقي مع غيره بلا رقابة ، وأن يكون للأنسان حق التجمع وحق الأنضمام في جمعيات وفي أنشاء هذه الكيانات وطباعة المطبوعات والكتب والنشريات ، بشرط عدم الأساءة لطرف أو تجريح لأي دين أو معتقد أو السخرية من الشعائر الدينية أو التشويش عليها أو التحريض ضد الأخر أو إشعال الفتن ، وله الحق في التمتع بعطلة لها طابع ديني كالأعياد والمناسبات الدينية أو التي لها صلة بالمعتقد أو المذهب، وكمثال نقول إن في العديد من البلدان يؤمن البعض من مواطنيها بعقيدة ترفض العنف وتمتنع عن حمل السلاح عند إداء الخدمة العسكرية مما يوجب إحترام ذلك وعدم جواز إجبار هذا المواطن على حمل البندقية أو المسدس حتى ولو كان واجبه الوظيفي يوجب عليه حمل السلاح وهذا ما يسمى بـ ((الاعتراض الضميري على الخدمة العسكرية)) .

كما نشير الى موقف الإعلان العالمي لحقوق الأنسان بأعتباره وثيقة قانونية ومعنوية ذات صبغة دولية تحترم نصوصها الدول التي وقعت عليها وأرتضت بها ، حيث جاء فيه مبدأ المساواة بين البشر وحق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في الأعلان دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الدين أو اللغة أو غير ذلك (المادة ٢) , ونصت المادة ١٨ بكل وضوح على مايلي : ((لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته ، وحرية الإعراب عنها بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ، ومراعاتها، سواء أكان ذلك سرا أم مع الجماعة)) ، ومما يتعلق بذلك ما نصت عليه المادة ٢٠ أيضا في إن لكل شخص الحق في حرية الأشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية , كما إن حق الحرية الدينية أو المعتقد نصت عليها أيضا الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الأقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ , وجاء في المادة ٢٠ من الأتفاقية الدولية بشان الحقوق المدنية والسياسية على تحريم أية دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية من شأنها تشكل تحريضا على التمييز أو المعاداة أو العنف .

وطبقا الى إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز على أساس الدين أو المعتقد الصادر في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، أعلنت الجمعية العامة أنها تضع في اعتبارها أنه من الضروري تعزيز التفاهم والتسامح والأحترام في المسائل المتعلقة بحرية الدين أو المعتقد ، وأنها قد حزمت أمرها على إتخاذ جميع التدابير الضرورية للقضاء قضاء سريعاً على مثل هذا التعصب بكل أشكاله ومظاهره، ولمنع ومكافحة التمييز على أساس الدين أو المعتقد .

ونستطيع أن نلخص بعض أهم بنود الأعلان على النحو التالي :

اولا- ضمان الحرية الدينية لكل انسان وحق ممارسة الشعائر حسب القانون .

ثانيا – منع التمييز على اساس الدين أو المعتقد لأن هذا التمييز يشكل إهانة للكرامة الإنسانية وإنكاراً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكا لحقوق الانسان .

ثالثا – مسؤولية العائلة في تربية الأولاد بعيدا عن التطرف والتعصب ومنح الأولاد حرية التفكير والتعبير دون إكراه .

رابعا - تكفل التشريعات المحلية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان على نحو يمكن كل فرد من التمتع بها ومنها الحرية الدينية للانسان وحرية الاعتقاد أو عدم الاعتقاد .

خامسا - عدم جواز تلقي الأشخاص لتعليمات أو لتعليم ديني أو مذهبي أو معتقد يتنافى مع القيم الروحية للشخص وعدم جواز فرض قسم يخالف دين الأنسان .

موقف اللجنة الأمريكية لحرية الأديان الدولية :

تعتبر هذه اللجنة من الوكالات الفيدرالية المستقلة أسسها الكونغرس الامريكي عام ١٩٩٨ لرفد الحكومة الأمريكية بالمشورة حول أفضل السبل لتحسين حق حرية الفكر والوجدان والدين أو المعتقد المعترف به دوليا كجزء من السياسة الأمريكية للترويج لثقافة حقوق الانسان حول العالم دون أن تكون معنية بحماية أو دعم أي دين أو معتقد ، وإن الدراسات التي أنجزتها هذه اللجنة عن اوضاع الحرية الدينية أو المعتقد في البلدان الاسلامية وبخاصة في العراق تشير الى وجود انتهاكات لحقوق الانسان في العراق وفي بلدان اسلامية اخرى وهو ما يتناقض مع الوثائق الدولية التي تنص على ضرورة حماية هذا الحق في الحرية الدينية والأبتعاد عن سياسة التمييز والأضطهاد الديني .

وقد زرت هذه اللجنة في تشرين الاول من عام ٢٠٠٥ والتقيت بالمسؤولين والعاملين فيها ومنهم السيد Robert C. Blitt في واشنطن وقد دار حوار مفصل حول الحرية الدينية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والقيود المفروضة والأضطهاد الذي يتعرض له أتباع الديانات الأخرى من غير المسلمين وحملة الاغتيالات والتصفيات الجسدية ضد شخصيات دينية أيضا وهو ما يؤثر سلبا على التعايش والاستقرار والسلم الأهلي , وقد تبين لي أن لدى اللجنة معلومات تفصيلية حول هذا الشأن ، ثم جرى الحديث عن الأوضاع في كوردستان العراق فأوضحت بأن الحرية الدينية متوفرة هناك وإن مئات العوائل من المسيحيين والصابئة المندائية والأيزيدية وحتى من المسلمين قد وجدوا ملاذا آمنا لهم في كوردستان ، علما إن الأيزيديين قد تعرضوا مؤخرا الى جرائم بشعة تعد من جرائم الابادة من قبل الارهابيين في مناطقهم مثل سنجار التي هي حاليا خارج حدود إقليم كوردستان ومشمولة باحكام المادة ١٤٠ من الدستور العراقي .

ومن الجدير بالذكر أن احدى دراسات هذه اللجنة والمتعلقة بالفصل بين الدين والدولة والحريات الدينية اشارت الى أن عدد الدول التي يسود فيها الأسلام هي ٤٤ دولة وبعضها من الدول العلمانية التي لا تسمح للدين التدخل بشؤون الدولة ولا بالسياسة والبعض الأخر لم يفصح عن إن الأسلام دين الدولة الرسمي بينما تتبنى ١٥ دولة منها القانون الاسلامي كمصدر للتشريع ومنها العراق .

ومن المفارقات أن يكون أكثر من نصف المسلمين في العالم يعيشون في بلدان غير اسلامية يتمتعون بحق الحرية الدينية بينما لا يتمتع بمثل هذه الحرية أتباع الديانات الاخرى من غير المسلمين في كثير من البلدان الاسلامية .

العراق بين ثقافتين متناقضتين .. ما السبيل إلى البديل ؟

د. تيسير عبدالجبار الآلوسي

أكتب في ضوء ما يجري من دفع نحو ذرى الاحتراب المفتعل كعادة سياسة الطائفيين الذين يتحكمون اليوم ، إشارة إلى احتراب لا يتوجه بآلامه إلا ضد قوى الشعب الحية ومكوناته .. وفصول الكارثة تجري في اتجاهين : تعزيز للميليشيات استعدادا لحروب دموية أبشع طائفيا طبعا على حساب الدولة العراقية (الفديرالية) واتجاه الجرائم الاقتصادية التي تهمل الاستثمار وتحريك عجلة الاقتصاد وتعتمد توسيع ظاهرة الفقر لاستغلال الناس ولمحاولة شراء الذمم ولا نهاية في هذا ، سوى الانهيار والوقوع بين براثن متاريس الحرب التي يستعدون لها ، فاللحظة التالية ستكون لا تأخير دفع أرزاق الناس بل حرمانهم الكلي بسبب الإفلاس ومن ثمّ التوجه للفوضى وطرف يأكل الآخر ...

هذه قراءة عجلى في المجريات ، عبر مقارنة بين نموذجين اقتصاسياسيين واتجاههما لعل هذي القراءة تكون بذرة تنبيه لجميع الأطراف كي تفرض اعتماد سياسة بنائية استثمارية لا تشغيلية استهلاكية مرضية ولتشرع في التحضير لمواجهة المخطط المرضي البائس ووقف مفرداته التي تقدمت بنيرانها كثيراً وهي تلتهمنا جميعاً وكافة .

وعسانا نوصل الصوت ونتعرف إلى البديل الأنجح الذي ينقذنا .

أنْ يكونَ بيتُك من ثمارِ جهودِك، يجعلهُ أكثر جمالاً وبهاءً ، ويدفعك نحو التمسك به ، دفاعاً عما أنجزتَ ، ولمن يريد أن يتسع في الموضوع ليتحدث عن وطن وشعب ، يمكنه أن ينظر أولاً حواليه، ليرى كيف باتت الدول والشعوب، بحراك متنام من أجل تعزيز قدرات الإنتاج وتتويجه باستقلالية القرار وأخذ موضعه في عالمنا .

وفي نظرةٍ عجلى ، نلاحظ كيف دخلت الصين اليوم بواحدة من البوابات التي دخلتها لتوكيد وجودها البنيوي الاقتصاسياسي ، إذ شكّلت قيادة لرسم أسعار الذهب والفضة بعد أن كان الأمر مقصوراً على الكتل الاقتصادية الغربية (اليورو والدولار ومعها الين الياباني) بالإشارة إلى مصدر قرار التسعير في لندن تحديداً طوال الزمن المنصرم .

اليوم أخذت الصين قرارها في ضوء كونها من أكبر المنتجين والمستهلكين لهاتين الثروتين ، اللتين تشكلان دعامة العملة ومن ثمّ الاقتصاد وديمومة الاستقرار والحياة الكريمة للصيني، طبعاً عبر أمرين هما: قرار وطني بإرادة مستقلة، وجهود تدوير العجلة الاقتصادية برؤى استراتيجية بنيوية لا تتوقف عن الدوران ، بفضل صواب التخطيط والتنفيذ وبفضل التقدم بجهود إنتاج لقمة العيش للجيل الحالي وللأجيال القابلة ...

في العراق العملة متدهورة ومعها انكسار بثلاثة أصفار وعلامات سوء مرضية أخرى ، والقضية ، مبدئياً ، ليست عصيةعلى العلاج بوجود ثروة معدنية هي الذهب الأسود ومعه انتباهة إلى ما يُحرق يوميا منذ عقود من ثروة أخرى هي الغاز فضلا عن البيئة وما فيها من أشكال وفرص إنتاج الطاقة البديلة من رياح ومياه وشمس ... وإذا تجاوزنا مؤقتاً موضوع استثمار الطاقات أو الثروات التي نحرقها أو نهملها فإنّ النفط قد جاء بثروات مهولة ويمكن أن يأتي بأخرى على المدى الزمني المنظور ولكنه طبعاً المحدود بنهاية بعينها .

حسناً، ما الفرق بين الصين التي تمتلك ثروتين طبيعية وأخرى من صنع الصيني نفسه وكيف يجري تنميتها وبين العراق بما يمتلك من ثروات تكفي أجيالا فيه ، في وقت لا يجد العراقي منها ما يفيه شرور الفقر والعازة وبلاء تفاصيل اليوم العادي !؟

الصين ببساطة ((تستثمر)) ما تملك من ثروات لدعم قيمة عملتها ثم لدعم دوران عجلة الإنتاج .. فتأكل مما تنتج ، على الرغم من أنّ الصين تمثل بعدد سكانها حوالي ثلث سكان الكوكب ، ولو عاشوا بالثقافة الاستهلاكية وخططها الجارية في العراق لهددوا العالم بمجاعتهم ولغزوه ليلتهموه لقمة عيش فقط!! تلك هي الصين ...

أما العراق ، فإنّ مردود النفط العراقي لن يستطيع معالجة قيمة العملة العراقية المنهارة بأصفارها بسبب توالد متكرر لفلسفة استهلاكية تقوم على صرف الوارد على (التشغيل بلا إنتاج) فيما يجري تسريب ما يخصص للاستثمار نحو جيوب اللصوص الكبار من المفسدين ونظام الفساد ...

إنّ تلك الخطط الرعناء التي تقوم على عبثية لعبة تعطيل البؤر الإنتاجية ، صناعية وزراعية ، مع وقف التعليم وتخريبه وتعطيل طاقات العمل والأيادي العاملة وإرسالها إلى أرصفة البطالة ومن ثمّ التوجه لشراء ذمم بعضها بتشغيل وظيفي سلبي غير منتج ! إنّ تلك الخطط تعني التحضير لتفكيك البلاد لا بشكل كانتونات وأقاليم تنطلق لخدمة أبنائها بل تقسيمها بين متاريس متقاتلة تأكل بعضها بعضاً ...

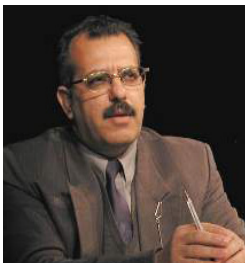

وبالمناسبة منظومة الدولة هي منظومة فساد مافيوي مستحكم المرض مستعصي الإصلاح بمعناه الترقيعي وباستبدالات الوجوه ، إنّها منظومة تعتاش اليوم على نهب ما يرد وتمشية تفاصيل اليوم على كاهل الدجل السياسي ، وكالعادة هناك انشغال في الصراعات المدفوعة (الآن) نحو ذراها بعد أن افتضحت كل تلك الأزمات الجزئية المختلقة ، وما بقي سوى ما يجري من محاولات ترحيل الأمور ورميها من جهة على نزعة الأقلمة ومتاريسها مثلا على إقليم كوردستان وتحميلها مسؤولية أزمات بغداد وخططها المرضية العرجاء ومن جهة أخرى على الإرهاب طبعا هنا بأحد متاريسه أي الإرهاب الداعشي وما يقتضيه من معركة استعادة بنى الدولة التي تزعم قوى الطائفية أنها صاحبة مشروع بنائها فيما لم تقدم أبسط خدمة حتى لمن ادعت تمثيله بكل مزاعمها وادعاءاتها التضليلية ..

والآن لنقرأ مزيدا من التحليل المبني على مقارنة موجزة مختزلة في ظاهرة اقتصادية ، لنفضح الدجل السياسي وقد اقترب بالأبرياء من الكوارث الأخيرة للإسفار الأقبح عن استعبادهم لزمن آخر من قرون الظلام :

فأما محاربة الإرهاب فمبدئياً الغاية منه استعادة مؤسسات الدولة في الأرض المستباحة التي سلمها قادة الطائفية أنفسهم للإرهابيين! ولكن، هل يمكن استعادة سلطة الدولة بقوات تتعارض وبناء الدولة التي أشرنا إليها للتو؟ أي هل يمكن استعادة مؤسسات الدولة بقوى ميليشياوية لا تخضع للدولة وقوانينها وانضباطها ؟ أم أنّ بقاء الميليشيات لن يفعل أكثر من تداول الأمور بينها وستبقى اللعبة القائمة على اصطناع بعبع الاحتراب الطائفي وإعادة إنتاج حروبه العبثية بأشكال مستدامة لمزيد من مشاغلة الأبرياء واستغلالهم !!؟

إنّ المنطق والعقل يقولان : إنّ استعادة السلطة تأتي بقوات نظامية تخضع لسلطة الدولة ولمبادئ وطنية ولإدارة اختارها الشعب بقصد إدامة مسيرة بناء مؤسسات الدولة المدنية المنتجة .. بينما ما نراه إن تلك الإدارة (الحكومية) التي وصلت بالتستر والتضليل (الطائفي) إلى قيادة الدولة ، لم تفعل سوى مزيد التستر والتغطية على دعم تشكيلات ميليشياوية مازالت تتوالد وتتكاثر بطريقة جنونية تعصف بالحياة والاستقرار والسلم الأهلي وتطحن يومياً مزيداً من الأبرياء الذين أخضعتهم لمآربها والذين يقعون ضحاياها ، فهل ذلكم هو طريق الانتصار على الإرهاب واستعادة سلطة الدولة!؟ أم أنه تهيئة لتفتيت الدولة ووضعها بيد من ينتصر من أجنحة الحرب الطائفية !!؟

قطعاً ، لا لن يكون انتصار الميليشيات طريقا للاستقرار والسلم الأهلي وبناء الدولة المدنية ومؤسساتها كما يتطلع الشعب .. الطريق الصائب يكمن في أن تعود الحكومة لتعزيز البنى المؤسسية للدولة في مجالات الأمن والجيش والشرطة والأنشطة الاستخبارية الوطنية السليمة، وإخضاع تشكيلات المتطوعين لقوانين الدولة ولهذه المؤسسات الوطنية وليس تسليمهم جيش المتطوعين لقادة الميليشيات والحرب الطائفية.

وإلا فكيف تبرر القيادة ببغداد ما تختلقه الميليشيات من صدامات مع قوات البيشمركة لتشاغلها عن المعركة الحقيقية مع الإرهاب ولتفتعل ضجة وغباراً للتعمية ، أليس ذلك هو ما نشير إليه من خدمة خطابها التضليلي الجاري؟؟ وكيف تبرر القيادة الرسمية جرائم ضد الإنسانية المرتكبة بحق أبناء العراق في عدد من المحافظات مثلما الأنبار وديالى وصلاح الدين وغيرها، من دون أن تستطيع حمايتهم ولا حتى الوصول إليهم ببعض الحالات ؟ .

وللتذكير بهذا الخصوص ، فالقضية ما عادت قضية عناصر فردية

١٠ ←

متمـردة ولا (بعـض) ميليشـيات وقحـة بمعنـى وجـود ميليشـيات غـير وقحـة! مثلـما يريـد بعضهـم إقناعنـا أو بصيغـة أدق تضليلنـا مجـدداً .. بـل باتـت القضيـة تتسـع لا لتبقـى خروقـات محـدودة ، كـما كان يـروّج للأمـر وإنمـا بشـمول الحـراك الإجرامـي بشـكل واضـح لـكل تركيبـة تلـك الميليشـيات الموجـودة بـكل أطرافهـا ومـا تتحـرك بـه ! ذلـك أنّ فلسـفة وجـود الميليشـيا تتقاطـع وتتناقـض مـع الاسـتقرار والسـلام الاجتماعـي ومـع إمـكان بنـاء مؤسسـات الدولـة وإطـلاق عجلـة الإنتـاج ! فهـي مجـرد وجـود لحـرب دائمـة مسـتمرة وبدقـة لجرائـم وجرائـم انتقـام مضـادة بـين أجنحـة مهيـأة لتلـك التركيبيـة الخارجـة عـن سـلطة الدولـة والداخلـة بسـلطة قـادة المافيـا والقتـل والفسـاد ....

ولنتوقـف عنـد هـذا بشـأن المعركـة مـع الإرهـاب ومـا تتطلبـه مـن اسـتراتيجيات وبأيـة أدوات نخـوض تلـك المعركـة ، لننتقـل إلى معالجـة موضـوع الخطـط البنائيـة وخطـاب تحميـل المسـؤوليات بتنوعاتهـا ، وفي هـذا نقـول : لم يكـن يومـاً يوجـد بـين العراقيـين (أهبـل) يصـدق أنّ أميـاً جاهـلا لمجـرد أنـه ارتـدى العمامـة والجلبـاب (الديني) سـيمكنه وضـع خطـط البنـاء وإدارة مؤسسـات الدولـة والتقـدم نحـو تحريـك عجلـة الإنتـاج. والعراقيـون حتـى في حـدود الشـأن الديني القيمـي ليسـوا بحاجـة للمزيفـين كي يدلّـوا أحـدا منهـم إلى الديـن وإلى الأخـلاق .. كـما أنـه بـين العراقيـين رجـال ديـن شرفـاء أنقيـاء يعرفهـم العراقيـون؛ مثلـما هـم شـعب يعـرف القيـم ويعـرف حقـه في الاعتقـاد وحريتـه في إدارة مشـاعره الدينيـة بصحيحهـا وليـس بمزيفهـا ومختلقهـا مـن ألاعيـب الطائفيـين السياسـيين ودجـالي الجهـل المزيفـين ممـن جـاء اليـوم ليتحكـم بالمسـارين الديني والحيـاتي بمنـج وبرامـج لم تقـدم للنـاس سـوى الزقـوم وكـوارث بـلا منتهـى .

إذن فالشـعب ليـس منشـغلا بمـن يعرِّفـه بدينـه وبطقوسـه الروحيـة ومـا يُثـار بينـه مـن احتفـالات طقسـية تعطـل أغلـب أيامـه وتطغـى عليـه بمفـردات تسـتلبه توجيـه طاقاتـه ولكـن الشـعب العراقـي منشـغل بكيفيـة بنـاء الحيـاة وبيتـه الوطنـي ، وهـذا لـن يـاتي بتسـليط رجـل الديـن المزيـف الـذي هـو ليـس سـوى رجـل سياسـة زمـن الصدفـة والجريمـة المافيويـة بينـما الصحيـح يكمـن بـأن يضـع العقـل العلمـي حيـث مواضـع العمـل المنتـج لإدارة عجلـة الاقتصـاد وخلـق مسـيرة بنيويـة مثمـرة يـأكل مـن ثمـار جهـوده ويدافـع عـن ثرواتـه التـي ينتجهـا ، باسـتثمار إيجابي منتـج مثمـر لمـا يمتلكـه مـن خيـرات في باطـن أرضـه وعـلى سـطحها .

وهكـذا فالشـعب يـدرك ، سياسـياً ، هويتـه الإنسـانية القائمـة عـلى غنـى تنوعـه القومـي الديني وعـلى مبـدأ احـترام الآخـر وتحقيـق العـدل والمسـاواة والشراكـة في البيـت العراقـي عـلى أسـاس بنـاء العـراق الجديـد عراقـاً (كونفديراليـاً لامركزيـاً) يلبـي تطلعـات جناحيـه ويُنهـي عبثيـة رمـي مشـكلات يصطنعهـا ساسـة (المركـز) و (المركزيـة) عـلى كاهـل أحـد أجنحـة البـلاد ومكونـات الشـعب .. فالقضيـة باتـت اليـوم مفضوحـة وعـلى حافـة خيـار بـين الاسـتجابة لوحـدة تحـترم الشراكـة والتنـوع أو البحـث عـن بدائـل تتحـرر مـن محـاولات إعـادة المركزيـة التـي تنهـب بوحشـية وتسـتغل بـروح الإجـرام الـذي يجـتر الشـوفينية ، فيـما تلقـي عـلى كواهـل الشـعب بمكوناتـه نتائـج تخريبهـا ...

أيتها السيدات ، أيها السادة

إن القضيـة في البـلاد تتطلـب جهـداً لاسـتعادة وضـع الكفـاءة والنزاهة في سـدة المسـؤولية وبنـاء عـلى شراكـة حقيقيـة ناجـزة بمعانيهـا وباتجـاه نحـو تفعيـل بنـاء مؤسسـات الدولـة بوصفهـا الأحـدث والأنجـع وطنيـاً إنسـانيا وبانتمائهـا لعصرنـا لا لمنطـق يجترونـه مـن فلسـفة الكهـوف المعتمـة وأفـكار الظـلام والجهـل والتخلـف ...

قضيتنـا ، تتجسـد في انطلاقـة نوعيـة مختلفـة لا تقـف عنـد أعتـاب اللصوصيـة واسـتراتيجيتها الكامنـة في تعطيـل مسـيرة الإنتـاج وعجلـة الاقتصـاد. ركـزوا عـلى ثقافـة إنتـاج الخـيرات مـن زراعـة وصناعـة ودفـاع عـن الـثروة التـي تعيـد قـوة العملـة بوصفهـا رمـزاً مـن الرموزالسـيادية للبـلاد ولقوتهاوهـي رمـز مكـين لتحريـر العبـاد ..

وبخلافـه سـتبقى فلسـفة القطيـع يسـاق بعصـا مافيويـة أو هـراوة ميليشـياوية ونبقـى فريـق بحمايـة بلطجـة جهـة وآخـر ببلطجـة ذاك وجميـع فرقنـا مسـتعبدة مدفوعـة إلى أتـون حـروب الطائفيـة ومطامعها.!!

فهلا أدركنا المجريات ؟ وهلا توجهنا للبديل ؟

لقـد حـان وقـت أن تراجعـوا أنفسـكم وتقولـوا كفـى بـل يبـدو أن الوقـت قـد أزف أو قـاب قوسـين أو أدنى مـن لحظـة سـيحترق الأخـضر بسـعر اليابـس وحينهـا لا مجـال لعـودة ولات سـاعة منـدم !!! .

لا للتدخل الامريكي في العراق .... لا لتدخل دول الجوار في العراق ...

د. غالب العاني*

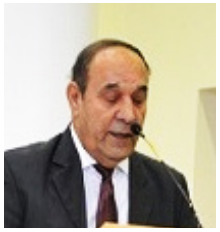

اكـد السـفير الامريـكي لـدى العـراق ابـان زيارتـه ولقائـه للسـيد اياد عـلاوي في مقـره ويحضـور السـيدة ميسـون الدملوجـي . .

بـان لديـه تعليـمات مـن الرئيـس اوبامـا بـضرورة بقـاء الرئاسـات الثـلاث الحاليـة ودعمهـا ، والا سـترفع المسـاعدات العسـكرية واللوجسـتية مـن قبـل الحكومـة الامريكيـة عـن العـراق .

هـذا هـو وجـه امريكيـا الحقيقـي التـي احتلـت العـراق مـع شريكتهـا بريطانيـا في 9 / 4 / 2003 وكرسـت المحاصصـات الطائفيـة / الاثنيـة / العشـائرية المقيتـة كمنهـج سـياسي في حكـم العـراق , مـما وضـع القاعـدة الماديـة والـضروف المناسـبة لارضيـة الفسـاد المـالي والاداري كحاضنـة اساسـية وممولـة للارهـاب والقاعـدة وداعـش ، واسـس لـكل مـبررات التصـدع والتخلـف والتناحـر والصراعـات المدهبيـة والعشـائرية والقوميـة وانتشـار الجريمـة المنظمـة والخطـف والقتـل عـلى الهويـة وانتشـار اسـتعمال المخـدرات وتفـشي الفسـاد في كل مرافـق الحيـاة .

ان مـشروع سياسـة المحاصصـات هـذه الـذي يمثـل تحالـف شـيعة السـلطة وسـنة السـلطة وكـرد السـلطة ، بقيـادة مـن يدعـون انفسـهم ممثـلي الطائفـة الشـيعية / حـزب الدعـوة ، المجلـس الاعـلى ، التيـار الصـدري ، حـزب الفضيلـة ، بـدر ، وعـشرات المليشـيات التابعـة لهـم/ بتحالفهـم الهـش مـع مايدعـون انفسـهم ممثـلي الطائفـة السـنية وكذلـك مايدعـون انفسـهم ممثـلي الشـعب الكـردي ، هـذا التحالـف المصلحـي الردبـئ الـدي فشـل فشـلا دريعـا وشـاملا عـلى كل المسـتويات الاقتصاديـة والامنيـة والسياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة والخدميـة والبيئيـة وقـاد العـراق وشـعبه ـ ومايـزال ـ الى مجمـل مـن الكـوارث المتعاقبـة وادخلـه في ازمـات داخليـة وخارجيـة مابرحـت تهـدد وحـدة العـراق وشـعبه وتزيـد مـن تمـزق نسـيجه الاجتماعـي والثقـافي .

ان الشـعب العراقـي يعيـش الان اكـبر واخطـر ازمـة اقتصاديـة واجتماعيـة وانسـانية وحضاريـة في تأريخـه المعـاصر ..

فـمادا تريـد امريكيـا ومـادا يريـد رئيسـها ودول الجـوار اكـثر واعمـق مـن المسـتنقع الاسـن والمأسـاة التـي التـي يعيشـها الشـعب العراقـي بـكل قومياتـه واديانـه وطوائفـه منـد حـوالي عقـد ونصـف مـن السـنين الضائعـة ان بقـاء الرئاسـات الثـلاث التـي تعكـس وترمـز للمحاصصـات الطائفيـة والاثنيـة ـ سـيئة الصيـت ـ وبقـاء القضـاء المسـيس الـدي خـان العهـد عـلى وضعهـا الراهـن يعنـي بقـاء المأسـاة وتفاقمهـا واسـتمرارها ، يعنـي بقـاء الفاسـدين والمفسـدين والمجرمـين وحواضنهـم وانصارهـم .

فهل هدا ماتريده يا اوباما ؟

ان الحـراك الشـعبي والتظاهـرات السـلمية لعمـوم الشـعب العراقـي المطالبـة بالاصـلاح الجـدري الـدي يعتـبر اقـرار مبـدأ المواطنـة الحقـة هـو الهـدف الرئيـسي والعامـل الحاسـم للخـروج مـن هـده الازمـات القاتلة.عـن طريـق بنـاء صرح الدولةالمدنيـة ـ الديمقراطيـة ـ الوطنيـة ، التـي تعتمـد مبـدأ ، الديـن للـه والوطـن للجميـع ، وتسـتمد قوتهـا مـن الشـعب العراقـي المناضـل مـن اجـل اقـرار وصيانـة حقـوق الانسـان وحقـوق القوميـات المتاخيـة السـاعية للحفـاظ عـلى الوحـدة الوطنيـة وتحقيـق المسـاواة والعدالـة الاجتماعيـة ...

* أمين عام منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان في العراق / المانيا

الإعتقالات في الحلة تزيد في إنتهاكات حق التعبير عن الرأي

خلال الاشهر الثمان الاخيرة وبالاخص الايام الخمس الماضية كان للمواطنين نشاطات متنوعة تعبيرا عن معاناتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية التي اصبحت انعكاسا لما وصلت اليه الاوضاع السياسية المتأزمة ومآلاتها في العراق فقد خرجت الجموع تتظاهر وتعتصم وتكتب وتعبر بكل الاساليب المتاحة لها لترسم مؤشرات الاسباب الحقيقية للازمة وتجلياتها على مجموع المجتمع ، كذلك لتبين طرق الخلاص سياسيا واقتصاديا .

وقد كانت عملية الاحتجاجات التي تواصلت في بغداد ومحافظات عديدة ، قد مارست حقها في التعبير عن رأيها في الشأن العام وهو من صلب معاناتها اليومية ، في اطار المادة ٣٨ من الدستور العراقي وكان للقوى الامنية التي تقاتل في جبهات المجابهة مع)) الدولة الاسلامية – داعش ((موقف ايجابي بعمومه مع المحتجين والمعتصمين في بغداد وبعض المحافظات .

غير ان التظاهرات او الاعتصامات التي حدثت اليومين الماضيين في مدينة الحلة قد اسفرت عن اعتقال ٢٢ شابا من المتظاهرين وحتى من غير المنتظاهرين من الذين كانوا متواجدين في المكان امام مقر المحافظة التي تم الاعتقال عندها ، وتم اطلاق سراح اربعة منهم ، ان ما حدث في مدينة الحلة ليست المرة الاولى فهنالك ممارسات عنفية قامت بها الاجهزة الامنية لمرات سابقة ضد المتظاهرين او المعتصمين هناك.

ان الاحداث التي وردت الينا تشير الى المؤشرات التالية :-

١ - ان الاعتقالات لم تتم فقط على المتظاهرين والذين يمارسون حقهم في التعبير عن آرائهم بل طالت المارين في المكان .

٢ - ان بعض المعتقلين وهم ٤ قد تم اطلاق سراحهم دون الاخرين ودون طلب تقديم كفالة ، وكان المفترض ان يطلق سراح الجميع دون كفالة .

٣ - ان بعض المعتقلين قصر وتقل اعمارهم عن ١٨ عاما .

٤ - هنالك زعم ان الاعتقال جرى من قبل قوات رسمية لكن بعضهم ملثمون .

٥ - ان هنالك ممارسة عنف ووجود اصابات ظاهرة على وجوه بعض المعتقلين .

٦ - ان بعض اجهزة الهواتف قد تم انتزاعها منهملذلك ندعو احتراما لحق التظاهر وحرية التعبير عن الرأي الى :-

أ - اطلاق سراح المعتقلين فورا حيث ان موضوع التهمة تتعلق بممارسة حق حرية التعبير .

ب - التحقيق الفوري عن اسباب الاصابات التي ظهرت على وجوه بعض المعتقلين ومحاسبة المعتدي

ج - الغاء كافة التهم التي يمكن ان تنسب اليهم حيث ان تجمعهم لاسباب سياسية تندرج في باب حرية التعبير عن الراي وهو ما يمارسه الشعب العراقي في كافة المحافظات .

ت - الحذر من فرض التوقيع عل ورقة تسمى وثيقة التعهد بعدم التظاهر ،، وهي باطلة في كل الاحوال قانونا .

احترام حق حرية التعبير عن الراي حق انساني .

٤ / ٥ / ٢٠١٦ جمعية المواطنة لحقوق الإنسان

صرح نائب رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية محمود الطائي بما يلي :

إننا في الوقت الذي نحيي وندعم مطالب المتظاهرين والمعتصمين في بغداد والمحافظات بالإصلاح ومحاربة الفساد كونها احدى المظاهر الدستورية للشعب العراقي الى جانب كونها حق من حقوق حرية التعبير .

الا انّ الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة تتابع، في نفس الوقت ، وبقلق بالغ الظواهر السيئة التي شابت هذه التظاهرات السلمية كنصب اعواد المشانق في ساحة التحرير بالعاصمة بغداد !! وهي إشارة « تدعو الى الانتقام والعنف « سبق ان مارسته الانظمة الديكتاتورية ضد الاحرار من ابناء الشعب العراقي ، خاصة النظام الشّمولي البوليسي البائد .

انّها وسيلة المغرضين من اجل اضعاف مطالب الجماهير في القضاء على الفساد والمحاصصة ، والقيام بالإصلاح، والنهوض بالوطن من جديد .

وان الجمعية العراقية في الوقت الذي ترفض فيه مثل هذه التداعيات التي ترمز الى سياسة السحل والثأر والرعب للنيل من كرامة وإنسانية المتظاهرين المخلصين .. ندعو الحكومة الى تنفيذ مطالب الشعب ومعالجة كافة الاخطاء التي مرت على الدولة منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الان ، وتقديم الفاسدين وسراق المال العام من كبار المسؤولين الى العدالة ، لإسقاط الحجج والذرائع ، كطريق اسلم لتحقيق مطالب الشعب العراقي الذي لازال يعاني من العنف والارهاب والفوضى .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية تشارك في سمينار حول المرأة

- تفعيل القوانين لضمان حماية المرأة وصيانة حقوقها .

- دعم واسناد حقوق المرأة ، ومساعدتها في التصدي للأساليب والممارسات المتخلفة والمتطرفة .

جمعية نساء ضد العنف / الاردن بالتعاون مع منظمة تمكين المرأة/ اربيل نظمتا سمينارا ً موسع في قاعة سعد عبد الله في مدينة اربيل بمشاركة رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة حميد مراد الى جانب نخبة من الناشطين في المنظمات المدنية من العراق واقليم كوردستان والاردن وتونس والمغرب .

وتضمن البرنامج جلستين صباحية واخرى بعد الظهر القيت خلالها عدد من المحاضرات القيمة، كانت في مقدمتها « دور الاسرة في التصدي والوقاية من العنف والتطرف - ودور الاعلام في مواجهة العنف والتطرف ومواقع التواصل الاجتماعي الالكتروني - ودور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة العنف - ودور التشريعات والقوانين والمعاهدات الدولية في الحد من التطرف - ودور التربية والتعليم في التصدي لظاهرة العنف والتطرف - والاستراتيجية المهنية لمعالجة العنف والتخلص من ظاهرة تجنيد الاطفال من قبل داعش» .

وجرت مداخلات ومناقشات مستفيضة من قبل المشاركين حول ما تم عرضه من اوراق قبل المحاضرين .. ودعا رئيس الجمعية في مداخلة له الى تفعيل القوانين لضمان حماية المرأة وصيانة حقوقها .

كما عرضت ادارة المنظمتين اكثر من فيلم حول جرائم العنف والارهاب التي تعرضت لها المرأة من قبل العناصر الارهابية، والخارجين عن القانون ، والتقاليد المجتمعية .

وفي الختام تم مناقشة المقترحات والتوصيات التي خرج بها المشاركون في دعم واسناد حقوق المرأة، ومساعدتها في التصدي للأساليب والممارسات المتخلفة والمتطرفة، لكونها الوحدة الاساسية في بناء الاسرة والمجتمع .

بيان لجنة الدفاع عن حقوق الانسان / أستراليا
دعماً للاجئين العراقيين

في الوقت الذي نثمن دور الحكومة الأسترالية بالوفاء بالتزاماتها الدولية كعضو موقع على اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للامم المتحدةفي ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، اللذان أكدا مبدأ تمتع جميع البشر دون تمييز بالحقوق والحريات الأساسية ، إلا أننا لمسنا أن شعورا باليأس يتملكالعراقيين من طالبي اللجوء والذين تم تقييم طلباتهم إيجابا، وفق القانون الدولي والأسترالي، نتيجة البطء بالإجراءات تحت أعذار مختلفة تصرح بها بين الفينة والأخرى وزارة الهجرة وحماية الحدود .

نحن نقدر حرص الحكومة على التدقيق الأمني السليم قبل منح التأشيرات الإنسانية ، إلا أننا كلجنة عراقية أسترالية حريصة على الدفاع عن حقوق الانسان عامة والعراقي خاصة نشعر بالقلق الناتج عن الإجراءات البطيئة والروتينية ، بينما يعيش أبناء العراق الهاربين من الاضطهاد والتمييزوالارهاب وسيطرة داعش على اجزاء واسعة من البلاد والمنتشرين في دول الجوارفي خوف مستمر نتيجة المتغيرات السياسية الدولية .

إن فرارهم من بلادهم قد جاء كنتيجة حتمية للفضاعات التي ترتكبها داعش وولتحول اجزاء واسعة من العراق الى ساحات للمواجهة المسلحة معهم والاستهداف المباشرالذي طال فئات واسعة من العراقيين، بينما تعجز السلطات الأمنية في العراق عن توفير الحماية لهم .

إن طالبي اللجوء العراقيين هم من الفئات التي عرف عنها ميثاق جنيف وهم يعيشون في بلدان الجوار التي لجأوا اليها ، تحت ظروف قاهرة ومع تدهور مريع لظروفهم المعيشية ، متحملين كل الأوزار انتظارا لقرارات منحهم الحماية الرسمية من قبل السلطات الأسترالية، غير راغبين بالمخاطرة بحياتهم لإيجاد مكان آمن للعيش في أوروبا أوخارجها .

وإذ تعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على تقديم أفضل الخبرات والدعم إلى الآليات المختلفة لرصد حقوق الإنسان و مدى امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها التعهدية ، الا اننا نشعر بالقلق على تقييم امتثال أستراليا لالتزاماتها سلبيا ، في الوقت الذي نراقب آلية قبول اللاجئين وتلكؤها في العام الحالي ما يدعونا الى مناشدة الحكومة الأسترالية وحثها على تسريع الإجراءات-وفق المقاييس القانونية- على انهاء معاناة طالبي اللجوء وتحقيق آمالهم في العيش بأمان وصيانة حقوقهم الإنسانية التي انتزعت منهم بالقوة .

لجنة الدفاع عن حقوق الانسان

منتدى الجامعيين العراقي الاسترالي

عودة الى المادة ٢٦ سيئة الصيت*
من أجل جهد مجتمعي لإلغاء المادة ٢٦

تنادت في الآونة الأخيرة مؤسسات اجتماعية ودينية مسيحية ومندائية في سيدني الى تأسيس « لجنة سكان العراق الأصليين » في استراليا للمطالبة بألغاء الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من قانون البطاقة الوطنية الذي ناقشه البرلمان أواخر العام المنصرم .

ان الازمة السياسية ، ومعها وفي القلب منها مسلسل الازمات الاقتصادية والأمنية الخ, إذ تطغي وتستحوذ على اهتمام وتركيز الاعلام والرأي العام الا انها لم تكن لتضعف الاهتمام بقضايا اجحاف وظلم كالتي أتت بها المادة ٢٦ وغيرها من ما افرزته تلك الازمات .

اننا نرى ، مع الكثيرين من أبناء شعبنا ، ان هذه المادة تسهم في الاجهاز على البقية الباقية من مكونات اصيلة لشعبنا العراقي وهي اذ تضيف الى الشعور بالتهميش والاحساس بالاغتراب والغبن وتعميق المظلومية الذي يعصف وجود هذه المكونات فأنها(المادة ٢٦) ، وعى ذلك الداعون اليها ام لم يعوا ، تكمل عمليا ماقامت به داعش وقوى التكفيرمن تصفية وجود هذه المكونات في المناطق التي دنسوها (تقتيلا وتهجيرا واجبارا على تغيير دياناتهم) ، بل وتجعل من وجودها أصلا مهددا وصولا الى ازاحتها من خارطة المجتمع العراقي .

ان المادة لاتخالف فقط الدستور العراقي (في مواضع عدة منها المواد ١٤ , ٤٢ و ٣٧) والاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في ١٩٤٨(في المادة ١٨) والشرائع الدولية الخاصة بحرية المعتقد والرأي وبحقوق الأطفال والقاصرين (الاعلان العالمي لحقوق الطفل ١٩٥٩ ، الاتفاقية الخاصة بمنع كل اشكال التمييز العنصري ١٩٧٩ ، الاتفاقية الدولية لحقوق الشعوب الاصلية ١٩٨٩ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ٢٠٠٧) بل هي (المادة ٢٦) تخالف جوهر الإسلام القائم على « لا أكراه في الدين» وتضرب عرض الحائط بمأثرة المئات من سنين التعايش والانسجام والتناغم بين مختلف الأديان والعقائد في بلادنا .

ان هذه المادة ليست سوى استنساخ مأخوذ من قانون الأحوال المدنية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٢ ينص الأصل فيه على « يتبع الأولاد القاصرون في الدين من اعتنق الدين الإسلامي من الابوين» وهوماينا قض طروحات كتل المتحاصصين المتنفذة من انها جاءت لرفع الحيف والعسف الذي مارسته سلطة الدكتاتورية البائدة .

ان إعادة تشريع هذه المادة يأتي في وقت تتهدد فيه وحدة عراقنا عواصف عاتية خارجية وداخلية المنشأ والهبوب لتضيف المزيد من الاضعاف لنسيج مجتمعنا وفي وقت يتخبط فيه النظام القائم والعملية السياسية في اتون أزمات لانهاية لها ,يفترض ان يستحوذ الاهتمام بحلها والخروج منها على وقت واهتمام المشرعين والمنفذين في حكومات المحاصصة العاجزة .

ان هذه القانون ، في مادته ٢٦, يقنن ويمنهج التجاوز على الحقوق الأولية لمكونات عديدة عاشت في بلاد الرافدين منذ الاف السنين واسست لحضارتها واسهمت نوعيا في صنع تاريخها ، بل ويضفي مشروعية دينية على هذه التجاوزات ، في الوقت الذي لاتمثل فيه هذه المادة اية ضرورة دينية متفق عليها ، بل ان الإشارة لها في البطاقة الوطنية امر لاضرورة له في الوضع القائم ولايخدم مساعي ترميم لحمة المجتمع ونسيجه المهدد في هذا الوقت بالذات .

ان الاجدر بالمشرع والمنفذ وجميع من يحرص على وحدة عراقنا وصالحه ان يسعى الى تمييز إيجابي لصالح هذه المكونات بحكم التهميش الذي تعرضت له والانقراض الذي يهدد وجودها وبخاصة بعد دخول داعش واضطرار الكثير من افرادها الى الهجرة وبخاصة في ظل عجز الحكومات عن تأمين الامن والعيش الكريم لها .

أفكار عن ابعاد الجهد الهادف الى الغاء الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من قانون البطاقة الوطنية :

١. جهد مجتمعي يستقطب الى جانب المكونات المتضررة من هذه المادة وممثليها :
- منظمات المجتمع المدني وأحزاب الخيار المدني .
- المراجع الاجتماعية والروحية والأكاديمية .

٢. جهد قانوني يركز على انتهاك المادة ٢٦ للدستور العراقي والشرائع الدولية ويستند على تشكيل لجان من محامين في كل بلد من بلدان العالم إضافة الى محامين من محافظات العراق المختلفة وتحريك نقابة المحامين او فروعها .

٣. جهد اعلامي وسياسي يضطلع به ناشطون واعلاميون يتوجه الى منظمات حقوق الانسان والبرلمانات في بلدان الشتات العراقي ويعتمد خطاب يستميل الغالبية الساحقة من أبناء شعبنا (بدلا من ان يقتصر على أبناء المكونات)ويجرهم الى الحركة الاحتجاجية ضد المادة ٢٦ واعتبارها جزءا من الحركة الواسعة المطالبة بالدولة المدنية .

منظمة حمورابي لحقوق الانسان تشمل با لإغاثة عددٍ من عوائل النازحيين

توجه الفريق الاغاثي التابع لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان الى بلدتي كويسنجق وارموطة ، حيث وزع هناك سلات صحية للعوائل النازحة من سهل نينوى والموصل والتي اتخذت من البلدتين مأوى لها ، كما شملت حمورابي في توزيع السلات الصحية عوائل تقطن في احد احياء اربيل وكذلك عوائل نازحة تتخذ من دير البشارة للرهبات الدومينكيات مأوى لها ، وقد شملت هذه الاغاثة ٨٠ عائلة نازحة ، وضم الفريق الاغاثي السادة لويس مرقوس ايوب نائب رئيس المنظمة والمحامي يوحنا يوسف توايا وفرحان يوسف، ويأتي هذا النشاط الاغاثي بالتعاون والدعم من منظمة التضامن المسيحي الدولية .

يشار الى ان منظمة حمورابي لحقوق الانسان قد وزعت خلال الشهرين الاخرين مئات السلات الصحية على النازحين والمهجرين قسرا الذين يتخذون من محافظتي دهوك واربيل مأوى لهم ، وكان مجلس ادارة منظمة حمورابي لحقوق الانسان قد وضع برنامجا اغاثيا ضمن خطته الاغاثية لعام ٢٠١٦ تشمل مواد غذائية ومواد صحية ومستلزمات طبية ودعم لطلبة الاقليات ، وذلك للتخفيف عن كاهل تلك العوائل .

٢٠١٦/٥/٥

نداء عاجل من رابطة المرأة العراقية / فرع هولندا

تتواصل المعارك من اجل تحرير مدينة هيت، ففي الوقت الذي نحيي فيه انتصارات القوات المسلحة ضد المجرمين الدواعش ، الا اننا نلفت الانتباه الى العوائل النازحة من هيت، هربا من شدة القصف ، فهي تعيش في ظل ظروف غاية في الصعوبة وهم اليوم بامس الحاجة الى الاغاثة العاجلة ، وتوفير اماكن آمنة لهم بدلا من الصحراء التي لجأ اليها العديد من العوائل ، ان اوضاع النازحين المأساوية تفرض علينا تحركا عاجلا من اجل تقديم العون من خلال جمع التبرعات، وذلك للمساهمة في التخفيف ولو جزئيا عن معاناتهم ، ومساعدة المنظمات الانسانية في المنطقة وتمكينها من القيام بعملها من توزيع الغذاء والدواء ومستلزمات العيش الاخرى ولو جزئيا، لحين عودة العوائل النازحة الى بيوتها بعد اكتمال التحرير ، وعودة الامن والاستقرار اليها .

للتبرع رجاء على رقم الحساب البنكي للرابطة في هولندا

NL19 INGB 0004444315

المسيحيون «فقدوا كلّ أمل لهم» في العراق

نبهت جمعية تدافع عن مسيحيي الشرق الاربعاء في باريس الى ان حماية الاقلية المسيحية في العراق هي امر «ملح» وخصوصًا أنّها «فقدت كل امل لها» وباتت «مهددة بالزوال»، محذرة ايضا من خطر نزوح كثيف للاجئين الى اوروبا .

وبمبادرة من جمعية «مسيحيو الشرق في خطر» (كريدو)، توجه وفد يضم ثلاثين شخصا بينهم سبعة نواب فرنسيين ينتمون الى الغالبية الاشتراكية او المعارضة ، الى لبنان وسوريا وكردستان العراق بين ١٦ و٢١ نيسان/ابريل .

وقال رئيس جمعية كريدو باتريك كرم في مؤتمر صحافي انها كانت «بعثة دراسة وتقييم» هدفها خصوصا «الاطلاع على وضع المسيحيين» في الشرق و«تقييم خطر الهجرة على المنطقة واوروبا» .

ورغم تحذيرات الخارجية الفرنسية وطلبها الغاء المحطة السورية ، توجه الوفد الى دمشق لكنه «لم يلتق فيها اي مسؤول سياسي او عسكري لئلا يفيد من هذا الامر نظام» الرئيس بشار الاسد، على قول كرم .

واضاف «الوضع ملح خصوصا في العراق حيث نتجه ويا للاسف الى نهاية وجود مسيحي قديم العهد» .

واوضح كرم ان عدد مسيحيي العراق كان نحو مليونين في ١٩٧٧، لكنه بات يراوح اليوم بين ٣٥٠ الفا و٤٥٠ الفا بينهم مئة الف نزحوا في الاونة الاخيرة ، لافتا الى ان «القسم الاكبر من هؤلاء يريد المغادرة الى اوروبا وكندا والولايات المتحدة» ومذكرا بان المسيحيين ليسوا وحدهم ضحايا التجاوزات ، مشيرا خصوصا الى الاقلية الايزيدية .

وتابع «بحسب جميع المسؤولين الذين التقاهم (الوفد) ، لم يعد مسيحيو العراق يعترفون ببلادهم ، لقد فقدوا كل ثقة، كثيرون يقولون ان جيرانهم السنة رفضوهم (...) ولا يتصورون العودة للعيش الى جانب من خانوهم» .

ولاحظ كرم ان الوفد «صدم» في سوريا بالدعم الذي اعلنه رجال الدين المسيحيون الذين التقاهم للنظام، قائلين انه «الوحيد القادر على حمايتهم» رغم «اقرار البعض بطابعه الديكتاتوري» ، وقال ايضا «الجميع قالوا ان شعبية بشار ازدادت في شكل ملحوظ» .

البيان الختامي للمؤتمر الدولي الأول حول الكورد الفيلية

مقدمة :

الكورد الفيلية شريحة كوردية رئيسية ومكون عراقي اصيل وطيف اجتماعي مسالم يعمل بجد وإخلاص وطموح ويتطلع للرقي الاجتماعي والاقتصادي .

واجه الكورد الفيلية مشاكل الجنسية منذ تأسيس دولة العراق بعد الحرب العالمية الاولى حسب اتفاقية سايكس-بيكو لسنة ١٩١٦بعد صدور قانون الجنسية العراقية رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٤، ولكن مشاكلهم اتخذت منعطفا خطيرا بعد سيطرة حزب البعث على مقاليد الحكم عام ١٩٦٣ و١٩٦٨. كشف نظام البعث عن عدائه الشديد تجاههم وعاملهم بقسوة مفرطة متبنيا سياسة التهجير القسري الجماعي والتطهير العرقي والابادة الجماعية ضدهم. لقد تم ترحيل أكثر من ٥٠,٠٠٠ كوردي فيلي خلال أعوام ١٩٦٩-١٩٧١ وما يقارب ٦٠٠,٠٠٠ كوردي فيلي في حملة استمرت من سنة ١٩٨٠ الى سنة ١٩٩٠، بعد اسقاط جنسيتهم العراقية ومصادرة وثائقهم الثبوتية وممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة وسجن الالاف من شبيبتهم وتغييب «أكثر من ٢٠,٠٠٠» منهم، بذريعة أنهم من «أصل أجنبي» وعدم الولاء لـ «الاهداف القومية والاجتماعية العليا للثورة» .

قرار اسقاط جنسية المواطنين العراقيين من الكورد الفيلية من حملة الجنسية العراقية من جنسيتهم العراقية وتهجيرهم قسرا عن وطنهم العراق اتخذه مجلس قيادة الثورة، اعلى سلطة سياسية في دولة العراق آنذاك، وهو القرار رقم ٦٦٦ المؤرخ في ١٩٨٠/٥/٧، المنشور في جريدة الوقائع العراقية الرسمية عدد ٢٧٧٦ الصادرة بتاريخ ٥/٢٦/ ١٩٨٠ .

لقد اعتبرت المحكمة الجنائية العراقية العليا جريمة تهجير وقتل الكورد الفيلية «جريمة إبادة جماعية» حسب حكمها الصادر بتاريخ٢٠١٠/١١/٢٩. واعتبر مجلس النواب العراقي هذه الجريمة» جريمة إبادة جماعية» حسب قراره المرقم ١٨ لسنة ٢٠١١ والمصادق عليه بالقرار الجمهوري رقم ٦ لسنة ٢٠١٢. كما تعهدت الحكومة العراقية بقرارها المرقم ٤٢٦ لسنة ٢٠١٠ بإزالة الآثار السلبية عن الكورد الفيلية الناتجة عن سياسات وإجراءات النظام السابق ضدهم .

لقد عُقد المؤتمر الاول حول الكورد الفيلية برعاية كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين، اكبر كتلة في البرلمان الأوربي، ودعم المؤتمر الوطني الكوردستاني ((KNK ومساندة المعهد الكوردي في بروكسل ومشاركة عدد من الشخصيات الكوردية الفيلية والكوردستانية. تم عقد المؤتمر في البرلمان الأوربي بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢ بحضور عدد من أعضاء البرلمان الأوربي والشخصيات الاوربية الاكاديمية والكوردستانية من جميع أجزاء كوردستان ومجموعة كبيرة من الكورد الفيلية نساء ورجالا من مختلف الميول والاتجاهات قدموا من بلدان عديدة إضافة الى وسائل الاعلام .

خرج المؤتمر بالتوصيات التالية :

١- يلتمس المؤتمر من البرلمان الاوربي والاتحاد الأوربي اعتبار الجرائم التي تعرض لها الكورد الفيلية زمن النظام البعثي جريمة إبادة جماعية اسوة بقرارها باعتبار ما تعرض له الايزيديين والمسيحيين والشبك جريمة إبادة جماعية ، خاصة وان العراق سبق وان صادق عام ١٩٥٩ على اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ المتعلقة بمنع ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية إضافة الى صدور حكم المحكمة الجنائية العراقية العليا وقرار مجلس النواب العراقي، المشار اليهما أعلاه، باعتبار جريمة تهجير وقتل الكورد الفيلية جريمة إبادة جماعية .

٢- تفعيل جميع القوانين وكل القرارات الصادرة منذ سنة ٢٠٠٣ حول الكورد الفيلية وتطبيقها بدون تسويف ومماطلة وتأخير بذرائح مختلفة، بما فيها تلك المتعلقة بقضايا الجنسية والوثائق الثبوتية والممتلكات المصادرة وغيرها .

٣- عدم شل دور الكورد الفيلية في مراكز القرار في السلطتين التشريعية والتنفيذية في بغداد واربيل .

٤- الطلب من سلطات إقليم كوردستان العراق ادراج الكورد الفيلية في دستور الإقليم اسوة بالايزيديين والشبك والكاكائيين وتخصيص مقاعد كوتا لهم في برلمان الإقليم .

٥- الاعتراف بالكورد الفيلية كإحدى مكونات الشعب العراقي التي لها خصوصياتها .

٦- حث السلطات العراقية والأمريكية (التي نقلت الاطنان من وثائق النظام السابق الى خارج العراق بعد سنة ٢٠٠٣) على تقديم معلومات موثقة عن مصير الشبيبة الكوردية الفيلية المحجوزين والمغيبين قسرا من قبل نظام حزب البعث .

٧- انهاء جميع اشكال وكل أنواع التمييز ضد الكورد الفيلية من قبل أجهزة ودوائر الدولة وإعطاء الكورد الفيلية فرصا متساوية على أساس المواطنة فقط وليس أية اسس أخرى .

٨- عودة جميع المهجرين والمرحلين قسرا من الكورد الفيلية الى مناطق سكناهم الاصلية وإعادة بناء وتعمير مناطق الكورد الفيلية التي دمرتها أجهزة النظام السابق وإرهابييه الحاليين، مثل خانقين والسعدية وجلولاء ومندلي وبدرة وجصان ومناطقهم في محافظتي واسط وميسان، إضافة الى بغداد .

٩- تحديد المناطق الكوردية الفيلية في محافظات ديالى وواسط وميسان وتنظيمها في منطقة كوردية فيلية يقوم فيها الكورد الفيلية بتنظيم وتمشية أمور مناطقهم هذه بأنفسهم .

١٠- الطلب من السلطات العراقية والإيرانية تقديم معلومات عن عدد نفوس الأماكن التي يقطنها الكورد الفيلية كل في بلدها .

١١- حماية ورعاية اللغة والثقافة الكوردية الفيلية والتراث الفيلي وضمان التعليم والدراسة بلغتهم الام .

١٢- مواصلة العمل والتعاون بشكل أوسع مع المؤتمر الوطني الكوردستاني والتنسيق معه ليكون ضمن جدول أعماله تنظيم ندوات ومؤتمرات في مختلف البلدان الأوروبية للتعريف أكثر بالإبادة الجماعية للكورد الفيلية على المستوى الدولي .

١٣- تنظيم محاضرات وندوات في الجامعات والمعاهد الدولية حول قضايا الكورد الفيلية لجذب الباحثين والمثقفين الأوروبيين للقيام بأجراء بحوث في هذه القضايا .

١٤- تنظيم حملات إعلامية ثقافية وتعريفية بين مختلف الأوساط الكوردستانية من اجل إيصال المعلومات المتعلقة بحملات التطهير العرقي والإبادة الجماعية التي تعرض لها الكورد الفيلية الى الرأي العام الكوردي في جميع أجزاء كوردستان .

يشكر المؤتمر كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين في البرلمان الأوربي على ما قدمته من تسهيلات ودعم مادي ولوجستي لعقد وانجاح هذا المؤتمر الدولي الأول حول الكورد الفيلية، ويشكر المؤتمر الوطني الكوردستاني على جهوده في عقد وتنظيم المؤتمر. كما يشكر المؤتمر الضيوف الذين تجشموا عناء السفر لحضور المؤتمر والمشاركة فيه ويشكر وسائل الاعلام التي غطت فعاليات المؤتمر وكانت حاضرة فيه من بدايته الى نهايته .

المؤتمر الدولي الاول حول الكورد الفيلية المنعقد في البرلمان الأوربي في بروكسل - بلجيكا بتاريخ ٢ مايو/مايس ٢٠١٦

المكامن الحقيقية لإستعصاء عملية الإصلاح السياسي

ضياء الشكرجي

ليست المشكلة في العبادي تحديدا ، ولا في المالكي، ولا في الحكيم ، ولا في الجعفري ، ولا في الشهرستاني ، ولا في غيرهم ، بل المشكلة ، دون تبرئة هؤلاء أو بعضهم أو أكثرهم ، أو تبرئة غيرهم معهم من سياسيي الشيعة والسنة والأكراد، لكن المشكلة أعمق بكثير ، فهي مشكلة مستعصية وضاربة في جذورها إلى ٢٠٠٥ بل ٢٠٠٣ .

نعم ، فحقيقة المشكلة إن العملية السياسية برمتها خطأ ، خطأ من جذورها ، وخطأ بولادتها، فقد أسست على أسس تتناقض مع الديمقراطية، ومع المفهوم الصحيح للتعددية السياسية، ومثلت صيغة مشوهة للحياة الحزبية، كما وإنها، أي هذه الأسس ، التي قامت عليها العملية السياسية المشوهة ، تتناقض مع أهم ركن من أركان الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة، ألا هو مبدأ المواطنة ، ولذا لا تنفع أبدا أي محاولة ترقيعية بإجراء إصلاح فوقي أو جزئي، بل لا بد من ثورة سلمية بيضاء ، تعتمد كمهمة أساسية الاقتلاع الكلي للفساد من جذوره ، ولا أعني هنا الفساد المالي ، رغم كل دوره التخريبي الكارثي، وإنما أعني فساد العملية السياسية ، لأن هذا الفساد السياسي هو الذي أدى إلى الفساد المالي والإداري .

العملية السياسية قامت على قوى تدعي تمثيل الشيعة ، وأخرى تدعي تمثيل السنة ، وثالثة تدعي تمثيل الكرد ، وكل منها قتلت أحلام الشيعة وأحلام السنة وأحلام الكرد بشكل خاص، وقتلت أحلام العراقيين قبلها ، من حيث أنها ألغت ثقافة المواطنة ، وأحلت محلها ثقافة المكونات الشوهاء المدمرة تدميرا كارثيا وتاريخيا، وعندما أقول «تاريخيا» أعنيها بدقة .

السياسيون الذين ابتلي العراق والعراقيون بهم، ليسوا فقط غير كفوئين ، وليسوا فقط فاسدين وسراقا لثروة العراق الوطنية ولقوت الفقراء ، بل هم مجرمون أيما إجرام بكل ما يعنيه مصطلح الجريمة ، وليست الجريمة الفردية الخاصة ، بل المجتمعية العامة، وليست الجريمة العادية ، بل الجريمة الكبرى ، وليست الجريمة الوقتية ، بل الجريمة التاريخية الممتدة ، والتي هي جريمة بحق وطن بأكمله ، وبحق شعب بمجموعه ، وبحق أجيال متتابعة ، قد تمتد آثارها عليهم لعقود من الزمن ، جيلا بعد جيل ، ما لم يجر حل سحري جذري ثوري ديمقراطي سلمي تاريخي شامل ، نعم جذري ، وأعنيها ، وشامل، وأعنيها ، وتاريخي ، وأعنيها .

هل يريد العبادي الإصلاح حقا ؟ هل هو صادق في ذلك ؟ شخصيا ما زلت أميل إلى تصديقه، ولكن ما هي مدى جديته ، أو مدى قدرته ؟ ولا أدري لحد الآن ، هل المشكلة في جديته ، أم في قدرته ، إن كان عاجزا ، فليصارح الشعب بذلك ، ويكف عن الوعود التي مللناها، ولا يلام من أصبح لا يصدق هذه الوعود ، حتى مع فرض صدق العبادي ، أم هو عجز موضوعي، بسبب العقبات التي هي أكبر منه ، وربما أو الراجح لعله ليست أكبر منه فقط ، بوصفه شخص العبادي ، بل أكبر من أي سياسي يمكن أن يتولى مهمته ، ويحل محله ، مهما كانت كفاءته، ومهما كانت نزاهته ، وهنا أيضا مطلوب منه أن يصارح الشعب ، نعم مشكلة العبادي في حزبه (حزب الدعوة الإسلامية) ، لاسيما ما بقي نوري المالكي قائدا لهذا الحزب ، ومشكلته في ائتلافه (ائتلاف دولة القانون) ، لاسيما ما بقي نوري المالكي رئيس هذا الائتلاف ، ومشكلته في تحالفه البرلماني (التحالف الوطني) ، والذي هو أساس الفساد السياسي ، ما زال قائما على أساس الانتماء إلى (الشيعسلاموية) المدمرة ، كما إن مشكلة العبادي في ضعفه، في عدم حسمه ، في عدم استثماره لفرص تاريخية ، لعلها تمر مرة واحدة، ولا تعود مرة أخرى ، مع هذا ما زال عندي ثمة أمل في العبادي ، فلعله يفاجئنا وعندها سنصفق له، لكننا لن نصفق لحزبه فلا يمكن أن يكتمل الإصلاح على يدي من هو عضو قيادي في حزب إسلامي ثم شيعي ، فهو ، أي حزبه ، ذو سوأتين، يكفيه سوءً أنه إسلامي حتى لو لم يكن شيعيا، كما يكفيه سوءً أنه شيعي حتى لو لم يكن إسلاميا أما إذا ثبت عدم صدق العبادي، مما لا أرجحه فسيكون لنا معه موقف آخر .

مشكلتنا في أحزابنا الشيعية ، وقوائمنا الانتخابية الشيعية ، وتحالفاتنا الانتخابية الشيعية ، ثم تحالفاتنا البرلمانية الشيعية ومشكلتنا في أحزابنا السنية ، وقوائمنا الانتخابية السنية، وتحالفاتنا الانتخابية السنية ، ثم تحالفاتنا البرلمانية السنية هذا هو مقتلنا ، ومقتل العملية السياسية، ومقتل الديمقراطية، ومقتل مبدأ المواطنة وكذلك مشكلتنا ولو بدرجة دون الأوليين ، هي في أحزابنا الكردية الضحية هي المواطنة، الضحية هو المواطن، الضحية هو العراق، الضحية هو مستقبل الأجيال ، الضحية هي الديمقراطية، الضحية هي الفرصة التاريخية التي لا أقول ضيعها، بل قتلها سياسيونا ، الذي لا ينتمون إلى السياسة بمعناها الإيجابي ، كرسالة وطنية ورسالة إنسانية، ينطلق صاحبها من الهم العام، أي الهم الوطني، بل والهم الإنساني ، بل فهموا السياسة نفوذا وتسلطا ومصالح شخصية أولا ، ثم مصالح حزبية ثانيا ، ثم مصالح طائفية أو قومية ثالثا، ويبقى ترتيب مصالح الوطن والمواطن هو الرابع لكن الرابع بعد المئة .

فالطائفية السياسية والمكوناتية بل المواطنوية (من المواطنة) ، هي التي أدت إلى المحاصصة كيف ؟ لأن أحزابنا المتنفذة ليست أحزابا سياسية بالمعنى السياسي الحقيقي ، تتعدد وتتنوع على ضوء الفكر السياسي ، والبرنامج السياسي، وأولويات البرنامج السياسي ، والاجتماعي ، لكل منها ، بل هي أحزاب طوائف وأحزاب أعراق، وبعضها أحزاب أسر ، أو أحزاب أفراد ، ومن هنا كان لا بد من المحاصصة، لأننا لو عملنا باعتماد الأكثرية السياسية كما هي في واقعنا، والتي هي ليست أكثرية سياسية ، بل أكثرية مكوناتية ، لكان الحكم في العراق شيعيا محضا، وهذا قتل للمواطنة، وقتل للسلم الأهلي ، وقتل للديمقراطية، وقتل لمفاهيم الحداثة ، إذن الأكثرية البرلمانية، لأنها ليس أكثرية سياسية ، بل أكثرية مكونية ، وبالتالي شيعية أي طائفية ، كان لا بد لها أن تتكرم وتتفضل بإشراك غيرها من سنة وكرد وغيرهم ، ولكن إشراكا شكليا على الأعم الأغلب ، إذن المحاصصة ضرورة كان لا بد منها، ولا حل لنا غيرها، مهما تعددت المسميات لها، من «شراكة»، أو «توازن»، أو «حكومة وحدة وطنية»، أو غيرها، والمحاصصة أسوأ ما أنتجته العملية السياسية، ولكنها ضرورة لا استغناء عنها، وإلا

لكانت النتيجة حربا أهلية. ولكن هذه الضرورة كانت نتيجة، أما السبب المؤدي إلى هذه النتيجة، لم يكن ضرورة لا بد منها، بل جريمة تاريخية في تأسيس الطائفية السياسية ودولة المكونات بدلا من دولة المواطنة ، والمشاركون في الجريمة إما ارتكبوها عمدا، فيجب أن ينالوا عقابهم الذي يستحقونه ، ويتناسب مع حجم الجريمة، ولست من دعاة عقوبة الإعدام، وإما منهم من شارك بارتكابها جهلا ، فأثبت عدم جدارته، واذا يجب أن ينحى جانبا ، بعيدا عن المشاركة في العملية السياسية .

لا حل إلا مع حل الأحزاب الشيعية كلها ، وحل الأحزاب السنية كلها ، بل وحل الأحزاب القومية، بما فيها الكردية على الصعيد الاتحادي، بحيث يشارك الكرد في العملية السياسية اتحاديا، أي في المركز ضمن أحزاب مواطنوية ، وليست قومية-كردية ، وتبقى أحزابهم كردية في الإقليم حصرا، إلى أن يبلغوا سن الرشد السياسي ، مشكلتنا في حزب الدعوة بشقيه، وفي المجلس الأعلى ، وفي حزب الفضيلة، وفي تيار الإصلاح الوطني ، بل وحتى في التيار الصدري ، وإن كان لنا مع التيار الصدري، المصطف مؤخرا مع تطلعات التيار المدني حديث آخر، لكنه يبقى أيضا حزبا شيعيا وإسلاميا ، ومشكلتنا مع أحزاب الإسلام السياسي الشيعية والسنية ، ومع الأحزاب المتخندقة والمنغلقة طائفيا، شيعيا أو سنيا .

والمحاصصة التي كانت نتيجة حتمية للطائفية السياسية وعموم المكوناتية السياسة (دينيا، وقوميا، ومذهبيا) ، هذه المحاصصة الحقيرة والمدمرة والسيئة ، هي التي أوجدت الأرضية الصالحة للفساد المالي ، الذي أفقر العراق ، وضيع ثروته الوطنية، ومئات مليارداته ، وذلك بسبب التساتر (أي التستر المتبادل)، النتيجة الحتمية للمحاصصة .

وبعدما قلنا ألا حل إلا مع حل كل هذه الأحزاب ، ومن ثم لا حل إلا مع فضح كل الفاسدين وسراق المال العام ، ومفرهدي العراق، وإيقافهم أمام القضاء العادل ، طبعا بعد إصلاح القضاء، واسترجاع الأموال المسروقة ، واستقدام السراق الهاربين عبر الإنتربول ، وتشريع قانون يحظر العمل السياسي على كل سياسي ثبتت عليه جريمة الفساد إلى آخر عمره، أو ثبتت عليه أي جريمة أخرى بحق الشعب العراقي، وعلى رأسها أعمال العنف ، بشكل مباشر أو غير مباشر، أو ثبتت عليه جريمة التأسيس أو التعضيد للطائفية السياسية ، ليأتي سياسيون نظيفون من وساخة الفساد ، ومن دماء العراقيين ، ومبرؤون من ارتكاب الجريمة التاريخية : (الطائفية السياسية).

بالنسبة لمقتدى الصدر ، فهو قد حصلت عنده تحولات ، يجب أن نضعها بالحساب ، وإن كان ما زال رئيس حزب إسلامي وشيعي ، وما زال يمثل إقحام رجال الدين في السياسة ، وما زال الزعيم الآمر الناهي والمطاع في كل أمر ونهي من قبل

←

أتباعه ، وهذا كله يتعارض مع قيم الديمقراطية ومبادئ الدولة المدنية ، ومع هذا أقول لا يجوز التقاطع معه في هذه المرحلة ، كما لا يجوز أن نكون كتيار علماني (يسمونه تقية بالمدني) أن ننقاد له في كل شيء ، بل لا بد من الثبات على خصوصياتنا ، فمقتدى الصدر قد تغير حقا ، كما يبدو لي ولغيري كثيرين ، هذا صحيح ، وهو كما يبدو لنا صادق فيما يطرحه ، ويتخذه من مواقف ، سواء اتفقنا معه أو اختلفنا، أو اتفقنا في جزء واختلفنا في آخر، وهذا بعكس بعض راكبي موجة الإصلاح ، الذين يجب أن تكون ثورة الإصلاح موجهة ضدهم بالدرجة الأولى ، كالمجلس الأعلى ورئيسه عمار الحكيم ، وغيره ممن ركبوا موجة الإصلاح.

أقول يجب أن نستثمر من جهة هذا التغير الذي حصل لدى زعيم التيار الصدري ، ونستثمر الزخم الجماهيري لأتباع التيار ، هذا من جهة، ولكن من جهة أخرى، لا يجوز التعويل كليا عليهم ، لأن طبيعة هذا الجمهور، أنه مطيع طاعة عمياء لزعيمهم ، والفرد قد يصيب كثيرا ويخطئ قليلا ، ولكن الخطأ قد يكون ثمنه كبيرا جدا، وهذا عكس الأحزاب التي تعتمد الآليات الديمقراطية في قراراتها ، ولا ينفرد فرد واحد بتلك القرارات والمواقف ، مما يجعل احتمالات الخطأ أقل ، مما لو انفرد القائد أو الزعيم باتخاذ القرارات ، وأحيانا قد يكون قرار الفرد أصح من قرار الجماعة ، لكن التفرد نفسه ، حتى لو كانت بعض نتائجه على صواب ، هو سيئ بذاته ، علاوة على ما يختزن من مخاطر ، كما أرى أن نكون صادقين صريحين شفافين مع مقتدى الصدر ، حيث نلتقي معه ، وحيث نفترق .

لدي كلام كثير ، وكثير جدا، لأني لم أكتب - لعلي مقصرا- مقالات سياسية في الآونة الأخيرة، ولفترة غير قصيرة، لأسباب لست بصدد سردها، ولذا أختصر ، وإن كنت قد أطلت، وأقول إن لدينا على كل من حيدر العبادي، ومقتدى الصدر، ومرجعية النجف، ملاحظات نسجلها عليهم، ونحملهم ثمة مسؤولية لما حصل في الماضي ، لكننا نرى فيهم اليوم ثمة أملا ، وعوامل مساعدة على إنجاز الإصلاح ، يجب أن نستثمرها ، مع اعتماد الشفافية مع كل منهم ، أي دون إخفاء حقيقة أن لنا ملاحظاتنا، ولكننا نرجئ بعض ملاحظاتنا اليوم ، لضرورة تلاحم قوى الإصلاح؛ التيار المدني والحراك الشعبي ، مقتدى الصدر والتيار الصدري، المرجعية التي اختارت منذ مدة السكوت ، ولكن يمكن أن تعاود دورها، مع إني ضد إقحام المرجعية وأي مؤسسة دينية في الشأن السياسي ، وكذلك حيدر العبادي، وتوالي مجلس النواب ، الذي أعلنوا تمردهم على رؤساء الكتل البرلمانية والقوى السياسية، واصطفوا مع تيار الإصلاح، مع إن فيهم البعض من السيئين الذين ركبوا الموجة، وهم من المسؤولين عن الكثير من الخراب ، ولكننا لا نتكلم الآن عن تلك الحالات المفردة ، بل نرحب بالحالة العامة التي حصلت منذ يوم أمس في مجلس النواب .

نعم ، نحن لا نعول على كل النواب، فمنهم الصادقون، ومنهم من ركب الموجة، كتلك النائبة الحيدية ذات اللسان السليط ، والتوجه الطائفي المعروف، عندما تركب موجة الإصلاح ، وعندما يريد أن يقود عمار الحكيم عملية الإصلاح، وعندما يكون قيس الخزعلي صاحب مشروع للإصلاح ، لا يمكننا أن نثق بهؤلاء ، بل منهم من يجب أن تتوجه ماكنة الإصلاح إليهم في اجتثاثهم من العملية السياسية، إذا أردنا إصلاحا جذريا وشاملا، وليس ترقيعيا وجزئيا.

أما نوري المالكي ، فلا حديث لنا معه ، لأنه أعلن عداءه صريحا ضد الحراك الشعبي والإصلاح السياسي والتعديل الوزاري ، واعتبر كل ذلك مؤامرة ، وهو المهووس بهوس المؤامرة ، والتآمر ضده دائما طبعا ، وليس ضد العراق ، لكنه اعتبر هذه المرة كل ذلك مؤامرة ضد (التجربة الإسلامية) ، وضد الدين والمتدينين ، كنت أظن عام ٢٠٠٣ إن مقتدى الصدر ، هو الأشد خطرا على العملية السياسية، ولم يكن ليخطر ببالي أن أخي وصديقي ورفيق عملي الحزبي الذي ربطتني به علاقة حميمة آنذاك ، أن أبا إسراء ، سيكون يوما ما الأشد خطرا، والأكثر ضررا ، والأسوأ من الكثيرين من الخطرين والمضرين والسيئين .

الصرع على طريقة مجلس النواب

جعفر المظفر

الصرع الوطني الذي إنفجر فجأة في مجلس النواب جعلنا أمام معطيات قد تساهم بمزيد من تدهور الوعي .

بدأ إختلاط الأوراق ، ولا أقول خلطها ، حينما دخل الصدريون على خط التظاهرات السلمية المطالبة بالإصلاح ، والتي تصدى لقيادتها ناشطون من التيار المدني الديمقراطي، وكنا بإنتظار أن تتطور تلك التظاهرات إلى تأسيس حالة مقنعة كمركز جذب للحصول على تأييد قوى مقررة ربما تكون مهيئة للمساعدة على إخراج العراق من مأزقه بعد أن بات في علم الجميع أن بقاءه ضمن حالته سيكون بمثابة مهلكة للكل وليست حكرا على شعبه لوحده.

لم نكن يومها من جماعة نظرية المؤامرة لنقول أن الصدر كان دخل على خط التظاهر لغرض إحتوائه ومن ثم إجهاضه ، في الحالتين كنا سنكون مخطئين : حين نتصور أن الصدر قد فعلها خالصة لوجه الله أو حينما نتصور أن دخوله على الخط كان خلوا من اية حسنة ، وفي كل الأحوال كان دخول الصدر على خط التماس إشارة واضحة إلى أن الوضع قد وصل إلى ما لا تطيقه بيوتات النظام التي صارت هي نفسها في مواجهة أزمة حقيقية مع النظام الذي لم يعد قادرا إلا على إنتاج السيئات .

الأزمة الأخيرة داخل مجلس النواب التي حاول فيها حتى شيوخ الفساد أن يبرزوا عضلاتهم الوطنية هي تعبير عن مزيج من أزمات داخلية لأصحاب النظام ، ومن النوع الذي بات يصعب حله بالترضيات ، إذ لا يمكن لعاقل أن يتصور أن النخوة الوطنية للنواب قد بانت فجأة بعد أن تحول أصحابها إلى معامل لإنتاج الفساد وتكريره ، ومرة أخرى نحن لسنا من أصحاب نظرية المؤامرة لكي نقول أن هذا الهرج مبيت لغرض إحتواء الإنتفاضة الجماهيرية أو مزايدة البعض على البعض في عروض الرفض المقرفة .

بالتأكيد لا يمكن التقليل من شأن تصاعد الإنتفاضة الجماهيرية الضاغطة ، لكن سيكون من باب إيهام النفس لو تصورنا أن هؤلاء سيذهبون بإتجاه الإصلاح بما يتوافق والمنظور الجماهيري ، أو إنهم صاروا فعليا على قناعة بضرورة الإصلاح نفسه, فلقد أثبتت سياقات تعامل هذه القوى مع أشكال المطالبة الجماهيرية بالإصلاح أنها غير مهتمة إلا بإحتواء هذه الفورة والعمل على تفريغها ، كل ذلك صار يدفعنا للبحث عن الأسباب الحقيقية لإصابة نوابنا بهذه النوبة الوطنية من خارج منطق الإستغفال الذي برع هؤلاء النواب على إتقانه ، ومن أهم ما يجب ان نحتاط منه هو الظن بإمكانات أن يصحو نوابنا من مرض تفسخ الضمير فنراهم وقد عادوا بشرا أسوياء .

لكن سيكون مطلوبا ان نتفاءل ولو بالظن أن النظام بات عاجزا عن التفاهم مع نفسه, مما يعرضه إلى الإصابة بنوبات من الصرع الحاد كتلك التي نشاهدها على الطبيعة ، وفي داخل مجلس النواب نفسه .

وبالتأكيد فإن يحدث في مجلس النواب لا علاقة له البتة بدعوات الإستجابة لمطالب الجماهير أو حتى لشكل الإصلاح الترقيعي الذي يقوده العبادي والذي قد يظن بعض النواب وخاصة من دولة القانون أن سياقاته قد تؤدي بالنتيجة إلى الإضرار بزعاماته وفي مقدمتهم المالكي نفسه ، وليس غريبا بالتالي أن يطالب هؤلاء بإحلال مبدأ الأغلبية السياسية كبديل لسياسة المحاصصة الطائفية بما يعني إعادة الكرة مرة أخرى لأقدام تاج الرأس الماينطيها .

بشكل رئيسي يمكنني القول ان ما يحدث داخل مجلس النواب هو عبارة عن صراع بين نوعين من الإصلاح ، أولهما الذي يقوده العبادي والذي يتضمن الإصلاح من داخل نظام المحاصصة والثاني الذي يقوده المالكي والذي يتضمن الإصلاح على طريقة إبدال نظام المحاصصة الطائفية بنظام الأغلبية السياسية والذي هو في حقيقته نظام الأغلبية الطائفية .

أما مشروع الإصلاح الحقيقي فهو ذلك الذي يتأسس في ساحة التحرير وليس في مجلس النواب .

هل حقاً الحل في الانتخابات المبكرة ؟

عبدالخالق حسين

غني عن القول أن العراق بلد مأزوم منذ كتابة التاريخ ولحد الآن، لأسباب تاريخية وجغرافية ، ولكن هناك فترات يحصل فيها تصعيد حاد للخط البياني لهذه الأزمات، فمنذ سقوط حكم البعث الفاشي عام ٢٠٠٣، وبعد أي تصعيد للأزمة، يطلع علينا نفر من المخلصين وغير المخلصين، باقتراح حل البرلمان ، وإجراء انتخابات مبكرة كحل للأزمة ، وآخرون يقترحون تغيير النظام الانتخابي من التمثيل النسبي (Proportional Representation=PR) إلى نظام الفائز الأول (First past the post). كما ويرى آخرون أنه من الأفضل انتخاب المرشحين المستقلين فقط، وعدم التصويت لمرشحي الأحزاب والكتل السياسية الكبيرة، لأن في رأي هؤلاء أن الأزمة ناتجة عن المحاصصة وتفشي الفساد ، فبحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة ، والتصويت للمستقلين ، ستنحل الأزمة ونتخلص من المحاصصة ونقضي على الفساد !! وكفى الله المؤمنين شر الجدال والقتال !! .

كما ويميل أصحاب هذه الاقتراحات إلى شخصنة الأزمة وإيعازها إلى أشخاص معينين وضعتهم الأقدار في موقع المسؤولية، وهم عادة من قادة الكتل السياسية ، فيعتقدون أنه ما أن نتخلص من هؤلاء القادة ومن نوابهم في البرلمان، وممثليهم في السلطة التنفيذية ، حتى وتنفرج الأزمة ، والملاحظ أن كل من هؤلاء السادة يطرح اقتراحه باسم الشعب، ويدعي أن اقتراحه هذا مطلب شعبي وأنه يمثل الشعب، بينما في الواقع هو لا يمثل إلا نفسه، واقتراحه مجرد رأيه الشخصي فقط، قد يصيب أو يخيب .

نسي أو تناسى هؤلاء السادة أن الأزمة ليست ناتجة فقط عن الصراع بين قادة الكتل على المناصب والمصالح المادية، الشخصية والفئوية ، بل هي أعمق من ذلك بكثير من هذا التبسيط والتسطيح، إنه صراع عميق بين مكونات الشعب العراقي بسبب التاريخ الدموي ، والأنظمة المستبدة التي حكمت الشعب وفق مبدأ (فرق تسد) ، ولا يمكن التخلص من هذا التراث المدمر بمجرد إجراء انتخابات مبكرة والتخلص من هذا وذاك .

إن الصراع الطائفي والعرقي في العراق، والأعمال الإرهابية التي تغذيها وتدعمها حكومات وجهات خارجية مثل السعودية وغيرها، وتدخلها الفض في الشأن العراقي، هي التي جعلت جماهير كل مكون تشعر أنها مستهدفة بالفناء و الإبادة ، وأن خلاصها مرهون بالتخندق الطائفي والعرقي، والتمسك بقادة كتلها السياسية. لذلك فرغم إجراء نحو أربع انتخابات برلمانية في الماضي، لاحظنا أن مرشحي هذه الكتل السياسية هم الفائزون ، لذا، فحل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة هذه المرة لا بد وأنها ستفرز نفس النتائج السابقة، إضافة إلى تكاليف هذه الانتخابات الباهظة على خزينة الدولة ، وإذا ما جاءت النتائج مخيبة لآمال دعاة الانتخابات المبكرة كما هو مؤكد ، بالتأكيد سيرفعون عقيرتهم بالصراخ والويل والثبور وعظائم الأمور، واتهام الانتخابات ومفوضيتها بالتزييف حتى ولو شهد المراقبون الدوليون بنزاهتها.

إذنْ، حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة لن يقدم حلاً للمشكلة .

أما التصويت للمرشحين المستقلين فهو الآخر غير مجدي، إذ يبدو أن الكثيرين من المثقفين لحد الآن يعتقدون أن المستقلين هم ملائكة معصومين من الخطأ ، وأنهم أفضل من المنتمين ، بينما الواقع يؤكد أن في الدول الديمقراطية العريقة لا يثق الناخبون بالمستقلين إلا في حالات نادرة واستثنائية جداً ، إذ لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية ، لأن العمل السياسي يحتاج إلى فريق عمل (Team work)، منسجم وملتزم بانضباط، أشبه بفريق كرة القدم. ولا بد لهذا الفريق (الحزب السياسي)، أن يكون له برنامج عمل (بيان انتخابي)، لتقديم الحلول للمشاكل التي يواجهها الشعب، وخاصة الأمن والمعيشة. والمرشح الحزبي مسؤول أمام حزبه والشعب، ولا بد أنه موافق على برنامج الحزب ونظامه الداخلي وبيانه الانتخابي. وهذا هو المتبع في جميع الأنظمة الديمقراطية الناضجة. أما المرشح المستقل فلا برنامج له، وليس له القدرة على الانسجام مع غيره للعمل، وليس مسؤولاً أمام أي تنظيم، لذلك احتمال وقوعه في الخطأ، والتنصل من المسؤولية أكثر من الحزبيين ، فالناس لا ينتخبون الشخصيات بل الأحزاب.

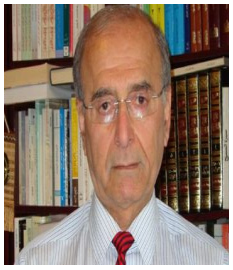

أما النظام الانتخابي المتبع في العراق (التمثيل النسبي) ، فهو في الحقيقة من أفضل الأنظمة ، وليس فيه أي عيب وإنما العيب في حداثة التجربة الديمقراطية، وكثرة أعدائها ، وتدخل الجهات الخارجية بالشأن العراقي وإليكم الدليل :

النظام الانتخابي البريطاني لانتخاب أعضاء مجلس العموم، يتبع نظام الفائز الأول (First past the post) ، بينما تتبع بريطانيا نظام التمثيل النسبي في انتخاب برلمانات الأقاليم ذات الحكم الذاتي (سكوتلاندا وويلز وشمال أيرلندا) ، فماذا حصل في الانتخابات البرلمانية المركزية الأخيرة وفق نظام الفائز الأول ؟ .

الحزب القومي السكوتلاندي صوت له نحو ١,٥ مليون ناخب (٥٠٪ من الأصوات) حصل على أكثر من ٥٣ مقعداً، أما الأحزاب الثلاثة الأخرى التي صوت لها نفس العدد والنسبة من الناخبين في سكوتلاندا حصلت على ٣ مقاعد فقط ، فأين العدالة في هذا النظام ؟ .

كذلك صوت لحزب المملكة المتحدة المستقل (UKIP) في عموم بريطانيا نحو أربعة ملايين ناخب، في الوقت الذي حصل الحزب على مقعد واحد فقط ، مرة أخرى نسأل: أين العدالة في هذا النظام ؟.

أما الحزب المحافظين الفائز بالحكم صوت له ٣٦٪ فقط من الناخبين، وحصل على الغالبية المطلقة نحو (٦٠٪) من المقاعد البرلمانية رغم أن ٦٤٪ من الشعب لم يصوتوا له ، وهذا يعني أن حكومة المحافظين هي حكومة الأقلية، وهذا ليس نظاماً عادلاً بالتأكيد ، بينما المطلوب أن تكون النسبة المئوية للمقاعد البرلمانية لكل حزب تتناسب مع الناخبين وما تفرزه صناديق الاقتراع ، ولذلك فأغلب الدول الأوربية تتبع نظام التمثيل النسبي، وبذلك تشكل حكومات إئتلافية تتمتع بقاعدة شعبية واسعة ، وهذا النظام يقدم فرصة للأحزاب على التآلف وتشكيل

حكومات إئتلافية لا حكومة الحزب الواحد ذات القاعدة الشعبية الضيقة .

الاستنتاج

وبناءً على كل ما تقدم نستنتج ما يلي:

١- حكومة التكنوقراط المستقلين فاشلة وغير عملية ، بدليل أنها ولدت ميتة ، وحتى لو ولدت مستقبلاً بعملية قيصرية، فهي ليست مستقلة لأن تم ترشيح أعضائها من قبل الكتل السياسية .

٢- حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة لن يحل المشكلة، لأن الانتخابات ستأتي بنفس النتائج التي أفرزتها صناديق الاقتراع في المرات الأربع السابقة .

٣- الانقسام الطائفي في الأحزاب والكتل السياسية والمحاصصة الطائفية لا يمكن التخلص منها إلا في حالة تشكل أحزاب وكتل سياسية عابرة للطائفية والأثنية كما اقترحنا في مقال سابق* .

٤- المحاصصة السياسية في تشكيل مجلس الوزراء لا يمكن التخلص منها في العراق ولا في غير العراق فهي من طبيعة الحكومات الإئتلافية، فالمتبع في الأنظمة الديمقراطية في كل العالم أنه إذ فشل أي حزب في الحصول على الغالبية المطلقة من المقاعد البرلمانية، لا بد من تشكيل حكومة إئتلافية من حزبين أو أكثر متقاربين سياسياً وأيديولوجياً، ولكل حزب حصة من المقاعد في مجلس الوزراء تتناسب مع حصة الحزب في البرلمان ، وهذا من شروط الديمقراطية.

٥- الشعب لا ينتخب أفراد ومهما كانت مكانتهم ووجاهتهم ونزاهتهم إلا في حالات استثنائية نادرة، بل ينتخب مرشحي أحزاب وكتل سياسية ذات برامج سياسية واضحة .

٦- النظام الانتخابي (التمثيل النسبي) المتبع في العراق هو أفضل من نظام (الفائز الأول) الذي يأتي بحكومة الأقلية، وخاصة في العراق حيث شعبه متعدد الأقوام والأديان والطوائف ، ولا بد من حكومة يشترك فيها ممثلون من كل مكونات الشعب ، وهذه الحكومة تسمى بحكومة الشراكة الوطنية ، وإذا كنا ضد هذه الشراكة ونصر على حكومة المكون الواحد كما كان قبل ٢٠٠٣ ، فنسميها حكومة المحاصصة الطائفية البغيضة والمقيتة !! .

فُوجِئْتُ !

نزار حيدر

هذه العبارة هي الأكثر شيوعاً وانتشاراً في العراق هذه الأيام تحديداً، يردّدها الكبير والصّغير، الحاكم والذي في المعارضة، السّياسي وغير السّياسي، حتّى لقد سرت عدوى المصطلح الى زعماءِ الأحزابِ والكُتل!.

لماذا ؟ ! .

قبل الإجابةِ ينبغي ان ننتبهَ الى الحقائقِ المهمّة التّالية .

أولاً : بعضهُم يقولها للتّغطية على فشلهِ في تسويقِ مشروعهِ، فهي حصان طروادة التي يهرب عليها الفاشلون .

ثانياً : وآخرون منهم يقولونها للتّغطية على مشاركتهِ في مشروعٍ لم يتيقّن بعدُ ما اذا كان صحيحاً ام سقيماً؟ فهو ينتظر ردود الفعل قبل ان يُشهِر عن موقفهِ الحقيقي، فهي بالون اختبار بالنسبة لهُ بمعنىً آخر.

ثالثاً : امّا القسم الثّالث، فيقولونها لإشغال السّاحة وتحديداً أنصارهُم لحين يستلم [الباص] من هذه القوّة الإقليميّة او تلك الدّولية .

رابعاً : وقد يكون الحقُّ مع كثيرٍ ممّن يكرّرها، فالساحة السّياسية العراقية متذبذبة، والمزاج العراقي غير مستقر، والتدخّلات الخارجيّة المتقاطعة حدّ التّناقض كثيرة لا يُمكن قراءتها بهذه السّهولة ولذلك تفاجئ التطورات حتّى اللّبيب التي تتركهُ حيراناً .

امّا الاسباب :

الف : فإمّا لأنّهُ يستقي معلوماتهُ من مصادر غير دقيقة، ومن المعلوم والواضح فانّ الرُّؤية والرأي والموقف يتوقّف على المعلومة فهي عادة حجر الزّاوية فيها، فاذا كانت غير دقيقة فسيأتي التّحليل الذي يسبق الموقف غير دقيق وبالتالي يُفاجأُ المرءُ بالواقع الجديد .

باء : او انّهُ يستقي المعلومة الصّحيحة ولكنّهُ يُفسّرها على هواه فهو لا يفهمها كما هي وانّما كما تشتهيها نَفْسَهُ او كما يتمنّى ويرغب .

جيم : او انّهُ يعرف نَفْسَهُ جيداً انّهُ يمتطي حمارَ غيره ، والذي قد يأمرهُ صاحبهُ بالنّزول منه متى ما يَشَاءُ ؟ وكيف ما يَشَاءُ؟ ولكنّهُ، مع ذلك، يحاول ويحاول ويحاول فقد تنجح إحدى محاولاتهِ فيقرّر صاحب الحمار تسجيلهُ باسمهِ فيعود قائداً بطلاً مغواراً فاتحاً !.

دال : او انّهُ يعتمد على قناةٍ وَاحِدَةٍ فقط يستقي منها الاخبار، فلا يسعى لتوسيع قنواتهِ، وهو في هذه الحالة يرى شيئاً وقد غابت عَنْهُ اشياءً .

انّ حال السّادة النواب (الذين اعتصَموا) لا يبتعد عن واحدٍ او اكثر من هذه الاسباب والحالات، فباستثناء نوّاب التيّار الصّدري، فانّ الآخرين يعرفون حق المعرفة انّهُ ليس هناك بينهم وبين زعيم التيار ايّة قرابة سياسيّة لا في المنهج ولا في الأدوات ولا في حركتهِ الاحتجاجيّة الحاليّة [بغضّ النّظر عن الصحّ والخطأ] ومع ذلك فانّهم حاولوا رَكوب الموجة على اعتبار انّها الاعلى اليوم والأطول من بين كلّ الموجات التي تتقاذف الدّولة، يلتقطَها القاصي والدّاني، حتّى اذا وصلهم بيانهُ اليوم عبرَ وسائل التّواصل الاجتماعي، جنّ جنونهُم مُعتبرين الذي يحصل هو انقلابٌ على ثورة الاصلاح !.

هم يعرفون جيداً أفضل من غيرهم انّهُ ليس في الخطوة الجديدة ايّ تغييرٍ ولا انقلابٍ ولا هم يحزَنون، ولكنّهم تصوّروا فأخطأوا وظنّوا فخابَ ظنّهم وحاولوا ففشَلوا .

أفضل لهُم ان يتأكّدوا في المستقبل من موطئ اقدامهم، فاللّعبة مكشوفةٌ والمحاولاتُ فاشلةٌ! وصدقَ مَن قال؛

رَحِمَ الله آمرئ عرف قدرَ نَفْسه !.

وانّ من اكثر ما يُضحكُ الثّكالى في القصّة هو عندما يُطلقُ احدهُم كذبةً للنّاس فيصدّقها هو ولا يصدّقها سواه !.

وحقّاً قالَ أميرُ المؤمنين عليه السلام :

{مَنْ حَاسَبَ نَفْسَهُ رَبِحَ، وَمَنْ غَفَلَ عَنْهَا خَسِرَ، وَمَنْ خَافَ أَمِنَ، وَمَنِ اعْتَبَرَ أَبْصَرَ، ومَنْ أَبْصَرَ فَهِمَ، وَمَنْ فَهِمَ عَلِمَ}.

معاناة نساء العراق تحت حُكم «داعش»

في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط ٢٠١٦، قابلت هيومن رايتس ووتش ٢١ امرأة سُنية مسلمة عربية من منطقة الحويجة العراقية و١٥ امرأة وفتاة من الأقلية الإيزيدية ، هربن جميعا من مناطق خاضعة لسيطرة داعش، وأغلبهن هربن في أواخر ٢٠١٥ ، أمضت العديد من الإيزيديات – المختطفات على يد داعش أواسط ٢٠١٤ – أكثر من سنة في الأسر. وصفن تحويلهن قسرا إلى الإسلام واستخدامهن في الرق الجنسي وبيعهن وشراءهن في أسواق العبيد وتنقلهن بين ما يصل إلى ٤ عناصر من داعش. وثقت هيومن رايتس ووتش الاغتصاب الممنهج للنساء والفتيات الإيزيديات لأول مرة في مطلع ٢٠١٥ .

النساء السنيات اللواتي قابلتهن هيومن رايتس ووتش هربن من مناطق تخضع لسيطرة داعش، منذ يونيو/حزيران ٢٠١٤، غربيّ محافظة كركوك، ووفدن على مناطق تسيطر عليها قوات حكومة إقليم كردستان ، أفادت جميع النساء والفتيات السنة بالتعرض لقيود مشددة على لباسهن وحرية التنقل في المناطق الخاضعة لداعش. قلن إنهن لم يُسمح لهن بمغادرة بيوتهن إلا وقد ارتدين النقاب الكامل وبصحبة أقارب مقربين من الرجال ، هذه القواعد التي نُفذت بالضرب وفرض الغرامات على الأقارب الرجال أدت لعزلة النساء عن الحياة العائلية والأصدقاء والحياة العامة .

تعاني العائلات المقيمة في مناطق داعش أيضا وبشكل مكثف من ارتفاع أسعار الطعام والعجز النقدي، لا سيما منذ أوقفت الحكومة العراقية إرسال رواتب الموظفين العموميين إلى المناطق الخاضعة لداعش في أواسط ٢٠١٥ ، كما تعيش في خوف من الغارات الجوية التي يشنها التحالف بقيادة الولايات المتحدة والقوات الحكومية العراقية. من تمت مقابلتهن قلن إن نقص الطعام والخوف من الغارات وانتهاكات داعش أدوا بهن إلى الفرار .

أفادت ١١ امرأة وفتاة تمت مقابلتهن إلى تقييد حصولهن على الرعاية الصحية والتعليم بسبب سياسات داعش التمييزية، وتشمل قواعد تمنع الأطباء الذكور من ملامسة أو رؤية المريضات أو الانفراد بهن ، في المناطق الريفية، منعت داعش الفتيات من ارتياد المدارس. يقوم مقاتلو داعش وعناصره النسائية من «شرطة الآداب» بضرب وعض ووخز النساء بعصي معدنية في الأماكن العامة، ما يؤدي لخوفهن من التماس الخدمات التي يحتجن إليها .

كما أن الغارات الجوية على المنشآت الصحية والتعليمية التي تواجد بها مقاتلو داعش أدت إلى خوف النساء من استخدام هذه المنشآت. ذكرت النساء قصف مستشفى الحويجة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، من قبل القوات الحكومية العراقية بحسب المصادر الإخبارية، وقصف سوق في الحويجة في يونيو/حزيران ٢٠١٥ من قبل قوات التحالف. أدت الغارتان حسب التقارير إلى مقتل عدد كبير من المدنيين، مع سقوط آخرين في هجمات أخرى أقل حجما .

يقول مسؤولو حكومة إقليم كردستان إن مقاتلي داعش في العراق وسوريا مستمرون في احتجاز نحو ١٨٠٠ امرأة وفتاة إيزيدية مختطفة ، لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من تأكيد هذه الإحصاءات، لكن ذكرت الأمم المتحدة مزاعم – بناء على تقديرات مسؤولون إيزيديون – بأن هناك ما يصل لـ ٣٥٠٠ شخص كانوا رهن أسر داعش حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥ ، تعد الكثير من الانتهاكات – ومنها التعذيب والاسترقاق الجنسي والاحتجاز التعسفي – جرائم حرب إذا ارتكبت في سياق نزاع مسلح، أو جرائم ضد الإنسانية إذا كانت جزءا من سياسة داعش أثناء هجوم ممنهج أو واسع النطاق على سكان مدنيين .

قال مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة في مارس/آذار ٢٠١٥ إن داعش ربما ارتكبت أعمال إبادة جماعية ضد الإيزيديين. رغم أن العراق ليس طرفا في اتفاقية الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨، فأحكام الاتفاقية معترف بها على نطاق واسع بصفتها تعكس مبادئ القانون الدولي العرفي ، تحظر الاتفاقية القتل وغيره من الأعمال «المرتكبة بقصد التدمير – الكلي أو الجزئي – لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية» .

الانتهاكات ضد النساء والفتيات الإيزيديات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش – وتشمل ممارسات اختطاف النساء والفتيات وتحويلهن جبرا إلى الإسلام و/أو تزويجهن جبرا لعناصر داعش – قد تمثل جزءا من أعمال إبادة جماعية ضد الإيزيديين كما أفادت نساء أن عناصر داعش أخذوا أطفالهن منهن، وأساؤوا بدنيا إليهم وأجبروهم على الصلاة أو أطلقوا أسماء إسلامية عليهم .

لم ينضم العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية، لكن عليه الانضمام إليها ليسمح لادعاء المحكمة بالتحقيق والملاحقة في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وأعمال الإبادة الجماعية المرتكبة في العراق من طرف أفراد ينتمون لأي من أطراف النزاع. يمكن للسلطات إعطاء المحكمة الولاية على الجرائم الخطيرة المرتكبة في العراق منذ دخول المعاهدة المنشئة للمحكمة حيز النفاذ ، في ١ يوليو/تموز ٢٠٠٢ ، للمحكمة اختصاص على الجرائم الخطيرة المرتكبة من قبل مواطنين في دولة أو إقليم من أعضاء المحكمة .

تستمر أعداد قليلة من النساء والفتيات الإيزيديات في الفرار من داعش، حسب تقديرات مسؤولين في حكومة إقليم كردستان ومنظمات غير حكومية تساعدهن ، قابلت هيومن رايتس ووتش ١٥ امرأة وفتاة إيزيدية، بينهن ٧ قضين في أسر داعش أكثر من سنة، و٤ فررن في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ أو يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ ، قالت النساء والفتيات إن داعش جلبتهن وباعتهن مرارا، مع تعريضهن للاغتصاب مرات عديدة ، أحيانا تم حبسهن في حجرات لأيام، مع تعريضهن للإهانة وضرب أطفالهن أو أخذهم منهن .

على الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان والمانحين الدوليين ضمان توفير خدمات الدعم الملائمة، وتشمل الدعم النفسي-الاجتماعي الشامل طويل الأجل لمن هربن ، تم توفير بعض الخدمات للنساء الحوامل اللواتي بدأ حملهن أثناء الأسر، لكن لا تتوفر خدمات الإجهاض الآمن والقانوني. على برلمان العراق وبرلمان إقليم كردستان تعديل القوانين بما يسمح على الأقل بالإجهاض الآمن والقانوني للنساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي ومن يرغبن في إنهاء حملهن .

وفرت حكومة إقليم كردستان وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية جملة من خدمات الصحة النفسية وخدمات نفسية-اجتماعية لكن لعدم كفاية الخدمات ، أو كثرة النفقات على بعض العائلات الإيزيدية ، أو نظرا للاضطرار لقطع مسافات كبيرة ، أو عدم فهم الدعم النفسي-اجتماعي ، أو لالتباس المشاعر حول الحصول على الدعم والوصم المرتبط بالاغتصاب ورعاية الصحة النفسية، فإن واحدة فقط من النساء والفتيات الإيزيديات اللواتي تحدثن إليهن هيومن رايتس ووتش كانت تتلقى دعم نفسي- اجتماعي مستدام أو رعاية للصحة النفسية .

تقدر هيومن رايتس ووتش ترحيب حكومة إقليم كردستان بمئات الآلاف من العراقيين النازحين من مناطق أخرى للإقامة تحت حمايتها في منطقة كردستان ، لكن الممارسات مثل إجبار النازحين قسرا على الإقامة في مخيم تخرق مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن النازحين داخليا ، التي نصت على أن مواطني الدولة لهم حرية التنقل والحق في العيش حيثما شاؤوا وهم محميون من ضرورة «الحصر في أو اقتصار الحركة على مخيم»، وكالة الأمم المتحدة للاجئين، التي تدير مخيم نزراوه، طلبت من السلطات الكردية إزالة القيود. قالت الوكالة إن القيود «مفروضة بشكل لا ينسجم مع أي اعتبارات مشروعة، ومنها تلك المتصلة بالأمن».

كتبت هيومن رايتس ووتش إلى حكومة إقليم كردستان في ٧ مارس/آذار ٢٠١٦ حول هذه المزاعم وغيرها. ورد في رد الحكومة المبدئي في ٢٦ مارس/آذار ٢٠١٦ أنه فيما يخص جبهة كركوك فهناك أسباب أمنية: «بعض قطاعات المواطنين المحليين العرب الذين كانت تقع بيوتهم وقراهم على الجبهة [أي جبهة النزاع الداخلي] نُقلوا مؤقتا إلى مخيمات تحميها قوات البشمركة ، هذه الاحتياطات تم اتخاذها لصالح هؤلاء المواطنين إذ تضمن عدم تعرض جماعة داعش الإرهابية لهم بالضرر».

قدرت الأمم المتحدة أن في أغسطس/آب ٢٠١٤ قتل مقاتلو داعش واختطفوا آلاف الرجال والنساء والأطفال الإيزيديين ، عندما سيطرت الجماعة على بلدة سنجار (شنكال) والقرى الإيزيدية حول جبل سنجار، على مسافة ١٢٠ كم غرب الموصل. في مقابلات مع هيومن رايتس ووتش وصفت النساء والفتيات كيف فصلت داعش النساء والفتيات عن الرجال، ثم قسمتهن حسب العمر أو بناء على الحالة الاجتماعية، ثم نقلتهن إلى سوريا، أو إلى مواقع متعددة ، عدة مرات، في العراق وسوريا، مثل سجون أو مدارس مستخدمة كمراكز احتجاز تم الاحتفاظ بالنساء وبيعهن في سوق عبيد بالرقة أعيد بيع بعض النساء كـ «عبيد» للجنس و/أو العمل المنزلي فيما بين أعضاء داعش .

الاسترقاق محظور بموجب «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، وبموجب «اتفاقية الاسترقاق» لعام ١٩٢٦، ومواثيق أخرى في القانون الدولي لحقوق الإنسان. قال حسين القاضي – الذي يرأس مكتب شؤون الاختطاف بمكتب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان – إن نحو ١٠٠٠ امرأة وفتاة

←

هربن من داعش، لكنه يقدر وجود ١٨٠٠ امرأة وفتاة أخريات ما زلن في أسر الجماعة المسلحة .

أصدرت داعش بيانات تقر بأسر نساء وفتيات إيزيديات «كغنائم حرب» وسعت لتبرير العنف الجنسي. هذه البيانات أدلة إضافية على ممارسة شائعة وممنهجة تعد من صميم سياسات داعش. تمثل هذه الأعمال جرائم حرب، وربما كانت جرائم ضد الإنسانية إبعاد الأطفال عن المجتمع وتحويل مجموعات كبيرة من الأطفال والنساء جبرا للإسلام قد يدل على أعمال إبادة جماعية بحق الإيزيديين.

في يناير/كانون الثاني قابلت هيومن رايتس ووتش ١٥ امرأة وفتاة إيزيدة هربن من داعش، ٧ منهن في الشهور الستة الأخيرة ، ويقمن جميعا في أو على مقربة من مخيمات النازحين شمال غربي محافظة دهوك التابعة لإقليم كردستان .

وصفت الأسيرات لأكثر من عام الاحتفاظ بهن كجاريات، مع إجبارهن على أداء الأعمال المنزلية وتعرضهن مرارا للاغتصاب ، أجبرن جميعا على الانتقال من مكان لآخر عدة مرات، وتعرضن للضرب والإهانة الشفهية، وتم احتجازهن في ظروف شاقة ، تشمل - في ٣ وقائع - الحبس مع نساء أخريات في حجرات لأيام وأسابيع، وإعطائهن القليل من الطعام ، قال بعضهن إنهن تم بيعهن وشرائهن عدة مرات ، هناك ٣ نساء كان لهن «مُلّاك» مختلفين، وقد اغتصبهن أغلب هؤلاء الملاك قالت نساء لـ هيومن رايتس ووتش إنهن لم يعرفن أنه تم بيعهن حتى قبل نقلهن بقليل.

ذكرت «منظمة الصحة العالمية» ضرورة تنفيذ أنشطة الدعم مع إشراك أصحاب المشكلات النفسية من أفراد ومجتمعات، مع تعزيز الموارد القائمة، وأن تتوفر للجميع دون تمييز .

يعد توفير الرعاية النفسية-الاجتماعية للناجيات الإيزيديات تحد ضاغط وهائل يواجه حكومة إقليم كردستان وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ، قالت منظمة الصحة العالمية إن الصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي مكونان ضروريان في تقديم الرعاية الشاملة للناجيات من العنف الجنسي .

في حين قبلت ألمانيا المئات من النساء والفتيات الإيزيديات الأكثر معاناة من الصدمة ، بموجب اتفاق بين ولاية بادن-فورتيمبرغ الألمانية وحكومة إقليم كردستان، ما زالت مئات الناجيات في كردستان العراق وتعاني الكثيرات من عدة صدمات البرنامج الألماني الذي كلف ٩٥ مليون يورو يوفر للنساء والفتيات السكن لعامين قابلة للتمديد، وقد أوقف قبول المزيد، فلم يعد هذا الخيار متاحا للهاربات مؤخرا بحسب مسؤولين يعملون في البرنامج، بعض النساء والفتيات الهاربات قبل فترة لم يتمكنّ بدورهن من الالتحاق بالبرنامج لأنهن اضطررن للبقاء في دهوك لأسباب عائلية كما لم يتمكنّ من استصدار جوازات سفر بعد فقدانهن أوراق الهوية أثناء هجمات داعش .

ذكر ١١ عنصرا من موفري الخدمات الحكومية وغير الحكومية الخاصة برعاية الصحة النفسية والدعم النفسي-اجتماعي لـ هيومن رايتس ووتش إن اضطراب ما بعد الصدمة وغيره من الاضطرابات النفسية الأخرى، شائعة في أوساط النساء الإيزيديات الهاربات وأن هناك حاجة ملحة لتقديم رعاية طبية شاملة طويلة الأجل ودعم نفسي-اجتماعي للمختطفات والناجيات من الاغتصاب. قال د. نزار عصمت طيب المدير العام للصحة في دهوك ود. عدنان أسعد طه رئيس قسم الصحة النفسية في مستشفى آزادي العام إن احتياجات الدعم النفسي-اجتماعي في دهوك يرجح أن تزيد مع محاولة الوفاء بالاحتياجات الضرورية من قبيل الطعام والمأوى للنساء والفتيات الهاربات من داعش كما من المتوقع أن تستمر النساء والفتيات الإيزيديات في التوافد، حتى ولو بأعداد أقل من عام ٢٠١٥.

في فبراير/شباط ٢٠١٥ وجدت هيومن رايتس ووتش أن الرعاية الطبية والخدمات النفسية-الاجتماعية وغيرها من الخدمات للناجيات الإيزيديات قاصرة لحد بعيد، بحلول يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ رصدنا تحسنا. هيأت حكومة إقليم كردستان مركزا للناجيات مجهزا بطبيبين نفسيين وعاملين آخرين بالرعاية الصحية، مع رصد زيادة في خدمات الدعم النفسي-الاجتماعي لا سيما في مخيمات النازحين الإيزيديين. أغلب المخيمات التي تعيش بها نساء وفتيات الآن يزورها طبيب نفسي أو أخصائيون اجتماعيون وعمال متطوعين. دأبت منظمات غير حكومية على توفير بعض خدمات الدعم النفسي-اجتماعي واستخدمت أخصائيين نفسيين في بعض مخيمات النازحين بدأت الحكومة وهيئات الإغاثة في إنشاء نظم إحالة لضمان أن النساء والفتيات الذين يعانين من تبعات الصدمة في المخيمات يمكنهن الحصول على رعاية الطوارئ سهّل ذلك على سبيل المثال إحالة نحو ٢٠ امرأة في مخيمات كبرتو إلى مستشفى آزادي العام بين يونيو/حزيران وأغسطس/آب، بعد أن هددن بالانتحار أو حاولن ذلك .

لكن هناك جملة من المعوقات المستمرة في منع النساء والفتيات من الحصول على خدمات أو تلقي العلاج المستمر المطلوب طبقا لـ د. طيب فإن مركز الناجيات سجل ٦٦٨ امرأة وفتاة هربن من داعش لكن عددا قليلا منهن ينتظمن في تلقي العلاج بالمركز، وهو من المواقع القليلة التي يمكن للنساء والفتيات الحصول فيها على مشورة نفسية مجانية طويلة الأجل، على انفراد، مع أخصائيين نفسيين مؤهلين. تمت مقابلة عدد من موفري الخدمات قالوا إن هناك قلة من الأخصائيين النفسيين في دهوك، لا سيما الأخصائيات المعنيات بالأذى الجنسي واحدة فقط من النساء والفتيات اللواتي حادثتهن هيومن رايتس ووتش كانت تتلقى علاجا مستمرا، رغم أنهن أفدن جميعا بمعاناتهن من مشكلات مثل الأرق وتذكر لحظات العنف والقلق والاكتئاب .

قال خبراء إن جودة الرعاية - لا سيما الحصول على الدعم النفسي-اجتماعي طويل الأجل أو العلاج الجماعي/الفردي - تختلف من مخيم لآخر ، النساء والفتيات في المخيمات الأبعد عن دهوك أو في أماكن خارج مخيمات يبدو أن فرصهن في الرعاية أقل. هناك نساء وفتيات كثيرات قابلتهن هيومن رايتس ووتش ذكرن العوز للنقود أو لوسائل المواصلات أو رعاية الأطفال أو التزامات أسرية أخرى، كأسباب تحول دون حصولهن على المساعدة كما ذكرت نساء وموفرو خدمات ندرة سعي موفري الخدمة لعرض الخدمات، والوصم المحيط بمشكلات الصحة النفسية والاغتصاب، والافتقار للمعرفة والفهم، كمعوقات تحول دون تحصيل الرعاية .

النساء والفتيات اللواتي أصبحن حوامل جراء الاغتصاب في الأسر لم يحصلن على إجهاض آمن وقانوني ، تمت تهيئة بعض المساعدات - وتشمل المأوى والتبني - للنساء الحوامل ومواليد الاغتصاب على الحكومة العراقية تعديل قانون العقوبات، على الأقل بما يسمح بالإجهاض الآمن والقانوني للنساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي ويرغبن في إنهاء حملهن .

جميع النساء والفتيات الـ ٢١ السنة اللواتي قابلتهن هيومن رايتس ووتش أفدن بإجبارهن على ارتداء النقاب الذي يغطي الجسد كله، والوجه والرأس، مع غشاء على عيونهن وقفازات وجوارب، كلما خرجن من بيوتهن جميع الملابس يجب أن تكون سوداء دون أي زينة قال بعضهن إنهن بسبب الغشاء على الأعين لم يتمكنّ من رؤية طريقهن، وفي بعض الأحيان تعثرن وسقطن قبل سيطرة داعش على تلك المناطق، على حد قولهن، كن يرتدين الحجاب الذي يُظهر وجوههن، مع ملابس ملونة .

قالت النساء إنهن كن يخشين التعرض للضرب في حال عدم الامتثال غالبا، كان الأقارب الذكور يعاقبون عند مخالفة قواعد الملبس بـ ٣٠ جلدة أو غرامة ٥٠ إلى ١٠٠ ألف دينار عراقي (٤٥ إلى ٩٠ دولارا أمريكيا) أو بالعقوبتين معا .

قالت امرأة عمرها ٤٤ عاما من بلدة رياض: «اضطر جيراني لدفع نقود لأنهم خرجوا للتنظيف أمام بيتهم دون النقاب الكامل»، في بعض المناطق، ومنها الحويجة، شاركت مقاتلات أجنبيات تابعات لداعش في أعمال «الحسبة» - وهي شرطة الآداب - فأشرفن على لباس النساء بالاستعانة بعصي معدنية، كن يقمن أحيانا بوخز النساء أو صفعهن أو حتى عضّهن جراء مخالفة قواعد الملبس، قالت امرأة إن عناصر نسائية من الشرطة ألقت مياه مجاري على أوجه جاراتها لأنهن كن يجلسن أمام بيوتهن دون تغطية وجوههن .

قالت النساء إنهن لم يُسمح لهن بالتنقل خارج البيت دون رفقة ولي أمر ذكر - وهو رجل من أقرب الأقارب - حتى في الزيارات العائلية القريبة من البيت .

حدت هذه القيود كثيرا من قدرة النساء على المشاركة في المجتمع، قالت العديدات إن قبل سيطرة داعش كن يخرجن من البيت كل يوم لزيارة الأقارب أو للتسوق، لكن بعد وصول داعش أصبحن يخرجن مرة في الشهر أو أقل تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى امرأتين غادرتا الموصل وأخريَين غادرتا الرمادي، التي كانت تحت سيطرة داعش حينها. وصفن جميعا قواعد وعقوبات مشابهة تخص الملبس، السيدتان اللتان غادرتا الموصل قالتا إن عناصر الحسبة قطعن أصابع نساء بأداة معدنية جراء مخالفات صغيرة .

كما أن تحرش مقاتلي داعش بالنساء على الحواجز الأمنية صعّب من خروجهن لالتماس الرعاية الطبية، قالت عدة نساء إن عناصر الحسبة النسائية كن يراقبن ملبس النساء وسلوكهن في العيادات والمستشفيات، قالت امرأة عمرها ٥٠ عاما من الشرقاط : «ضربوا قريبتي لأنها كانت ترضع وليدها في مستشفى الحويجة، الناس يخشون جدا الذهاب»، قالت امرأة أخرى إن امرأة من الحسبة قرصتها من ذراعها لأنها كشفت عينيها في عيادة طبية .

أحيانا ما كانت العائلات تمنع أبناءها من الذهاب للمدارس، ذلك بسبب نقص المعلمين، وقد فر بعضهم قبل هجمات داعش، أو لأن داعش غيرت المقرر الدراسي، فأصبح مقتصرا على دراسة القرآن وتقنيات القتال وتعليمات عن كيفية صناعة المتفجرات، على حد قول النساء والفتيات.

هناك فتاة عمرها ١٦ عاما من الحويجة وصفت التعليم المتوفر بأنه «غسيل أدمغة»، قالت نساء تمت مقابلتهن إن المدارس أغلقت أبوابها بسبب نقص المعلمين أو لأن الآباء كانوا يخشون الغارات الجوية، قيود داعش على النساء أدت إلى معوقات نالت من الفتيات تحديدا، في قرى كبيبة ومزيرية وحبابذة، منعت داعش الفتيات من ارتياد المدارس، فيما سمحت للصبية بذلك، على حد قول أقارب للأطفال، في عطشانة سمحت داعش للفتيات بارتياد المدارس، لكن أُمرت الفتيات فوق ١٢ عاما بارتداء النقاب، وفي المهورية سُمح للصبية دون الفتيات بالخروج من القرية لارتياد المدرسة الثانوية.

مثل بيت اعبيد تعاركوا على المسطاح

عبد الله السكوتي

والمسطاح هو مساحة من الارض تترك فارغة لتجميع (اللبن) المصنوع من الطين قبل ان يدخل الى الفرن الناري ليصبح طابوقا، والفكرة من وضع اللبن في المسطاح لتضربه الشمس ويصبح جافا، ودائما تكون هذه المساحة قريبة من المعمل للسهولة في ادخال اللبن عن طريق العربات التي تجرها الحمير ، وبيت اعبيد جاؤوا من مكان بعيد ليعملوا عمالا في المعمل ، ولكنهم تقاسموا ارض المسطاح وصارت لهم جلبة وكل واحد منهم اعتدى على الآخر وتناهشوا وجرت دماؤهم ليكتشفوا في الصباح ان هذه الارض لاتصلح للسكنى فهي مسطاح المعمل ، فصاروا مثلا بين الناس : مثل بيت اعبيد تعاركوا على المسطاح، ونحن الآن نتعارك على شعارات رددها المتظاهرون ضد ايران ، فصارت سبة عليهم، وضربوا قسما من النواب فصارت سبة اخرى، وكسروا بعض الاثاث، فصارت سبة ثالثة، والامر الاكثر اهمية من هذه الامور والتي لم يفكر بها احد، ان قطرة دم واحدة لم ترق في هذه التظاهرات وهذا الامر يحسب للشعب السلمي والمتحضر الذي اندفع بالآلاف ولم يخلف جريحا او قتيلا واحدا ، لانريد ان نكون مثل بيت اعبيد نتعارك على شعارات رددها المتظاهرون، وقسم من النواب يطالب بالاعتذار عما بدر من المتظاهرين، وهذا امر معيب جدا، فالشعب لايعتذر ابدا، عليكم ان تعتذروا انتم عن سنين الخراب التي الحقتموها بالعراق ، وعليكم ان تدعوا الشعب يعبر عن رأيه بكل حرية مادامت تظاهراته سلمية حد انه اخرج النواب واوصلهم الى مأمنهم ماعدا بعض المخالفات هنا وهناك وهذه لحجمها الصغير نستطيع تجاوزها ولانشير للشعب انه اخطأ او اعتدى ، لكن الممض في العملية ان جميع القوى استسلمت مادام الشعب في الخضراء، لكن بمجرد ان غادرها صارت التصريحات تملأ الفضائيات وعاد البعض الى التشهير واتخذ موقفا مناوئا للشعب، وهذا مافعله بعض المثقفين المفتونين بالمحاصصة ، كلنا نعرف ان ايران جارة مسلمة وهي وقفت في بعض المحن الى جانب الشعب العراقي، وكذلك نعرف انها حاربت العراق لثماني سنوات ، فما الضير اذا اردنا تنقية اجواء بلادنا ، ورددنا اننا لانريد احدا يتدخل بالعراق، وخصوصا برسم سياسته الداخلية ، وهذا الامر ينطبق على الجميع على ايران والسعودية وقطر والامارات واميركا ايضا، يكفينا تبعية ولننظر الى التبعية الى اين اوصلتنا ، صار الاختلاف في البيت الواحد ناهيك عن الطائفة والمذهب والقومية والدين، لتكن ايران بره، ولتكن اميركا بره، ولتكن السعودية وتركيا بره، الشعب لايخطىء ابدا ، ولم يستطع احد لا في التاريخ المعاصر ولا التاريخ القديم ان يجبر الشعب على الاعتذار، لن يعتذر الشعب لاية كتلة ولا لاي حزب، بل عليهم هم ان يعتذروا عما اقترفت ايديهم من تدمير وقتل ليختموا الامر بالجوع والفاقة بعد ان تراجعت اسعار النفط ، الجميع بره بره ، وبغداد تبقى حره ، هذا هو خصم الكلام، وعلى المعترضين ان يضربوا رؤوسهم باقرب صبة كونكريتية في المنطقة الخضراء، كل مايقول الجياع صحيح ولايمكن الاعتراض عليه ، لانهم يتكلمون ببطون خاوية وعواطف ملتهبة، اما المتخومون من النواب والسياسيين فهؤلاء عليهم ان يراجعوا انفسهم ، ويلاحظوا ماذا فعلوا بالعراق خلال ١٣ سنة فقط ، كأن هذا البلد قد دخل حربا كونية، فتلاشى فيه كل شيء والسبب ان بيت اعبيد تعاركوا على المسطاح .

إصلاح بطريقة الفوضى

باقر العراقي

الفوضى الخلاقة مصطلح أمريكي ظهر حديثا ، هدفه تأجيج الصراعات العرقية والطائفية في البلدان التي تسير بعكس الهوى الأمريكي، تارة بدعوى نشر الديمقراطية ، وتارة أخرى بالدفاع عن حقوق الإنسان المغتصبة ! بعد أن يعم الدمار وتنتشر الفوضى يتدخل الأمريكان ، وقد يتوسل بهم مسئولي تلك الدول ، لضبط تلك الأحداث ، يتدخل المنفذون المنقذون لغرض تسكينها، بتحريكها يمينا وشمالا ، لكي تتماشى مع ما يطمحون إليه، وهم بذلك يتحكمون بإعصار هادر بعيد عن بلدهم بآلاف الكيلو مترات ، ويوجهونه حيث تشاء أرادتهم، لتخريب تلك البلدان وإركاعها، اليوم وبعد خطاب مقتدى الصدر ، حصل هجوم لمجاميع من المتظاهرين، «تحفهم نشوة الانتصار» على البرلمان العراقي وكأنه عاصمة «داعش»، والاعتداء على نواب بعينهم ، وأخذ آخرين بالأحضان، وتكسير الممتلكات العامة، هذا الحدث المشين سواء أكان مخططا له ، أم لم يكن ، هو تثبيت للمحاصصة الحزبية القذرة، والتسليم بالعجز التام عن التنافس مع الآخرين بالأدوات السلمية، واستخدام الفوضى والعنف بدلا عنها ،لم يكن غريبا أن يكون هناك هجوم كبير لداعش بالتزامن مع اقتحام البرلمان ، فداعش تستغل هذه الأزمات بشكل ذكي ، وتحاول من خلالها الحصول على نصر ولو إعلامي، يتزامن معه رغبات المتظاهرين وقائدهم ، بالحصول على نصر معنوي يجعله متسيدا للشارع العراقي ولو لفترة انية حادثة اليوم تذكرنا بقصة من الموروث الشعبي تقول: بأن ثعلبا قُطع ذيله بسبب ارتكابه جريمة السرقة، فأضحت الناس تسميه بالثعلب الأبتر، مما جعله يفكر بالتخلص من هذا العار بطريقة ذكية، فجمع الثعالب من كل حدب وصوب على وليمة ، ولما بدءوا بالأكل ، ربط ذيولهم، وصاح بهم «أن أهربوا لقد جاءتكم السباع»، وعندها تقطعت ذيولهم جميعا، وضاع الأبتر بين البتران، خلط الأوراق بهذه الطريقة وقبول استقالة الفاسد بكل احترام، وإقالة الوزير الناجح، وتوهيم الجماهير بإصلاح تتلبسه الفوضى حسب طريقة الشلع قلع ، يضمر بداخلة دوافع سياسية هدفها الهروب إلى الأمام وعدم الرجوع إلى الوراء ، لغرض كشف الوزير الفاسد من غيره ، فرهود - سحل- تخريب-التأهب للمصارف- إرعاب الشارع-رسائل للمنافسين السياسيين ، كلها أمور قُرِأت اليوم بعين المتظاهرين ، «وإن لم يتحقق بعضها» ، وهم يحتلون مقر شرعية بلدهم ويسقطونها بإذلال مهين ، فكل من اتفق معهم وأيدهم، يريد إصلاحاً ، لكن بواسطة جديدة ، تسمى الإصلاح بطريقة الفوضى ...!

من قتل انجلينا جولي .. فقدان شهية ام فقدان انسانية ؟ !

أ. د. قاسم حسين صالح

لم تنجب هوليود فنانة كرّست حياتها لخدمة الانسانية ، وصرفت اموالها على الفقراء ورعاية اطفال ضحايا النزاعات والكوارث مثل انجلينا جولي .. بل انك لن تجد امرأة مثلها في العالم قدمت نشاطا خيريا كالذي قدمته هذه الفنانة الجميلة الانيقة الرقيقة الموهوبة فنا وحنانا وعاطفة وخلقا،بل قل عنها انها امرأة استثنائية بكل المقاييس .. ولك ان تتذكر كيف بكت يوم زارت اطفال النازحين في العراق.. وتبرعت لهم وهي المرأة الأجنبية فيما السياسيون العراقيون ما اهتزت شواربهم خجلا،بل انهم سرقوا ملايين الدولارات من المخصصة للنازحين .. حتى تلك التي يتبرع بها العالم لهم ! .

ومع ان عمرها (٤١) سنة،وأم لثلاثة اطفال وثلاثة آخرين تبنتهم (بينهم الطفل السوري .. موسى) ومثلت في اكثر من(٣٨) فلما سينمائيا ، فان ما قدمته من خدمات للآنسانية لا يمكن لغيرها ان تقدمه ما لم تكن او يكن مثلها يسكنهما حب بلا حدود لمن تقسو عليهم النزاعات والحروب التي يشعلها اشرار السياسة .. نضرب لكم مثلا عليها .

في ٢٠٠٣ أسست أنجلينا مؤسسة «مادوكس - جولي - بيت» الخيرية اسمتها على اسم الطفل الكمبودي الذي تبنته (مادوكس) لتحسين الحياة في كمبوديا، وصرفت عليها هي وزوجها (براد بيت) ملايين الدولارات.وفي عام ٢٠١٠ ، أسست جولي مدرسة لتعليم الفتيات في أفغانستان، مكونة من ثمانية فصول ، وقامت بتعليم ٨٠٠ طالبة أفغانية على مدار فترتين دراسيتين يوميًا. وفي ٢٠١٠ ايضا ،كانت أنجلينا جولي وزوجها النجم الهوليودي براد بيت في مُقدمة المتحركين لتضميد جروح المتضررين من الزلزال الذي ضرب «هاييتي»..وتبرعت لهم بمليون دولار ، وبعد وفاة والدتها بمرض السرطان قامت انجلينا هي وشقيقها بتبرُع غير مُعلن عن قيمته لمؤسسة علاجية انسانية .

غير ان الهمّ الأكبر الذي شغل انجلينا هو مناطق النزاعات التي يكون الاطفال ضحاياها ، اذ كانت تقصدها بزيارات خيرية لتفقد احوالهم المعيشية وتشارك في مؤسسات داعمة للاطفال ليعهد لها بمنصب الرئيس المشارك لمبادرة دعم الأطفال بمناطق النزاع عن طريق توفير سُبل التعليم لهم حيثما كانت في ارجاء العالم .. بينها سوريا والعراق وافغانستان التي منها ارسلت خطاب وداع لزوجها (براد بيت) لعلمها بأنها مستهدفة .. وقد حالفها الحظ لأن مقر الأمم المتحدة الذي كانت تقيم به في افغانستان جرى تفجيره بعد عودتها منه بأسبوعين ! .

وحدث ان اصيبت انجلينا بفقدان الشهية العصبي ، ونقلت الاخبار عنها ان وزنها انخفض بشكل حاد ليصل الى ٣٥ كغم ، ولأن هذا المرض يدخل ضمن اهتماماتنا، عليه ينبغي ان نتحدث عنه علميا .

يصنف فقدان الشهية العصبي (Anorexia Nervosa) ضمن اضطرابات الأكل (Eating disorders) ، ويعني امتناع المصاب به عن تناول الطعام وفشل محاولات النصح والارشاد والتحذير والاجبار ، واستمراره على هذا الامتناع برغم ما يصيبه من هزال في الجسم وادراكه بأن نهايته قد تكون الموت .

والشائع عن هذا الاضطراب انه يصيب المراهقات اللواتي يخشين من السمنة ويعتبرن (النحافة) هي مقياس الجمال، فيعمدن الى اتباع نظام غذائي(ريجيم) قاس، فضلا عن تناول حبوب تمنع الشهية وتقلل الاحساس بالجوع ووسائل اخرى تؤدي الى انخفاض شديد في الوزن وتشير الاحصاءات الى ان ٩٠٪ من المصابين به هم من النساء ، وان نسبة الوفيات فيه تصل الى ١٠٪ من الحالات المزمنة التي تصل فيها العظام الى درجة الهشاشة .

وتتعدد اسباب هذا الاضطراب، اذ يرى علماء البايولوجيا ان السبب يعود الى اختلال في وظائف النواقل العصبية،وتحديدا:السيروتونين والدوبامين والادرنالين التي تنظم مستوى الشهية للطعام،فضلا عن اختلال وظائف الغدة الدرقية والهرمونات بشكل عام.فيما يرى علماء الاجتماع ان (مودة) العصر هي النحافة وان الرجال يميلون الى المرأة النحيفة،فضلا عن انها مرغوبة في وظائف مميزة مثل عارضات الأزياء والمضيفات .

ولعلماء النفس رأي يبدو غريبا،اذ انهم يرون ان المصابة باضطراب فقدان الشهية العصبي هي الفتاة التي تعاني من عدم القدرة على الاستقلال عن الأم بشكل خاص ،وتلك التي تتملكها رغبة لاشعورية لتدمير جسدها المسكون بآثار أم متسلطة عدوانية .

نعود الان لنطبق هذه الاسباب على

حالة انجلينا جولي انني استبعد في حالتها العوامل البيولوجية ، لأنه لو كانت مصابة بها لظهرت عليها في مرحلة المراهقة او بداية الشباب ، فضلا عن أن التحليل الطبي لم يشر الى ذلك.كما ان العوامل الاجتماعية والنفسية مستبعدة ايضا،ذلك ان انجلينا كانت محبوبة اجتماعيا في شكلها وجسمها ووزنها ولم تتعرض الى نقد يضطرها الى اعتماد وسائل حمية قد تدمن عليها ، ولم تكن والدتها من النوع المتسلط العدواني ، بل ان صراعها القاسي مع السرطان زادها تعاطفا مع امها ، وانها لحبها لها ساهمت في التبرع لمؤسسات خيرية تعنى بالامهات المصابات بالسرطان .

وعليه فأنني أرى ان السبب الرئيس الذي (قتل) انجلينا جولي هو صراع نفسي بين متضادين متطرفين في التناقض هما : فقدان السياسيين للانسانية في بلدان الصراع الديني والاثني والمذهبي وما نجم عنها من مآسي من جهة ، وانسانيتها المفعمة بالطيبة ورهافة احساسها التي لم تطق رؤية بشاعة وفضاعة وشناعة ما ارتكبه هؤلاء السياسيين بحق ابرياء دمرت بيوتهم وصاروا بين مقتولين ومشردين ونازحين ولاجئين من جهة اخرى ، ولأنها وجدت ان ما تبرعت به من مال وما شاركت به من اعمال خيرية لم تحقق هدفها في انهاء بؤس ضحايا نزاعات همجية .. وانها اضعف من مواجهة قوى الشر في عالم السياسة ، فقد تطور صراعها النفسي الى مرحلة الشعور بالخيبة ، ليدفعها يأسها من اصلاح الحال الى ان تنتحر بان تحرم نفسها من الذي حرم منه الأطفال .. بالامتناع عن الطعام لتحقق بذلك هدفين : لتريح نفسها من عذاب لم تعد تطيقه انسانيتها ،ولتدين بموتها اعداء الانسانية من غلاظ القلوب ومتبلدي الاحساس الذين يهمهم ان يعيشوا برفاهية على حساب معاناة الناس حتى لو كانوا هم السبب في بؤسهم وعذاباتهم .

ايتها الانموذج الانساني الراقي .. انجلينا جولي .. كم نحن محتاجين ولو قطرات من انسانيتك نحقن بها من اصبحت امور الدنيا بايديهم وهم في كنز الثروة وتعذيب الناس مستمرون ! .

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum of Human Rights Organization

No.46 May. 2016 العدد السادس والأربعين - آيار ٢٠١٦

مُلاحظات حول إقتحام البرلمان

أمين يونس

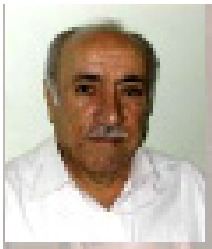

في ٢٠١٤/٤/٣٠ ، جرتْ الإنتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة ، والتي أفرزتْ نتائجها عن وصول ٣٢٨ نائباً إلى مجلس النواب ، وفي ٢٠١٦/٤/٣٠ قامَ المُتظاهرون الذين عَبروا البوابات الأمنية للمنطقة الخضراء ، بإقتحام مبنى مجلس النواب ، وبقوا فيهِ لِعدة ساعات .

أدناه بعض المُلاحظات العامّة :

* لم تكُن ولادة الحكومة ، بعد الإنتخابات ، سهلة ولا طبيعية ولا سَلِسة ، فبعد خمسة أشهُر طويلة من الشَد والجَذب ، والصراعات والتنافُس والتدخلات الأقليمية ، تَمَ تكليف « حيدر العبادي » بتشكيل الحكومة الجديدة ، وإستبعاد المُرشح الأقوى « نوري المالكي » الذي حدثتْ إنتكاسات خطيرة في عهده ، من قبيل جريمة سبايكر وإحتلال داعش للموصل والأنبار وصلاح الدين وإنهيار القطعات العسكرية في تلك المناطِق .

* بدلاً من تقديم المالكي ، للمُحاكمة جراء ما حدث تحت حُكمه ، فلقد تَم إرضاءه بمنصب شَرَفي ، وهو نائب رئيس الجمهورية ، مع النائِبَين الآخَرين ، أسامة النُجيفي وأياد علاوي ، اللذان يتحملان أيضاً ، جُزءاً مهماً من الإنكسارات من ٢٠١٠ لغاية ٢٠١٤ .

* الحكومة التي تشكلتْ في ٢٠١٤/٩/٩ ، أي بعد إحتلال داعش للموصل وسنجار وسهل نينوى ، كانتْ إمتداداً لنهج المُحاصَصة المقيتة ، الذي قامَ عليهِ العراق الجديد بعد ٢٠٠٣ . وكانتْ أيضاً إستمراراً في الغوص في مُستنقع الفساد الشنيع ، الذي أغرَقَ البلاد من أقصاها إلى أقصاها .

* لأنَ حيدر العبادي ، بقى أحد قياديي حزب الدعوة ، حزب الدعوة الذي ما زال يقوده نوري المالكي ، فأنهُ أي العبادي ، لم يستطع القيام بأية إصلاحات جدية ، ولم يُوَفَق في التخلُص من تبعات المحاصَصة الطائفية / القومية / الحزبية ، ولم ينجَح في الحَد من الفساد ، ولم يفلَح في إيقاف التدهور في الجيش والشُرطة ولا إسترجاع ما إحتلتْه داعش ، ولا في تحسين الوضع الإقتصادي . أي أنهُ فَشلَ على كافة الأصعدة .

* المُظاهرات التي خرجتْ في بغداد والمحافظات ، منذ عدة منتصف ٢٠١٥ ، والتي رفعتْ شعارات : بإسم الدِين باكونا الحَرامية . والتي تَصَدَرها المستقلون/ المدنيون .. أرعَبتْ السُلطة الفاسدة بِكُل أقسامها . فبادَر التيار الصدري ، بإشراك جماهيرهِ في التظاهرات ، وجَيَر عملية المُطالَبة بالتغيير والإصلاحات الجذرية ، لحسابه الخاص .

* كُل ما ذُكِرَ أعلاه ، كانَتْ مُقدمات لما جرى في صبيحة ٢٠١٦/٤/٣٠ .

لكن : لماذا كانتْ القوى الأمنية ، تقمع المظاهرات السلمية في بغداد والمحافظات الجنوبية ، التي يقوم بها المستقلون والمدنيون (الذين يهتفون ضد الإسلام السياسي الفاسد ويرفعون شعارات طبقية ضد تحكُم الفاسدين الجشعين) ، وتعتدي ، أي القوى الأمنية ، على النُشطاء وتعتقل وتُعذب العديد منهم ، بل أن قسماً منهم مُغَيَب لحد الآن .. بينما [سَهلتْ] تلك القوى الأمنية ، إجتياز متظاهري التيار الصدري ، لبوابات المنطقة الخضراء الحصينة ؟ .. وهُل يُعقَل أن يجري ذلك بدون أن (تغمض السفارة الأمريكية المتواجدة على مرمى حَجَر، عينيها) ؟ .

* الذي جرى ، هو تحقير لِما تَبَقى مِنْ هَيبة قليلة للدولة العراقية ، فمجلس النواب (على عّلاته) هو آخر الرموز القانونية والرسمية للدولة . فالسُلطة التنفيذية ، ضعيفة إذا لم نَقُل مَيتة ، إذ ان الجيش مُنكَسِر ومُهَمَش وعديم المعنويات ، والحشد الشعبي الطائفي ومُلحقاته ، يفرض سطوته على الأرض . والحكومة مشلولة تماماً ، ورئاسة الجمهورية مُجَرد إسم .

السُلطة القضائية ، بعيدة جداً عن الإستقلالية ، وأصبحتْ أداة بيد المتسلطون على الحُكم ، لتنفيذ مآربهم الشخصية والحزبية الضيقة .

أن ما جرى في ٢٠١٦/٤/٣٠ ، هو إعلان رسمي ، لموت النظام الفاسد ، الذي إستمر من ٢٠٠٣/٤/٩ ولغاية اليوم .

* من المفارقات المُحبِطة : ان نهاية عهد حكومات ما بعد الإحتلال الأمريكي .. حكومات المحاصصة السخيفة والنهب المُنَظَم لموارد الدَولة ، مِنْ قِبَل طبقة فاسدة من السياسيين من الفاو إلى زاخو .. ان النهاية العَملية الحالية لهذهِ الفترة ، والفشل الذريع في كُل المفاصِل ... لايعني ، بزوغ حُكمٍ رشيد وظهور طبقة سياسية نظيفة (فوراً) . بل ان الأحداث تتجه نحو كُل إتجاه ، عدا ذاك الذي يُؤسِس (سريعاً) لبُنيةٍ رصينة ودَولة مُؤسسات .

فما دامَ بَطل الساحة السياسية ، اليوم ، وداعية التغيير والإصلاح ، هو : مُقتدى الصَدر ، بمحدودية تفكيره وتخَبُط سياساته وفوضى قراراته .... فأن المُؤمَل من التظاهرات الأخيرة وصولاً إلى إقتحام مجلس النواب ، لا يخرج عن كونهِ ، صراعاً على السُلطة والنفوذ ، بين التيار الصدري والأحزاب الشيعية الأخرى .

فالصدر وتياره وجيشه وميليشياته ، هُم مَنْ شاركوا بفعالية في تأجيج الطائفية ، وساهموا بِقُوّة في نهب الثروة النفطية في البصرة وغيرها ، وشكلوا فُرَق الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكَر ومنعوا الموسيقى وكرة القدم ... الخ . فبالله عليكُم ، هل ان شَخصاً بهذهِ المؤهلات وتياراً بهذهِ المواصفات ، يصلح أن يقود ثورة للتغيير أو الإصلاح الجذري ؟! .

ودعونا نتصارَح ، فأن التيار المدني أو اليسار أو المُستقلين ، أي كُل مَنْ ليسَ ضمن نفوذ أحزاب الإسلام السياسي ، بشقيهِ الشيعي والسني ولا ضمن نفوذ الأحزاب القومية العربية والكردية ، أي بمعنى آخَر ، ليسَ ضمن نفوذ الطبقة الحاكمة منذ ٢٠٠٣ .. أن هؤلاء ، المدنيين واليساريين والمستقلين ، لا يُشَكلونَ في الواقع ، قُوة كبيرة تستطيع التأثير الفعلي على الأحداث ، لا سيما وهُم غير موحدون ولا يضمهم تنظيمٌ واضح المعالم راسخ البُنيان .

وبالرغم من كل هذا ، فأن هؤلاء الطيبين أعلاه ، بذلوا الكثير في ساحة التحرير في بغداد وساحات السماوة والديوانية والناصرية والبصرة وغيرها ، منذ أكثر من سنة ومن جمعةٍ إلى أخرى ... لكنهم جوبهوا بِكُل قسوة من قِبل قوى الأمن والميليشيات المشبوهة .

* بعض المتظاهرين المنفلتين ، خلال إقتحامهم لمجلس النواب ، إعتدوا بالضرب المُبرح على نائبٍ لحزب الفضيلة الإسلامي ، (ومع أنّي ضد إستخدام العُنف كمبدأ ، في المظاهرات) ، وكذلك ضد عملية إقتحام البرلمان ، أساساً ، بالطريقة التي تمتْ بها . لكنني لا أخفي عليكم ، بأني كنتُ أتمنى « في أعماقي » ، أن يُؤدَب الغالبية العُظمى من النواب ، وكُل الفاسدين في جميع مفاصل الحُكم التنفيذية والقضائية أيضاً !! . طبعاً ذلك ، ليسَ هو الحَل ، لكنهُ قد يشفي بعض غليلنا نحن العراقيين ، الذين سئمنا ، لحَد القَرف ، من هذهِ الطبقة الفاسدة الناهبة ... إلى أن تحين الفُرصة الحقيقية لتقديمهم إلى مُحاكمةٍ مُنصِفة .

* قالَ مُتحدثٌ بإسم مجلس النواب في ٥/١ أي بعد يوم واحد ، ان الأضرار التي لحقتْ بقاعة مجلس النواب ، يوم ٢٠١٦/٤/٣٠ ، تبلغ (٦٩) مليون دولار ! . عجباً ، كيف حسبوها بهذه السُرعة .. وكُل ما رأيناهُ من خلال الأخبار ، أوراق مبعثرة ، وضرب بعض النواب .. أم هل هي تعويضٌ للنواب المضروبين ؟ . حتى خلال هذه الأحداث المُقرِفة ، يحاولون نهب المزيد من الأموال العامة ؟ .. يا لهُم من مُمثلين للشعب .